الدكتور يحيى وهيب الجبوري

مَنهَجُ البَحثِ وَتحقيقِ النُّصُوصِ

دار الغرب الإسلامي

مَنهجُ البَحْثِ وتحقيقِ النُّصُوصِ

الدكتور يحيى وهيب الجبوري
أستاذ بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والتربية
جامعة قاريونس





دار الغرب الإسلامي
تونس

الطبعة الأولى: 1993م

الطبعة الثانية: 2008 م

دار الغرب الإسلامي

العنوان: ص.ب.: 200 تونس 1015

مَنهجُ البَحثِ وتحقيقِ النُّصُوصِ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

منهج البحث في التراث

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث
تحقيق النصوص

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لمناهج البحث صلة وثيقة بالجامعات، وقد مر زمن طويل لم يظهر للمنهج أثر واضح في الدراسات الجامعية، إلا في بعض المؤلفات التي درس أصحابها المنهج وأقاموا أبحاثهم وفقه، وصارت الحاجة ماسة لدراسة المنهج فجعلته بعض الجامعات مقرراً دراسياً منذ عهد قريب، لا يجاوز العقدين من الزمان، وما زالت بعض الجامعات مزوَرَّة عنه، وترى فيه ترفاً غربياً، ولم يقرّ في الأذهان بعدُ أن مناهج البحث أعمال عربية إسلامية، لها أصولها العريقة في التراث، وقد أخذها الغربيون واهتموا بها أيّما اهتمام.

يتناول هذا البحث في فصله الأول دراسة المنهج عند المحدثين، فيتعرف على المنهج ومفهومه، وصفات البحث وصفات الباحث الجيد، والخطوات الواجب اتباعها منذ اختيار الموضوع حتى الانتهاء منه، وكل ما يتعلق بذلك من معلومات وفوائد وخبرات وملاحظات.

ويتناول الفصل الثاني منهج البحث في التراث والتعرف على مفهوم البحث وصفات الباحث عند العلماء المسلمين، وصفات وطرائق التأليف لديهم، والآداب التي كانت متبعة في التأليف، وما يصح أن يُسَمَّىٰ بصناعة التأليف لديهم، ولم ندخل في هذا المجال إلا ما وجدناه يمثل البحث في حقيقته وأصوله، وقد استعرضنا كتب التراث وحاولنا أن نتبيّن من خلاله ما لديهم من أصول المنهج، فقد كانت لديهم طرائق مشابهة لما لدىٰ المحدثين، وكانت هناك جوانب أخرى لم يولوها اهتماماً، أو لم يفطن لها إلا القلة من المؤلفين، ولذلك لم نعمم الظاهرة، واقتصرنا على ما هو واضح متميز في أساليب البحث لديهم، ووجدنا أن القدماء كانوا سباقين إلى كثير من أصول المناهج التي عرفها الأوروبيون فيما بعد.

ويتناول الفصل الثالث تحقيق النصوص، وقد رأينا أن التأليف والتحقيق يكمل أحدهما الآخر، وقد يتداخلان، ولا بد للدارس الذي يتقن أصول المنهج أن يتقن أصول التحقيق وأسبابه وأدواته، ولذلك لم نفصل التحقيق في كتاب مستقل، ولم نجعل التحقيق ضمن المنهج، بل جعلناه فصلاً ضمن كتاب، وقد سبقنا الباحثون والمحققون في وضع قواعد التحقيق فأفدنا منهم، إلا أننا أضفنا إلى ذلك ما رأيناه ضرورياً مما يثري ثقافة المحقق، وقدمنا له من المعلومات ما ييسر مهمته، فليس التحقيق قواعد تلقّن وأصولاً تحفظ، وإنما هو خبرة وممارسة وعمل، وقد حاولنا أن نأخذ بيد الدارس منذ التعرف على الأصول واختيارها حتى ينتهي من تحقيق النص، وقد وفرنا له كل ما وجدناه ضرورياً من معلومات وفوائد وملاحظات، وكل ما يثري ثقافة المحقق من التعرف على كتب التراث والإفادة منها في كل مرحلة من مراحل التحقيق.

وقد حرصنا أن يكون هذا الكتاب دليلاً لطلبة المرحلة الجامعية، وطلبة الدراسات العليا، بالإضافة إلى بقية الباحثين في المراحل الأخرى، ولذلك كان الخطاب موجهاً للباحث والمحقق بصرف النظر عن تحصيله العلمي.

لقد كان هذا الكتاب استجابة لتدريس منهج البحث وتحقيق النصوص في جامعة قاريونس، ولكنه لم يكن وليد هذه المرحلة، بل كان وليد خبرة في التأليف والتحقيق خلال ثلاثين عاماً أو تزيد، وكانت هذه الخبرة هي المصدر الأساس في هذا الكتاب، وما كان هذا الأساس قد أتى وحياً وابتكاراً، وإنما كان وليد خبرات متراكمة من الممارسة ومن تجارب الآخرين، سواء في الكتب المؤلفة والمحققة أو في القواعد والأسس، التي رسمها السابقون من القدامى والمحدثين، العرب والمستعربين، وقد أفدت فائدة كبيرة واضحة في مجال منهج البحث من كتاب الدكتور أحمد شلبي الذي قرأته في طبعته الأولى في الخمسينيات طالباً، ودرسته أستاذاً، وأفدت منه باحثاً، وأفدت كذلك فائدة كبيرة من كتاب منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر الذي وجدت فيه ما لم أجده في غيره، فاخترته لتدريس طلابي، لما فيه من منهج عملي وفوائد تبدأ من بداية التفكير في البحث حتى تنتهي بإنجازه كاملاً.

أما في مجال المنهج عند القدماء فقد أسهم بعض المؤلفين في إبراز جوانب هذا

المنهج من ذلك ما كتبه المستشرق فرانز روزنتال في كتاب (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي)، الذي كان له فضل السبق في لفت الأنظار إلى منهج القدماء في البحث والتحقيق، وما كتبه الدكتور شوقي ضيف في كتابه (البحث الأدبي)، حيث تناول جوانب من قضايا البحث والتحقيق عند القدماء، وكذلك الإشارات التي تعرض لها الدكتور عبد السلام هارون الذي كان يعالجها كمقدمات لحديثه عن التحقيق، وقد درس الدكتور أحمد جاسم النجدي منهج البحث عند العرب دراسة جامعية مستفيضة شاملة، وقد درس كتب التراث ومحصها واستقرأ ما فيها من منهج. وقد أفدت من جهود من سبقني جميعاً ومن مراجعهم وظهر كل ذلك واضحاً في ثنايا البحث وهوامشه، ولا شك أن الأصل الأصيل في كل ذلك ما كتبه القدماء عن المناهج وآداب البحث وكان أولها الأصول التي وضعت لكتب الحديث النبوي، وكان في مقدمة ابن الصلاح الصورة الواضحة الجلية لهذه الأصول والقواعد، ثم تلاه في ذلك ابن جماعة الذي رسم أصول البحث في كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم)، ثم جاء العلموي الذي عرض لآداب البحث مع إضافات وملاحظات لما سبق في كتابه (المعيد في أدب المفيد والمستفيد).

أما الفصل الخاص بتحقيق النصوص فقد كان عماده الأول هو الخبرة العملية في تحقيق مجموعة من المخطوطات، والإفادة من جهد الآخرين في الكتب المحققة تحقيقاً متميزاً لأفاضل المحققين من عرب ومستعربين من الجيل الذي سبقنا، ثم كانت الفائدة من الكتب والمقالات التي وُضعت في قواعد وأصول هذا الفن، وكان أولها جهد الأستاذ برجستراسر الذي كان لمحاضراته فائدة كبيرة، إذ جمع فيها أسس هذا المنهج واذاعها بين الناس، ثم توالت الجهود بعده سواء في ذلك من نشر مقالات أو نشر كتباً، وخير كتاب جمع أصول هذا الفن وأحاط بها هو كتاب الدكتور عبد السلام هارون (تحقيق النصوص ونشرها) الذي كان له فضل كبير وأثر واضح فيما جاء بعده من كتابات المحققين أو تحقيقاتهم، ولا يفوتنا أن ننوّه بجهود الدكتور صلاح الدين المنجد الذي وضع قواعد مركّزة مفيدة في هذا الفن، وقد أفاد من منهج المستشرقين الألمان، بالإضافة إلى خبرته في تحقيق كثير من المخطوطات. وكان الأستاذ مصطفى جواد من السباقين الممتازين في

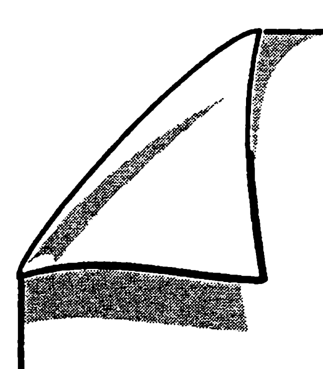
هـذا المضمار، وقد عـرفت آراؤه وتعليقـاتـه فيما حقق من كتب ومـا أذاع بين طلابـه من أصول هذا الفن، قبل أن تجمع دروسه وتنشر سنة 1977 باسم (أمالي مصطفى جواد في تحقيق النصـوص) وقد أفـاد الناس وأفـدنـا من هذه الآراء والأمـالي، كما أفدنـا من كل الجهود السـابقة، ثم ظهرت هنا وهنـاك وهنالك كتب تدريسيـة ومقالات لا تخرج عن الأصول التي وضعها أولئك السابقون من أعلام المحققين.

وبعد فأرجـو أن يكون هذا الجهد إسهـاماً متواضعاً يضـاف إلى جهود السابقين، وينتفع به الدارسون في مجال التأليف والتحقيق، وما أحـوجنا أن نحقق تراثنا ونؤلف فيه وفق أصول ومناهج علمية سليمة.

وما التوفيق إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

بنغازي
17 ربيع الأول 1413 هـ
14 أيلول 1992 م

يحيى وهيب الجبوري
ص. ب. 15106 بريد الكيش



الفصل الأول

منهج البحث الأدبي

المنهج: Method

المنهج طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة، ومعرفة الإنسان للمنهج قديمة، وقد بدأت بسيطة ساذجة ثم تطورت ونضجت وأصبح لها أسس، لقد وجد الإنسان في المنهج أنه يُيَسِّر عليه طريق المعرفة، ويوفر له الجهد والعناء، وكلما تقدمت الحضارة وازدهرت المعرفة ونما العلم كانت الحاجة إلى المنهج أشد، وكان للحضارات القديمة مناهجها التي يسَّرت لها سبل المعرفة والتقدم، وكانت كلمة المنهج قد وُجِدت عند الإغريق، وكانت تعني: البحث أو النظر أو المعرفة.

وكان لكل فيلسوف منهجه، وقد صارت العناية بالمنهج تتضح أكثر وأوضح كلما تقدم الزمن، حتى إذا جاء القرن السابع عشر الميلادي ظهرت العناية بالمنهج بوضوح في كتابات المفكرين (وقد تميز القرن السابع عشر بعناية المفكرين فيه بالمنهج أو الطريقة الواجب اتباعها في البحوث الفصلية. والكتب في ذلك العصر كثيرة ومنذ سنة 1620 ظهر كتاب «المنطق الجديد» لفرنسيس بيكون، ونشر ديكارت بعده «المقال في المنهج» ونشر أسبينواز رسالته في «إصلاح الذهن» وأصدر تشرنهاوس «طب العقل» ونشر فلاسفة يول رويال منطقهم المسمى «فن التفكير»، ونشر مالبرانش كتاب «البحث عن الحقيقة»، وألف لينتز كتاباً من عدة رسائل وقع في عنوان بعضها لفظ المنهج)[1].

وللفيلسوف الألماني كانت Kant 1724 ـ 1804م مكانة في علم« المنهج» Metho-dology الذي هو جزء من المنطق يدرس مناهج المعرفة المختلفة ومناهج العلوم بخاصة[2].

لقد حفل القرن التاسع عشر بعناية خاصة بالمنهج وتجاوزت هذه العناية الفلسفة والعلوم الصرفة إلى التاريخ الذي كان الجدل فيه حول هل هو علم أم فن؟، فقد قيل إن

---

(1) عثمان أمين ـ ديكارت، ط ٤ القاهرة 1957، ص 75.

(2) علي جواد الطاهر ـ منهج البحث الأدبي طـ ٣ بيروت 1979 ص 20.

التاريخ قصة، والقصة إنشاء أدبي، والإنشاء فن، ومن السخف أن ترى في التأريخ علماً بالمعنى الصحيح. وذهب آخرون إلى أن يكون له شيء من طريقة البحث في العلم الصرف، في الجمع والاستقصاء والنقد والتصنيف وطلب الحقيقة، وشيء من صفات العالم الطبيعي في الموضوعية والحياد[1]، وقد صار المؤرخون يبتعدون عن شطحات الخيال في سرد القصص الخيالية، وراحوا يناقشون وينقدون وينتفعون بالسجلات والمخطوطات وقد جمعوا تجاربهم ودونوا طرائقهم في التأليف، وألفوا في منهج البحث التأريخي، وكان من ذلك ما ألفه لانكلوا وسينوبوس سنة 1898م باسم «المدخل إلى الدراسات التأريخية» وقد أُطلق على منهج الدراسات التاريخية المنهج الاستردادي، وعرف بأنه: المنهج الذي يقوم فيه باسترداد الماضي تبعاً لما تدركه من آثار أيّا كان نوع هذه الآثار[2].

وكانوا قد عرفوا منهج العلوم الرياضية بالمنهج الاستدلالي، ومنهج العلوم الطبيعية بالمنهج التجريبي[3].

وقد بدأ البحث الأدبي يتأثر في هذه المناهج مثلما قام الجدل حول التأريخ، هل هو علم أم هو فن، كذلك قام الجدل في الأدب. وحقاً إن الأدب فن ولٰكن يدخل في باب العلم لما فيه من جانب تاريخي، وإن على الباحث الأدبي أن يتخذ طرائق العلم في البحث الأدبي من حيث الجمع والتبويب والنقد كي يصل إلى الحقيقة، وإن دراسة أدبٍ أو عصرٍ أدبي، لا بد من دراسة ما يحيط به من مظاهر الحياة وسيرة الأدباء، وكان لكتاب لانسون «منهج البحث في الأدب» سنة 1901[4]اثره في ترسيخ منهجية الأدب، ويوضح لانسون الخطوط التي يلتقى فيها المنهج الأدبي بالمنهج التاريخي والخطوط المميزة للمنهج الأدبي، يقول (ثمة فروق هامة بين المادة العارية للتأريخ بمعناها الدقيق ومادتنا الأدبية، وعن تلك الفروق تنشأ فروق المنهجية أو المنهج. . موضوع التأريخ هو الماضي، ماضٍ لم تبقَ منه إلا إمارات أو انقاض بواسطتها يعاد بعثه، وموضوعنا نحن أيضاً هو الماضي ولكنه ماضٍ باقٍ، فالأدب من الماضي والحاضر معاً. . نحن في موقف

---

(1) علي جواد الطاهر ـ منهج البحث الأدبي ط٣ بيروت 1979، ص 20 - 21 وانظر مراجعة.

(2) عبد الرحمن بدوي ـ مناهج البحث العلمي ص 19.

(3) الطاهر ـ منهج البحث الأدبي ص 21.

(4) ترجمة محمد مندور.

مؤرخي الفن، مادتنا هي المؤلفات التي أمامنا والتي تؤثر فينا كما كانت تؤثر في أول جمهور عرفها وفي هذا ميزة لنا وخطر علينا، وهي بعد حالة خاصة يجب أن تلافيها وسائل خاصة في منهجنا، والأدب يتكون من كل المؤلفات التي لا يدرك معناها إلا بالتحليل الفني لصياغتها. . وبهذا تتميز دراستنا عن الدراسات التأريخية الأخرىٰ ويتضح أن التأريخ الأدبي ليس علماً صغيراً من العلوم المساعدة للتأريخ، نحن ندرس تاريخ النفس الإنسانية والحضارة القومية في مظاهرها الأدبية ونحن نحاول دائماً أن نصل إلى حركة الأفكار والحياة خلال الأسلوب)[1].

إن اهتمام لانسون بالأدب هو صدى لما أحدثه العلم من ثورة من طبيعة المناهج والأبحاث، وقد شملت هذه الثورة مناهج الدراسة الأدبية، وقد ألف الغربيون كثيراً من الكتب التي تعلم الطلبة البحث وترسم لهم السبل القويمة في الأبحاث الرصينة. وكان من أثر النهضة العلمية في القرن التاسع عشر أن سيطرت مناهج العلوم الطبيعية على البحوث الفلسفية والأدبية، وظهر ما يعرف بالفلسفة الوضعية عند (أوجست كونت)، وظهر ما يعرف بالتاريخ الطبيعي للأدب عند طائفة من النقاد ومؤرخي الأدب، ولمع في هذا المجال ثلاثة باحثين هم (سانت بيف) و (تين) و (برونتيير) الذين أنكروا التذوق الشخصي وكل ما يتصل بالذوق وأحكامه، وأخذوا يحاولون وضع قوانين ثابتة للأدب، ثبات قوانين العلوم الطبيعية، هذه القوانين تطبق على كل الأدباء، وأنكروا أن يكون للأديب كيان مستقل بذاته أو بأثر من آثاره وإنما الأديب وكل أعماله وآثاره هي ثمرة قوانين حتميّة، عملت في القديم، وتعمل في الحاضر، وتظل كذلك في المستقبل وهو يصدر عن هذه القوانين صدوراً حتمياً لا خلاص منه وهي تشكله وتكيفه حسب مشيئتها من حتمية جبرية.

وكان أول من نادىٰ بهذا الاتجاه سانت بيف Sainte Beuve (1804ـ1869 م) في أحاديثه المعروفة باسم «أحاديث الإثنين»، ودعا إلى دراسة الأدباء دراسة علمية تقوم على بحوث تفصيلية لعلاقاتهم بأوطانهم وأممهم وعصورهم وآبائهم وأسرهم وتربيتهم وأمزجتهم وثقافاتهم وتكويناتهم المادية والجسمية وخواصهم النفسية والعقلية، وما يتصل بكل ذلك من عادات وأفكار ومبادىء، وهو يرىٰ أن يقسم الأدباء إلى فصائل

---

(1) لانسون منهج البحث في الأدب ص 20ـ22 وانظر الطاهر ص 23.

كفصائل النبات والحيوان تتشكل حسب ما يقع عليها من مؤثرات خارجية، وحسب ما تنتظم فيه من صفات وخصائص، وحقاً أن لكل أديب ما يتفرد به في مزاجه ومواهبه وملكاته، ولكن هذا التاريخ الطبيعي الجديد للأدب والأدباء لا يعنيه ما يتفرد به الأديب من خصائص مميزة لشخصيته وملامحه الخاصة، وإنما يعنيه ما يجتمع فيه مع طائفة من أدباء أمته لهم خصائص وصفات محددة.

وقد مهد توزيع سانت بيف للأدباء إلى فصائل لظهور فكرة المدارس الأدبية، لأن المدرسة مجموعة من الخصائص الأدبية تشترك فيها طائفة أو طوائف من الأدباء.

وقد تبعه في هذا الإتجاه تلميذه تين Taine(1828 ــ 1893 م) الذي تعمق في هذا الإتجاه وبالغ فيه، فقد حاول أن يلغي الصفات الفردية، فليس هناك ـ فيما يرى ـ خصائص فردية يتميز بها أديب، وإنما هناك خصائص جماعية تجمع بينه وبين أدباء أمته، وهذه الخصائص إن هي إلا قوانين حتمية كقوانين الطبيعة تتحكم في أدباء كل أمة دون تفريق، والقوانين الجبرية هذه التي تشكل الأدباء وتتحكم في إنتاجهم هي: الجنس، البيئة أو المكان، العصر أو الزمان.

1 ـ ويريد بالجنس: الفطرة الموروثة في الأمة، فلكل أمة متحدرة من جنس معين خصائصها الفطرية التي يشترك فيها السلف والخلف دون استثناء.

2 ـ ويريد «تين» بالبيئة: الوسط الجغرافي والمكاني الذي ينشأ فيه أفراد الأمة نشوءاً يعدهم ليمارسوا حياة مشتركة، في العادات والأخلاق والروح الجماعية.

3 ـ أما عنصر الزمان عند «تين» فالمراد به الظروف السياسية والثقافية والفنية والدينية.

وهو في كل ذلك ينكر فردية الأديب وأصالته انكاراً تاماً، ويلح في تسليط قوانين الجبرية الثلاثة، متناسياً أن قوانين الطبيعية ثابتة دائماً، ولا تتغير من بيئة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر، خلافاً للقوانين الأدبية التي تتغير وتتطور بحيث يتيح لها ظهور المدارس والمذاهب الأدبية الجديدة.

أما برونتير Brunetiére (1849 ـ 1906) فقد حاول أن يطبق فكرة دارون عن علم الأحياء في كتاب دارون «أصل الأنواع» الذي يقرر فيه نظرية التطور المعروفة بنظرية النشوء والارتقاء، وحاول برونتير أن يطبق هذه النظرية على الأدب، فقد كتب سنة

1890 كتابه «تطور الأنواع الأدبيـة» وحاول أن يثبت أن الأنواع الأدبية تنقسم إلى فصائل في الأدب، مثل فصائل الكائنات الحية عند دارون، فهي تنمـو وتتوالد وتتكاثر متطورة من البسـاطة إلى التركيب في أزمنة متعـاقبة حتى تصل إلى مـرتبة من النضج، قـد تنتهي عندها وتتلاشى كما تلاشت بعض فصائل الحيوان.

وإذا صحت نظرية برونتيير من حيث أن الأنواع الأدبيـة تنمو وتتطور متدرجة من زمن إلى زمن، كما تتطور الكائنات العضوية، فإن هناك فرقاً أساسياً، حيث أن الأطوار الأدبيـة لا يقضي بعضهـا على بعض، بل إن القـديم يبقى مع الجديـد له أثـره ونكهتـه ومخالطته لما بعـده، فالطور الجديـد في الشعر لا يحكم على الطـور القديم بالفنـاء، وقد يصيب القديم ضعف ووهن، ولٰكنه يبقى حياً خالداً مؤثراً قديمه في جديده.

هـذا طرف من تـاريخ المنهج عنـد الأوروبيين، وهناك منـاهج أخرى اجتماعيـة ونفسية وجماليـة تأثرنـا بها في نهضتنا الحديثة تأثـراً يتفاوت بين الفـائدة والإسفاف، لأن ليس كل منهج يـلائم الدراسات الأوروبيـة يصلح في الدراسـات العربيـة، فلكل أمة خصـائص وطباع وظـروف، قـد يصلح في الدراسـات منهج وقـد لا يصلح آخر، أمـا التعسف في تطبيق المناهج الأوروبية الحديثة في دراسة الأدباء والأدب العربي، فليس من المنطق السليم في شيء.

المنهج عند علماء المسلمين:

هـذا ما كـان من أمر المنهج عنـد الأوروبيين، أمـا أمره عنـد العرب، فهل كـان للعرب والمسلمين منهجٌ؟

لم يكن تاريخ العـرب ليخلو من مـادة منهجية، فقد كـان علماء الحديث سباقين لابتكـار منهج في دراسـة الحديث وتأصيلـه وتقـويمـه، وكـذلك فعل علماء التـاريخ والفلسفة والأدب والتراجم.

كـانت أول صلـة العرب بـالمنهج حين عـرفـوا منهج أرسطـو الذي عـرف بـاسم (المنطق)، وهـو يحدد فيـه الكليـات الخمس المعـروفـة: الجنس، النـوع، الفصل، الخاصة، والعـرض، ومنها تتألـف الحدود والتعاريف، وكـان لهذه الكليات أثـرها في العلوم عنـد العرب، وقد اهتدىٰ أرسطـو إلى الاستدلال الذي يتألف من قضـايا، وهي

الوحدات التي يتحلل إليها والقضايا التي تتكون منها، موجبة كلية وموجبة جزئية، وسالبة كلية وسالبة جزئية، ومن هذه القضايا تتكون مقدمات القياس بحيث إذا كانت صادقة كان صادقاً وان كانت فاسدة فسد بفسادها.

واهتم العرب بمنطق أرسطو منذ ابن المقفع، فأخذوا يترجمونه ويشرحونه ويلخصونه في مصنفات كثيرة، واستلهموا هذا المنهج في وضع علومهم، ويتضح ذلك جلياً في علم اللغة والأصول إذ يتضح في ما يتردد لديهم من: الحدود، التعاريف، الكلي، الجزئي، العام والخاص، القياس، وعن العلل التي يقوم عليها القياس، محاكاة لأرسطو في منطقه حيث يتحدث عن العلل الأربع: المادية، والصورية، والفاعلية والغائية[1].

ومعروف أن القياس الأرسطي قياس رياضي، يبدأ من العام الكلي ويطلبه في المفردات الجزئية، ويصح ذلك في الرياضة، أما في العلوم الطبيعية والإنسانية فيصح الإنتقال العكسي، أي من الأفراد والمفردات إلى الكلي العام. وكان لذلك أثر كبير في العلوم العربية، أي عدَّ الاستقراء والملاحظة أصلين أساسيين فيها، وضمت إليها في العلوم الطبيعية التجربة، وبذلك أمكن للعلوم العربية أن تنهض في كل المجالات، ومن أهم البحوث العلمية التي يتضح فيها الاستقراء علم النحو، فقد اعتمد على السماع، سماع القرآن الكريم في لغته المُثلى، والسماع عن البدو الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم من أهل الحجاز ونجد وتهامة، وجعلوا ذلك أساساً لا ينقض لقواعده، فلا بد في كل قاعدة من استقراء واسع تعتمد عليه، وهي لا تبنى إلا على الأعم الأكثر، ومثلها القياس، فلا يقاس على شاذ ولا على ما ورد في ضرورة الشعر، إنما يقاس على الكثرة الغالبة المستمدة من الاستقراء الدقيق[2].

وحرصوا على مناهج للعلوم الدينية، فكانت مباحث علم الأصول التي تتناول الكتاب والسنة والإجماع والقياس وتميزت بحوث الحديث النبوي بمنهج رصين، يقوم على العناية بالرواية، فكل حديث لا بد أن يشفع بسند صحيح، مع دراسة لرجال السند، وقد عُنيت كتب كثيرة في هذا العلم الذي عرف بعلم مصطلح الحديث.

---

(1) راجع: شوقي ضيف ـ البحث الأدبي ص 80.

(2) المرجع السابق ص 80 ملخصاً.

وكذلك كانت العناية بعلوم اللغة العربية الأُخَر، فوضعت أصول اللغة والنحو، وقد اتضح ذلك في كتاب الخصائص لابن جني، وأفاد علماء اللغة والأدب في منهج أصحاب الحديث فطبقوه في كتبهم، وكان من ذلك العناية برواية الشعر وأخبار الشعراء، فقد ظهرت في بحوثهم الأدبية العناية بالاستقراء والاستقصاء ودقة الملاحظة والاستنباط والاستدلال، وقد دفعهم هذا إلىٰ أن يتعرفوا علىٰ خصائص الشعراء ومذاهبهم الفنية، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وهكذا فإن العلماء المسلمين قد أفادوا من منطق أرسطو وأقيسته، وأدخلوا عليه التجربة والملاحظة في إثبات الحقيقة، بدون حاجة إلى حدود ومقولات وأقيسة، وهم بذلك كانوا أوسع أفقاً وأكثر إفادة من الغربيين الذين استعبدهم هذا المنطق وجمدوا عليه فترة طويلة من الزمن.

وفي العصر الحديث حيث بدأت الجامعات العربية ترسخ وتتأصل، وتنشأ فيها الدراسات وتكتب الأبحاث، كانت الحاجة للمنهج شديدة، وإلىٰ الأخذ به، وإلىٰ تدريسه والتأليف فيه، فبدأنا من حيث انتهى الغربيون، وأخذنا بتطبيق مناهجهم، وكان أول من ألّف في منهج البحث التاريخي باللغة العربية هو أسد رستم في كتابه «مصطلح التاريخ» سنة 1939، وقد أسهم آخرون في إثراء المنهج بما ترجموه من كتب غربية في المنهج كما فعل عبد الرحمن بدوي ومحمد مندور وغيرهما[1]. وتوالت المؤلفات العربية بعد ذلك، منها ما يشق طريقاً جديداً، ويرسم خطوطاً متميزة، ويثري المنهج بخبرته في التدريس والتأليف، ومنها ما يكرر ويردد ما قاله الآخرون، وفي كلٍّ نفعٌ، وإن تفاوت.

---

(1) ترجم عبد الرحمن بدوي (المدخل إلى الدراسات الأدبية) لأنجلو وسينوبوس، ونشره مع مواد أخرى في كتاب «النقد التاريخي»، القاهرة، دار النهضة العربية 1963.

وترجم محمد مندور «منهج البحث في الأدب واللغة» للانسون ومايسيه، بيروت دار العلم للملايين 1946.

وترجم محمود الخضيري (المقال في المنهج) لديكارت، القاهرة 1930.

وترجم جميل صليبا (مقالة الطريقة) عن الفرنسية، بيروت 1953.

وترجم عبد الحميد العبادي (علم التاريخ) لهرنشو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944.

وترجم أنيس فريحة (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) لفرانز روزنتال، بيروت، 1961.

البحث:

حينما نتناول كتاباً أو مقالة نقول: إنه بحث علمي، ويدخل في هذا البحث الأدبي الرصين، فهو بحث علمي، ولكن قولنا هذا مرتبط بمجموعة من الصفات نجدها في هذا البحث أو ذاك، فنظرة في العنوان الذي يجمع بين الجدة والدقة، ونظرة في تنظيمه من حيث الطول والقصر، وتجانس هذه وتناسبها، والهوامش والتعليقات ودلالتها على المصادر، وما يلحق بالبحث من فهارس، وجريدة للمصادر والمراجع، وبين هذا وذاك رأي ناضج ومناقشة صائبة، وحوار هادىء، نلمح خلال ذلك شخصية الكاتب المقتدرة، والاطلاع الواسع، والاختيار السليم، والانتقاء الدقيق، دون تكديس للمعلومات، يعبر عن كل ذلك بعبارة سليمة فصيحة، بعيدة عن التكلف والتطويل والخيال والتكرار.

والبحث Research في أبسط تعاريفه: طلب الحقيقة وإذاعتها بين الناس، سواء اتفقت هذه الحقيقة مع ميوله أم لم تتفق، ودون أن يكون له رأي سابق، والبحث الأدبي: طلب الحقيقة الأدبية في مصادرها وإذاعتها، ومنهج البحث الأدبي: الطريقة المتبعة للوصول إلى حقيقة في موضوع من موضوعات الأدب وقضاياه[1].

ولا بد للطالب والباحث من درس منهج البحث الذي يوجههم ويزودهم بما يلزمهم في كل خطوة يخطونها في بحثهم، وفق خطة مرسومة، ومنهج البحث مظهر حضاري لا بد منه في البحث والتأليف، فهو يرسم الطريقة العلمية في البحث، ويتجنب ما يعتري كثيراً من الكتابات من فوضى في تكديس المواد واضطراب المعلومات وتكرارها وما يصحب ذلك من تعصب وجهل، وجور على الحقيقة.

وما دام أمر البحث هو طلب الحقيقة وفق أسلوب علمي كان لا بد أن يرتبط منهج البحث بالجامعات، ويكون درساً من دروسها، وبعضاً من مقرراتها، لأن التعليم الجامعي يقوم على دعامتين أساسيتين: المحاضرة، التي قوامها تقديم المعلومات وتيسير الوصول إليها، والبحث الذي قوامه الكتاب والمكتبة والمعمل والتجارب الميدانية، ولا تكون الجامعة جامعة بمعناها الصحيح، إذا فقدت هذين المقومين، الدرس والبحث، أما أسلوب التلقين وتكديس المعلومات دون منهج، فأسلوب عفى

---

(1) انظر منهج البحث الأدبي ص 27 ومابعدها.

عليه الزمن، ولا يناسب العمل الجامعي الصحيح. وإذا كـان الأمر كذلك، كان لا بد للطلبة أن يبحثوا كما يجب أن يبحث الأستاذ، والأستـاذ دون بحث لا يكون أستاذاً مهما حمل من ألقاب، وإلا فهو حافظ وملقن، وما زلنا نجد هنا وهناك وهنالك من الأساتذة من غـاب عنهم منهج البحث فإذا كتبوا، جـاءت كتبهم حافلـة بالخطـابة والإنشـاء، والخلط والغمط والنقل وشطحـات الخيال والمغـالطـة والتعصب، والأحكام المتعسفـة والسطو على أفكار الآخرين، دون احترام للعلم والأمانة العلمية.

وفـوائد منهج البحث كثيرة، فهـو (يعلم الطلبـة كيف يبـدأون وكيف ينتهـون، ويوفر عليهم الوقت والجهد، ويجنبهم الوقوع في الخطأ.. ويعوّدهم الدقة ويحفظهم من الضيـاع والسأم، والشعـور بـالعجز، ويعينهم على أن يستغلـوا الفـائض من حـالات الضيـاع وما إليهـا في التجويـد... وهو يحبب إليهم البحث، ويهيىء لهم الإستمتـاع بثمرة عملهم، ويعدهم لبحث أوسع، وتأليف أخطر، في مدىً إنساني أبعد)[1].

أول ما يتعـرف الطالب في دراستـه الجامعية على البحـث الصفي الذي يكلفـه به الأستاذ، في حدود المنهج المقـرر وضمن امكانية المرحلة التي هو فيهـا، وقد يسمىٰ هذا البحث تقريراً أو ورقـة، وفائدة هذا التقرير كبيرة، ويتبيّن نفعها فيما بعـد، في دراساته المقبلة، إذا سار الطالب والأستاذ وفق منهج سليم.

وأول فائدة يجنيهـا الطالب، هـو التعود على المنهج العلمي العملي في الـدراسة، ويتعرف أول ما يتعرف على المكتبة، والرجوع إلى المصادر والمراجع، والإطلاع على طريقة الكتاب في البحث والنقل والترتيب والتبويب والعرض والمنـاقشة والاختصار والخلوص إلى النتائج، وإذا أتيح للطالب أستاذاً باحثاً[2] فقد أفاد من منهجـه وعلمه وخاصة إذا رسم له الطريق وأرشده إلى المراجع والمصادر، وقرأ فيما بعد بحثه وناقشه وشجعه، وبعد بحثه الأول تتفتح أمـامه طرائق البحث ويكتشف في نفســه مهارات، ويأنس بالكتـابة وصلتـه بالكتـب، ويتشوق إلى كتـابـة أبحاث أكبر وأنضج فيجـرب حظـه ويكتشف مواهبـه، ويمارس هوايتـه، وينبغي في هـذه المرحلة عـدم إشغال الطلبـة بالموضـوعات

(1) الطاهر ـ منهج البحث ص 29.

(2) هذا الفـرض يصح في المجموعـات الصغيرة من الطلبة، أمـا في المجموعـات الكبيرة، فلا يمـكن أن يقرأ الاستاذ ويتـابع العشرات، فلا أبحـاث وإنما هي واجبات وملخصـات، ويضيع الطالب الممتـاز في هذا الخضم.

الواسعة والعناوين الكبيرة الفضفاضة، بل ينبغي التركيز على الفكرة المحددة والعناية بالمقال الفكري Dissertation الذي يدرب الطالب على التفكير، وتحديد الأفكار، ولمّ الموضوع، والدفاع عن الفكرة بعد أن يجمع لها الأدلة والشواهد، والتعبير عن أفكاره في جمال ووضوح، ولغة سهلة سليمة. وفي كل الأحوال، إذا كانت البداية سليمة فإن مستقبل الطالب يبشر بالخير، وإذا كانت البداية خاطئة متكاسلة مرتبكة غير أمينة، فلا أمل من بحث علمي قابل.

وينبغي في هذه المرحلة أن يكون البحث محدوداً في حجمه، محدداً في فكرته، يتناسب والمرحلة، وعقلية الطالب، فهو تجربة في حدود طاقته وسنّه، وهذا البحث الصفي الضيق المركّز، وهو ما يسميه الأوروبيون الورقة Paper وقد يسمى تقريراً Report.

وعندما يتقدم الطالب في دراسته، وينهي السنوات الأولى يكون قد تدرب على كتابة عدة أبحاث، وكانت بعض الجامعات وما زال بعضها، يشترط للتخرج كتابة رسالة تكون شرطاً لمنحه الدرجة العلمية (الليسانس أو البكالوريوس)، وتكون هذه الرسالة ـ وقد تقابل كلمة Thesis الإنكليزية ـ أوسع مما كتبه من أبحاث وأكثر نضجاً. وإذا ما بلغ الطالب مرحلة الدراسات العليا، فهو مطالب بكتابة أطروحة أو رسالة للماجستير والدكتوراه ـ وقد تكون واحدة في بعض الجامعات ـ وتعرّف الرسالة بأنها «تقرير وافٍ يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمّه، على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد»[1].

ولا بد في هذه المرحلة أن تضيف الرسالة جديداً، وتبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين، ويكون عمل الباحث إسهاماً في النهضة العلمية، وإن كان إضافة الجديد ليس شرطاً إذا كان البحث قد وفق في ترتيب المعلومات ترتيباً جديداً مفيداً، أو أن يهتدي إلى ايجاد أسباب جديدة لحقائق قديمة، تكتب بأسلوب واضح سليم وجميل، بعيداً عن النمط الإنشائي غير المحدد، الذي يسوده الخيال والتكرار والاستطراد، على أن هذا لا يعني عدم صياغتها في أسلوب جميل واضح مؤثر.

---

(1) A. H Cole: A Manual For Thesis, Writing

عن: أحمد شلبي ـ كيف تكتب بحثاً أو رسالة ط 18 مكتبة النهضة المصرية 1987، ص 13.

الباحث :

وكاتب الرسالة أو البحث هو الباحث، ولا بد للباحث من توافر بعض الخصائص والمهارات والشروط، من ذلك :

1 ـ الصبر والجلد، والمتابعة والمثابرة، وكثرة القراءة، وعدم التذمر، ومغالبة الصعاب.

2 ـ التتبع وحب الإطلاع وبذل الجهد، والقراءة بنهم وعمق، وأن يُلمَّ بكل ما كتب عن موضوعه من بحوث ودراسات وآراء، سواء أكانت مدونة في كتب أم مخطوطات أم مجلات، ومهما تكن تلك الآراء بسيطة أو مخالفة، فإن سعة الإطلاع دليل على استقصاء المادة، والسيطرة عليها، ومن العيب كل العيب أن يواجه باحث ببحث في موضوعه، أو كتاب منشور أو رأي ولم يطلع عليه.

3 ـ الرغبة في العمل، والإقبال عليه، سواء أكان مشوقاً أم غير مشوق، وكل عمل تعتريه الصعاب، وتعترضه المشاكل، بالرغبة والصبر والمثابرة يتغلب على كل ذلك.

4 ـ سعة الإطلاع والقراءة في الموضوع وما حوله، واتساع ميدان البحث بحيث يستفيد من مختلف التخصصات.

5 ـ الدقة في فهم النصوص وآراء الغير، ونقل العبارات وعدم التسرع في النقل دون فهم، فإن ذلك يؤدي إلى الخطأ وسوء الفهم، ومن ثمَّ إلى النتائج الخاطئة والجور على النصوص المنقولة أو غمط آراء الغير، أو توجيهها وجهة غير صحيحة.

6 ـ عدم الاستهانة بالمقروء، وعدم الانخداع بسمعة الكاتب أو الكتاب، فقد تجد في كتاب مغمور فوائد لا تجدها في كتاب مشهور، أو كاتب معروف.

7 ـ مع عدم الاستهانة بآراء الغير، فإنه ينبغي ألا يأخذ هذه الآراء على أنها حقائق مسلّم بها، فكثير من الآراء يبنى على أساس غير سليم، ولأجل ذلك ينبغي أن تكون للطالب ـ عند القراءة أو النقل ـ عين فاحصة ناقدة حذرة مناقشة.

8 ـ الثقة بالنفس وعدم الاستهانة بالكفاءة الشخصية والمهارة الذاتية، فإنها تنمو بالعمل وتتدرب بالمران، على أن تبنى هذه الثقة على العمل والحفظ والذكاء والتذكر، وإن الثقة المبنية على كفاءة ذاتية غير الغرور الذي يبنى على أوهام.

9ـ العقلية المنطقية المنظمة التي تُعنى بترتيب الأفكار، وتحليلها وترتيبها وتنظيمها وتسلسلها، وترابطها وتماسكها فالتنظيم والنظام أساس الشخصية السوية المتزنة.

10 ـ تدريب هذه العقلية على النقد والشك والتثبت، وعدم الاستسلام للبديهيات والأفكار العامة، نقرأ الخبر مرة واثنتين وثلاثة، نشك فيه ونتأمل ونناقش ونتثبت، ليس الشك من أجل الشك، فيكون الأمر عندئذٍ هوساً وفوضىٰ، بل الشك من أجل الفهم والتثبت والتوثيق والاطمئنان للوصول إلى الحقيقة واليقين، شكنا شك ناقد متفحص شك علمي حضاري، دون الاستسلام للأهواء، والتسرع في إطلاق الأحكام، بعيداً عن الشك الهادم الخبيث المريض.

11 ـ التخلي عن الأفكار المسبقة، والتعصب الأعمىٰ، وسوء القصد والتعسف في الأحكام، وليّ النصوص وربطها للوصول إلى الفكرة المسبقة المتحكمة أو الموروثة، هذا بالطبع أفق ضيق، وفهم قاصر، ونظرة منحرفة، وهو تصرف يخرج البحث عن ميدانه ولا يعود بحثاً ولا يسمىٰ صاحبه باحثاً، بل نباشاً للقبور ومثيراً للجدل والأحقاد.

12 ـ نحترم الآراء والأفكار والتاريخ والرجال، ولكنّا لا نقدس شيئاً ولا أحداً، إذا قدسنا فقد جُرْنا على الحقيقة وجانبنا الطريق الصائب، ووقعنا في وهدة التعصب والاستسلام للأفكار المسبقة التي يلابسها كثير من الضلال، لا بد من الإنصاف والموضوعية والعدل والتجرد من الهوىٰ، الباحث الجيد هو الذي لا يتعصب لموضوعه أو عليه، لأن الأبحاث لا تقوم علىٰ عاطفة وإنما تقوم على العقل، لا بد من ترويض النفس، وشكم العواطف والأهواء، وهذا يتطلب قوة الإرادة، وضبط النفس.

والموضوعية في البحث تجنب الباحث الشطط والزلل، وهي أمر عريق في تراثنا، فقد اشترط العلماء المسلمون العدل في المحدِّث، والمؤرخ، والراوي، والقاضي، والشاهد، والحاكم، وغيرهم.

13 ـ الأمانة العلمية في النقل وعرض الأفكار وعزوها إلى أصحابها والإفادة منها، وذكر الفضل لأهله، والإشارة إلى المصادر والمراجع التي انتفعت بها أو تعلمت منها، فإن ذكر الفضل والإشادة بأهله دليل المروءة والأمانة، وسعة الإطلاع أيضاً، إن ادعاء أفكار الغير والتهوين من جهود الآخرين أو تجاهلها سرقة، والسارق مجرم وآثم، والإثم عار.

14 ـ وبعد هذا وذاك تأتي الموهبة التي تثريها الثقافة والمران، والموهبة وحدها لا تكفي إن لم يكن هناك التزام بالمنهج ووسائله وأسبابه، فالبحث ـ بالإضافة إلى أنه عمل تنظيمي مبرمج ـ خلق وإبداع، ولا بد له من قدرات متميزة ومواهب تجيد الاستنباط والتحليل والتفسير، ومن ثم الخلق والابتكار، وإذا وجدت الموهبة يكون من السهل تنميتها بسعة الإطلاع على الأعمال الجيدة وكثرة الدرس والمثابرة والاستمرار في البحث والتعرّف على النماذج الجيدة وعلى أخطاء الغير أيضاً.

اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع للبحث مهمة ليست سهلة، ويعترضها كثير من المصاعب، منها ما يتعلق بالموضوع الذي يجب أن تتوافر فيه صفات، منها الجدة، ومنها توفر مصادره، ومنها أن يكون نافعاً مجدياً. وهناك صعوبات تتعلق بمناسبة الموضوع للمرحلة الدراسية، فهناك موضوعات تتناسب مع الأبحاث الصفية في مرحلة الليسانس ومنها موضوعات تصلح لمرحلة ما بعد الليسانس للماجستير والدكتوراه، ومنها ما لا يصلح لهذا وذاك، كأن يكون الموضوع جيداً ولكنه لا يوفيّ رسالة جامعية، وإنما يكفي أن يكتب فيه مقالة فكرية.

في بدء الحياة الجامعية في العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، كانت هناك حرية من الاختيار لأن العصور الأدبية والتاريخية لم تُدْرس بعد، أو درس بعضها في جوانب معينة أو دراسات عامة وفق نظرات شمولية، وكذلك كان هناك كثير من أعلام الأدب واللغة والنحو والبلاغة والتاريخ والعلوم لم يُدْرسوا، وفي مجال التحقيق العلمي، هناك عشرات المخطوطات التي تستحق الدراسة والتحقيق، فلما كثرت الجامعات، وكثرت فيها الدراسات العليا درست كثيراً من هذه الموضوعات والفنون والتراجم والعصور، وصار البحث عن موضوع جديد جدير بالدراسة أمراً فيه كثير من الصعوبة، وحقاً هناك كثير من الموضوعات المدروسة أو المحققة تحتاج إلى دراسة علمية جديدة، أو تحقيق علمي جديد، ولكن يبقى مع كل ذلك الاختيار صعباً لموضوعات جديدة جديرة بالدراسة. على أن هذا يعني أن الموضوعات قد استنفدت ولم يترك الأول للآخر، ولكن هذا يعني فيما يعنيه اتجاه الدراسات إلى اختيار الموضوعات الضيقة التي فيها دقة وعمق

وعمق والتركيز على الأفكـار والتيارات والخصائص والموضوعـات ذات الصفات المتميزة ولم يعد لدراسة العصور أو الفنون الكبيرة مجالاً.

وحقاً إن الشكوىٰ من عدم وجود جديـد قديمة منذ الجاهلية، حيث عنترة الذي شكا من (هل غادر الشعراء من متردمِ) إلى زهير الذي يقول:

ما أُرانا نقول إلا معاراً ❋❋❋ أو معاداً من قولنا مكروراً

مع ذلك فقـد أبقى الأول لـلآخـر الكثير إذا أحسن الاختيـار، إن ممـا يعين على الاختيـار ويسهل الاهتـداء إلى الموضـوعـات مـا يختـزنـه الطـالـب خـلال دراستـه من موضـوعات يستهويـه بعضها ويقف عندها، فيعود إليهـا يبحث في المراجع وفهارس الكتب ليعلم هل دُرس ذلك الموضوع أم لازال بكـرا. ثم النظر في الدراسات النـاضجة وكثرة القراءة في بحـوث الباحثين، وملاحظة ما فيها من إشـارات في الهوامش وما تحويه فهـارس المصادر والمراجع، وقـراءة المصادر القـديمـة، كل ذلك يوحي بمـوضوعـات جديدة، أو يذكِّر بأفكار تصلح أن تكوِّن موضوعاً، المهم أن يحدد الطالب العصر الذي يريد أن يدرس فيه فيكثر القراءة فيه، ويتعرف علىٰ تاريخه وفنونه وتياراته وأعلامه، ومن المفيد المعين الـرجوع ـ بعـد فهارس الكتب والمخطـوطات[1] ـ إلى كتب تـاريخ الأدب الجيدة، التي تعنى بـذكر المصادر المخطـوطة والمطبـوعة، وتترجم للأعـلام، وتتحدث بشمول عن البيئات والفنون، من مثل:

«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، «وتاريخ آداب اللغة العربية» لجرجي زيدان، «وتاريخ التراث العربي» لفـؤاد سزكين، ودوائر المعارف العربيـة والأجنبية. ومنها «دائرة المعارف الاسلامية» وكتاب «الأعلام» للـزركلي وغير ذلك مما يعين ويفيد ويذكِّر، وتكون الاستعـانـة أيضـاً بـذوي الخبرة من البـاحثين والأسـاتـذة والأدبـاء والمعنيين بـالكتب والمكتبات، ولا يكون ذلك إلا بعد أن يقطع الطالب المرحلة الأولىٰ من الاطلاع والقراءة الكثيرة الواسعة في المصادر والمراجع المشار إليها في اعلاه.

ولا بد بعد هذا وذاك من توافر مجموعـة من الصفات وتجنب مجموعة من المحاذير في البحث المختار، من ذلك:

---

(1) من مثل: الفهـرست لابن النديم، وكشـف الظنون لحاجي خليفـة وفهرسـة مـا رواه عن شيوخـه لابن خير الإشبيلي، ومعجم المطبوعات لسركيس.

1 ـ أن يكون الموضوع نافعاً، فما كل موضوع يستحق أن يبذل فيه جهد، والموضوعات النافعة تمهد الطريق وتفتح الأبواب لموضوعات بعدها تتفرع منها، أو تكون مكملة لها، ويفيد الباحث فيما يستقبل من حياته العلمية من هذه الموضوعات فيكون متخصصاً فيها، خبيراً بجوانبها، ثقة في هذه المجالات.

2 ـ لا بد من توافر المصادر، فالموضوع الذي تقل مصادره لا يكون كافياً لإتمام بحث متكامل، إن قلة المصادر تدفع الباحث إلى الاعتماد على الفرضيات، وعلى التوسع الإنشائي. إن وفرة المصادر تعلّم الطالب البحث والموازنة والمناقشة والمقارنة والاختيار، ويكون بحثه مستنداً إلى أسس راسخة، ووثائق معتمدة، فيكون الكلام موثقاً، والآراء مدعمة بأسانيدها.

3 ـ بعض الموضوعات نالت عناية من الباحثين الأجانب، وكتب عنها في لغاتهم، ولا بد لمن يتصدىٰ لمثل هذه الموضوعات أن يكون ملماً باللغات الأجنبية، لغة أو اثنتين الإنجليزية والفرنسية أو الفارسية والألمانية، وخاصة في الموضوعات الفلسفية والتاريخية وما له صلة بالشعوب والفرق والمذاهب، وحري بمن يتصدى لموضوع أندلسي أن يجيد الإسبانية في الأقل.

وحقاً إن كثيراً مما يخص التراث الإسلامي قد ترجم إلى العربية، ولٰكن بقي الكثير، وما زالت الدراسات تصدر في شتىٰ الموضوعات باللغات الأجنبية. إن الباحث الذي لا يكون متسلحاً بلغة أخرىٰ، لا يكون بحثه كاملاً، وإلا فالأولىٰ بمن يفتقر إلى اللغة أن يتجنب مثل هذه الموضوعات.

4 ـ يحسن أن يختار الطالب موضوعاً يحبه ويقبل عليه، لتكون الرغبة حافزاً على الصبر والجلد والجودة، على أن لا يغلب هذا الحب بحيث يصبح تعصباً، فأخطر ما يهدد الموضوعات الأدبية والتاريخية خاصة، هو العصبية للموضوع أو عليه، وعلى الطالب أن يتخلّى عن الأفكار المسبقة التي يريد إثباتها والدفاع عنها أو نفيها والتصدي لها، فإن هذا يخرج البحث من بحث عن الحقيقة إلى عصبية بغيضة تتصيد الأقوال والإشارات لإثبات وجهة نظر، وتتجاهل عن الحقيقة أو الحقائق المضادة الأخرىٰ، ولذلك فعلىٰ الطالب أن يجرد نفسه أو يكون مستعداً لتجريد نفسه من الميول والنزعات الدينية والمذهبية والعاطفية مع الفكرة أو ضدها، فإن استطاع فبها، وإلا فليحاول أن يختار بحثاً يكون فيه محايداً، يسوقه البحث الحر إلى النتائج الصحيحة، بعيداً عن

الضغوط النفسية والاجتماعيـة والتاريخية الموروثة، ومع الأسف الشديـد أننا لا نجد فيما صدر من أبحاث طيلـة العقود الماضية، إلا القلة القليلـة التي استطاعت أن تنجو من هذا العيب وتبرأ من عاهة العصبية، وليعلم أن الرغبة في البحث شيء، والهوىٰ الأعمىٰ شيء آخـر، يبرأ منـه البحث العلمي. وإذا كنـا نفضـل أن يكـون البـاحـث راغبـاً في موضوعه، مقبلاً عليه، محباً له، فإن هـذا لا يعني أنه لا يتصدىٰ للموضوعات الأخرىٰ التي قـد يجد نفسـه مضطـراً لاختيـارهـا، فـلا بـد مـن التـدرب على البحث في شتىٰ الموضـوعـات، وإن لـذة البحث نفسهـا تسهّل الصعب وتـزيل العـوائق، وقـد يحس الباحث بخشيـة أو رهبة في أول الأمر، ولٰكنه عند المضي في العمـل يجد متعة في التعرف على العلم الجديد، ولذة في الاكتشاف، ويتزود بتجـارب ومهارات جديدة، وكل ذلك يذلل الصعب ويحبب الموضوع.

5 ـ الدقة والوضوح: ولا بد أن يكون الموضوع مطابقاً للعنوان، واضحاً دقيقاً، لا يعتريه اللبس أو التشويش والإبهام، وأن يكون العنوان علمياً، دقيقاً محدداً، بعيداً عن العناوين الإنشائية أو الشاعرية الهائمة ويكون الباحث عارفاً بدقائق الموضوع، يعرف ما يأخذ وما يدع، وينطلق منطلقاً سليماً، ويكون على هدىٰ في كل خطوة يخطوها.

6 ــ الجدة: وأن يكون البحث جـديداً كلـه أو بعضه، فيـه ابتكار، ويـدلل على وجهة نظر، ويحسن ألا يكون مطروقاً مكـرراً، وأن يكون رفيع الغاية، يضيف إلى المعرفة فائدة بعيداً عن الموضوعات المبتـذلة التي تلتمس من الجوانب السلبية والشاذة والهدامة في الحياة، إن تناول الموضوعات الإنسانية المفيدة البناءة التي تستحق بذل الجهد والتعب والصبر والعناء يكون لها ثمارها وأثرها فيما بعد في الدراسات التالية وفي آثار الآخرين.

وقد يكون الموضوع قديماً جديداً، أي أن يكون قد بحث من قبل، وأن يتصدىٰ له باحث فيتناوله تناولاً جديـداً، يأتي بنتائج جديدة أو يضيف أفكاراً ويكتشف حقائق لم يسبق إليها، وطرق الموضـوعات القديمة المبحـوثة إذا أريد الوصول إلى حقـائق جديدة أكثر صعوبة من ارتياد الموضوعات الجديدة.

7 ـ أن يكـون الموضوع منـاسباً للمـرحلة التي يـدرسها الطالـب، فالبحث الذي بمستوىٰ الليسـانس غير البحث الـذي بمستوىٰ الماجستير والدكتـوراه، فيكتفي الأول بجمع المعلـومات وتـرتيبهـا، ويشترط في المراحل التاليـة الأصـالة والجدة والاستقصـاء والشمول والوصول إلى حقائق ونتائج.

8 ـ على الطـالـب وخاصـة في الدراسـات العليا أن يختـار أكثر من مـوضوع ، فقد يكـون الموضـوع الـذي اختاره يكتشف بعـد حين أنـه بُحِثَ وألفَ فيـه الآخـرون أو أن الموضـوع لا يلقى القبـول من الأستاذ المشرف أو القسم المختص بسبـب أو آخر، وقـد يعلم غيرك في صلاحيـة الموضوع أو عـدمه أكثـر مما تعلم. وليكن في الحسبـان أنك قد تختـار موضـوعاً، وتـراه جيداً، وتمضي فيـه شوطـاً أو أشواطـاً، ثم تضطر إلى التعـديل والتوسيع أو التضييق، أو قـد تضطر إلى تركه جملة حين تكتشـف أن المادة المجموعة لا تقيم مـوضوعـاً جيداً، أو أنك لا تستطيـع أن تضيف جديـداً، أو تخرج بنتائج مفيـدة ويجدر ألا يكـون رفض الموضوع سببـاً في الخيبة أو الاحبـاط ، ولا بـد أن يكون الطـالـب مسلحـاً بالصبر متـوقعاً للصـدمات ، فـالحياة ليست يسراً دائماً والحظ لا يبتسم أبـداً ، وعلينا أن نستقبل ساعات البؤس بصبر وجلد، وربما بابتسام لمن يستطيع .

9 ــ تحديـد دائرة البحـث : يجـب أن يكـون الموضــوع محدداً في مجال ضيق غير متشعب، حتى يستطيع البـاحث أن يلـمَّ بأطـرافـه، ويعـرف تفـاصيلـه، ويتعمق في دقائقـه، ويسبر أغواره، ويحيط بمادته، ويستقصي مصـادره. أما الموضوعات الشـاملة المتشعبـة، فإنها عـرضة للتعميمات وتكـرار الأفكـار، وإعادة لترتيب المعلـومـات التي تتضمنها المصادر، وعدم اكتشاف الجديد .

ومن الخطر على البـاحث الناشيء التصدي للمـوضوعات الكبيرة الشـاملة وإذا حسن أن يكون الموضـوع محدداً، فإنه يحسن أيضاً أن يكـون حجمه مناسبـاً، فلا يُعنى الباحث بتضخيم بحثـه بكثرة صفحاتـه عن طريق الشرح والإسهاب والتطـويل وكثرة النقل من المصادر، وإعـادة المعلومات والبـديهيات، فالبحث الجيـد هو بجودة مـادته وحسن تـرتيبه، وبما يحويـه من أفكار منطقيـة ومناقشـات ذكية، وليست العبرة بكثـرة الصفحات وضخامة الحجم .

10 ـ مناسبة الموضوع للوقت : هناك فترة معينة للدراسة في الدراسات العليا ، كأن تكون سنتين أو ثلاث سنوات ، وينبغي في الموضوع أن يناسب هذه الفترة الزمنية ، فمن الموضوعات ما يحتاج إلى وقت لجمع مادة البحـث ، من مصادر ومخطوطات قد لا تكون متوافرة في بلـد الباحث ، أو تحتاج إلى مقدرة مـالية للأسفار والتصـوير والنسخ ، أو قد يكون البحث شـاملاً لفترة طـويلة تحتاج إلى جهـود مضاعفة ووقـت طويل وينبغي أن يحسب حساب الطوارىء والنكسـات والظروف الشاذة ـ وخاصـة التي تحفل بها بلداننا

العربية، فالمرض، ومنع السفر، وقطع المنحـة، والأحداث السياسية وغيرها، كل ذلك يجب أن يحسب حسابه.

ولا بـد للبـاحـث أن يـرسـم لنفسـه منهجـاً، بحيث ينهي بحثـه في أقل من المدة المقررة، تحسباً للعوائق من ناحية، ولأن الطالب يصيبه الإجهاد في المراحل الأخيرة، فلا ينجز ما كان ينجزه في أيامه الأولى.

الـخـطــة:

بعد اختيـار الموضوع، والاطمئنان إلى أنه مـوضوع جديـر بالدراسة وبعـد القراءة الواسعة فيـه، وفيها حوله، ترسم خطة للبحث، والخطـة خطتان، الأولى مختصرة تكون الهيكل العام للبحث في صورتـه العامة. أما الثانية فهي الخطـة المفصلة التي تعتمد في البحث وتتضمن كل الجزئيـات والتفاصيل، ولا تغـادر كبيرة ولا صغيرة، وهذه تكـون دليل الباحث التي ترسم خط سيره.

ولا بد لكل عمل علمي من خطة متماسكة مترابطة ترابطاً منطقياً، يمهد كل جزء فيها إلى ما يليه، ويـربط ما بعده بما قبله، ويكون تتمة ونتيجـة له. ولا بد لكل مشروع من خطة محسـوبة بدقـة تنسق أبعادهـا ومساحاتها وتنـاسب أجزاءها، ويعـرف مسبقاً المتطلبات الـلازمة من المواد والجهد والوقت ولـو على وجه التقريب وحقـاً إن كل خطة معرضة عند التنفيذ إلى التغيير جزئياً أو جذرياً، ولكن يبقى الهيكل العام هو الأساس.

الخطـة في البحث تقـابل خـارطة المهنـدس لمشروع البنـاء، أو تصميم الخيـاط، وصـانع السيـارات والطائرات، وكل إنشـاء أو صنع وابتكـار، وأي عمل لا يسير وفق خطـة محكمة مصيره الضيـاع والخطأ، ضياع الجهـد والمال والوقت، وأصبحت الخطـة ضرورية حتى للوصول إلى غـاية، فعند السفر ترسم ـ ولو في الذهن ـ خطة تعرف منها خط السير، وأي طريق أنسب وأسلم وأقل جهداً وكلفة، وكم يستغرق من وقت، وكم يتطلب من مال.

ومن البديهي أن لكل موضوع خطة تصلح له وقد لا تصلح لغيره، ويتوقف رسم الخطة على طبيعة الموضوع، والمادة المتوافـرة، والزمن المحدد لإنجاز البحث، والظروف المادية والنفسية التي ترافق تنفيذ المشروع، والبيئـة التي يقوم فيها البحث، سواء أكانت البيئة بلداً أو جامعـة أو مكتبة، فالبيئة الحارة غير البيئة المعتدلـة، والجامعة القريبة من

سكن الباحث غير البعيدة، وتيسير سبل المواصلات غير تعقيدها، والمكتبة الغنية بالمصادر، غير الفقيرة التي تتطلب الإستعانة بمكتبات أخر، وجامعات أخر، وربما لأسفار ومخاطبات، والباحث الذي لديه مكتبة جيدة، غير الباحث الذي يفتقر في بيته إلى الأوليات، كل ذلك يوضع في حساب الخطة من حيث الزمن والتكاليف والجهد.

ويرافق رسم الخطة ويمهد له، أمران: الأول القراءة الواسعة المستقصية في الموضوع وحول الموضوع، والثاني معرفة مصادر البحث وطبيعتها وأماكن وجودها من مخطوط ومطبوع وإعداد جريدة وافية بالمصادر والمراجع، وترفق هذه المصادر مع الخطة عند تقديمها لتسجيل الموضوع إن كان رسالة جامعية وتكون دائماً تحت اليد وتحت النظر في كل خطوة يخطوها الباحث. والخطة الجيدة تنتج ـ في الأكثر ـ بحثاً جيداً، والخطة الرديئة تنتج ـ في الأكثر ـ بحثاً ناقصاً مضطرباً.

وهناك ملاحظات ونقاط عامة، وفوائد يحسن مراعاتها عند رسم الخطة:

1 ـ أن تكون الخطة معبرة عن الموضوع، ويكون العنوان واضحاً غير مبهم حتى تعبّر الخطة عن كل أجزاء الموضوع، وتحيط بكل جوانبه وأبعاده.

2 ـ التبويب: يقسم الموضوع إلى أجزاء، إلى فصول، أو أبواب وفصول، ويتضمن كل جزء تفصيلات الموضوع داخل هذا الجزء، إن التجزئة لا تعني التشتيت والبعثرة، وإنما تسهل العمل وتحيط بأسباب الموضوع لئلا يُغادر منه شيء مهما كان بسيطاً هيناً، ويُراعى أن تكون الأبواب والفصول مرتبة وفق منطق سليم، ونظام خاص مدروس غير مرتجل، كأهمية الفصل أو الموضوع، أو ترتيب الزمن، أو التوزيع المكاني، أو غير ذلك. ويراعىٰ هنا أيضاً أن تكون الأجزاء متناسبة ومتقاربة في الحجم، فلا يكون فصل بعشر صفحات وآخر بمائة صفحة، وإنما يكون هناك تناسب وتوازن، قد يزيد فصل على آخر خمساً أو ست صفحات، أو ينقص هذا العدد. وكذلك أجزاء الكتاب وأبوابه تكون متقاربة، ويكون لكل فصل أو باب وظيفة حقيقية في البحث، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، ويكون مرتبطاً بما قبله وما بعده ترابطاً منطقياً عضوياً. ولا يكون هذا التقسيم شكلياً أو تعسفياً، وإنما هو استجابة طبيعية لحاجة الموضوع، فموضوع ما يقسم إلى بابين وفي كل باب ثلاثة فصول، وآخر لا يحتاج إلا إلى ستة أو سبعة فصول، دون حاجة إلى أبواب، وآخر له مواصفات أخرىٰ تقتضيها طبيعة الموضوع والمادة

المتوافرة، وعلى هذا فليس هناك خطة جاهزة تصلح لكل موضوع.

إن تسميـة: الفصـل والبـاب والقسم هي على التـوالي تـرجمة للكلمات Volume, Chapter أو Part , Tome الإنجليزية، وكذلك الفرنسية (مع خلاف في الرسم الإملائي)، ولكن هـذه التسميات لها أصل عريق في التراث الإسـلامي، فقد استعمل العلماء المسلمـون في كتبهم كلمات من مثل: فصل، بـاب، جـزء، مجلـدة، كتـاب، قسم، سفر.

3ـ ومما يكمل الفصول والأبواب وجود المقدمة (Preface) التي ترد في كتبنا العربية باسم المقدمـة، أو خطبة الكتاب، يبين فيها سبب اختيار الموضـوع وأهميته ومنهجه في البحث، مع فكرة عن محتويات البحث ومصـادره، وغير ذلك مما يعطي فكرة للقارىء عن مجمل البحث وأهميته.

وقـد يلي المقـدمة عنـد الضرورة التمهيـد أو المدخل (Introduction) وقـد يسمى التوطئـة، وقد يسميه البعض (بين يـدي الكتاب) والمدخل تـوطئة للبحث، تُذكـر فيه المعلومـات الضرورية التي لا مكـان لها في الفصول، ويكـون ذكرهـا ضرورياً مـوضحاً لطبيعة البحث، وأوسع مما تتحمله المقدمة. ويحســن أن يلي المقدمة دراسة المصادر، وفي بعض الموضوعات تكون دراسة المصادر مفيـدة، بل ضرورية. وبعد الأبواب والفصول تأتي الخاتمة (Conclusion)، ثم الفهارس (Index)، وبعض البحوث تستـوجب عمل ملاحق (Appendix)، وكثيراً ما تتضمن الملاحق الجداول والاستبيانـات، أو الرسوم أو الخرائط، أو المصطلحات التي تقتضيها طبيعة بعض الأبحاث. وتأتي بعد ذلك جريدة أو فهرس المصادر والمراجع، وقد يجعلها بعضهم بعد المقدمة، ولكن الأكثر والأنفع أن تؤخر، لأن المصادر معرضة للزيادة والتغيير ويسهل إضافتها إذا تأخرت.

4ـ يحسن أن يستأنس بخطط الأبحاث المشـابهة، تلك الأبحاث الجيدة المتميزة، وإذا تشابه الموضـوع تقاربت الخطة، ولكن ليس شرطاً أن تكون خطة دراسـة شاعر أو فن هي نفسها خطة شاعـر آخر أو فن آخر، هناك مواصفات عامـة تلتقي عندها أكثر الأبحاث، وهنـاك خصوصيـات يتميز بها كل بحث، وهناك جـزئيات في كل مـوضوع تستوجب خطـة ملائمة لتستوعبـه وتؤدي حقه وينصح بتجنّب العجلـة في رسم الخطة وتنفيذها، والأصح أن يعاد النظر فيها مـرة ومرات، وتترك فترة يعود صاحبها إلى القراءة في الموضـوع ومـا حولـه، ثم يعـود إليهـا فيجد فيهـا الخلل والثغـرات، وضرورة التغيير

والتبديل، أو الحذف والإضافة، ويستمر على هذه الحال فترة تخمير وإنضاج، حتى إذا رآها قد استكملت أسبابها وأحاطت بكل الجوانب والجزئيات، دون غموض أو تشابه أو اشتباه، عندئذٍ يطمئن أنه يسير على أرض صلبة ويسير على هدى من أمره.

والخطوات الأولى الصحيحة السليمة الراسخة تؤدي دائماً إلى وضوح الهدف، وسلامة الوصول.

5 ـ هذه الخطة التي استقامت وتراها محكمة، ليست مصونة أو مقدسة، فقد تكون عرضة للتبديل والتغيير والحذف أو الإضافة، إن طبيعة المادة والآراء المستجدة هي التي تحدد مسار الخطة وتحدد معالمها.

6 ـ العناوين: عناوين الأبواب والفصول ينبغي أن تكون واضحة معبرة عن الفكرة، محيطة بها، بعيدة عن الإبهام والغموض والتعميم، شاملة لكل مايستوعبه من جزئيات، إن العنوان هو الدليل المرشد إلى البحث، و إلى الأفكار الواردة تحته، ولا قيمة للعناوين العامة التي لا يتضح مدلولها، أو التي تصاغ بأسلوب مجازي شعري، أو يكون العنوان ضعيفاً ركيكاً، ويتجنب التعميمات أو التجزئات من مثل:

نظرات في، أو نظر في، أو بعض الاتجاهات في، أو آراء في، وما شابه ذلك.

المصادر:

ذكرنا في الخطة أن الباحث يُلِمُّ بمصادره، ويسجل جريدة بمصادر ومراجع بحثه، ويقرأ ويقرأ كثيراً ليقف على ما يستجد من هذه المصادر، وما يكمن إضافته مرة بعد أخرىٰ، وقد فرقنا بين المصدر والمرجع، وسنزيد القول فيها بعد إيضاحاً وبياناً لميزة كل منهما.

نرجع إلى جريدة المصادر التي أعددناها، ونبدأ بدراستها ثم ترتيبها ترتيباً زمنياً حسب قدم المصدر. محددين زمن الكتاب من تاريخ وفاة المؤلف، لأن زمن تأليف الكتاب لا يعرف في العادة، وقد يضيف المؤلف أو ينقح ويعلق ويصحح بعد تأليف الكتاب، ويحسن هنا الاستيثاق من زمن وفاة المؤلفين الذين يختلف في وفاتهم، وترجح سنة إن أمكن على ضوء مصادر تراجمهم.

أما فائدة هذا الترتيب وأهمية المصدر الأقدم، فهناك عدة أسباب، منها:

1 ـ إن المصدر الأقدم أقرب إلى عصر الموضوع، وتكون أخباره أقرب إلى الصحة، فهو أقرب إلى زمن الأحداث، أو يكون معاصراً لها، وعلى هذا تكون روايته صحيحة لم يصبها التغيير والتحوير والحذف أو الزيادة أو النسيان، مع ملاحظة أن المعاصرة لها محاذيرها، فقد يكون بين المتعاصرين الحسد والمنافسة والعصبية، سواء كانت هذه العصبية لفكرة أو عقيدة أو لشخص أو فئة، وعلى الباحث أن يكون حذراً، وأن يكون ملماً بترجمة المؤلف وخلقه وميوله[1].

2 ــ قد يرد الخبر في أكثر من كتاب، ولكل منهم سند مختلف، وحين تتكرر الأخبار من طرق مختلفة تكون دلالة على صحة الخبر وتوثيقه.

3 ـ قد يرد في مصدر متأخر خبر عن مصدر متقدم، وقد يكون المصدر الأول مذكوراً أو مجهولاً، وقد نجد في المتأخر أخباراً فاتت المتقدم، والمصادر ينقل بعضها عن بعض، ومن المهم معرفة مصادر كل كتاب لنقف على انتقال الخبر، ونعرف الناقل من المنقول عنه.

4 ـ إن الرواية في المصدر الأقدم هي الأوثق والأجدر بالاعتماد، ولكن قد تروي مصادر متأخرة أخباراً عن مصدر متقدم مفقود، ويكون للمصدر المتأخر أهمية، لأنه حفظ الضائع ونقل المفقود، ويكون تاريخ الخبر هو تاريخ الكتاب الأول الذي فقد، ويكون للمصدر الآخر فضل الحفظ والنقل.

5 ـ بعد الترتيب الزمني للمصادر، تدرس مادتها دراسة نقدية، وقد نجد في المصادر المتأخرة أخباراً أصح وأكمل مما في المصادر المتقدمة، أو قد نجد في المتأخرة ما فات المتقدمين أو ضاع من كتبهم.

المصدر والمرجع:

المصدر (Source) الكتاب الذي يحتوي على أخبار ونصوص نفيد منها في أبحاثنا، وغالباً ما تكون قديمة ــ وقد تكون معاصرة كما سيرد، ومن المصادر نستمد المادة الأساسية أو المادة الخام، كالنصوص الإنشائية من شعر ونثر فني، والمؤلفات التي انتجها الأدباء، ودواوين الشعراء، إن كان البحث حول أديب أو شاعر، وكتب المؤلفين

---

(1) الطاهر ـ منهج البحث الأدبي ص 84.

المعاصرين للشاعر أو الأديب في الموضوع نفسه، ويدخل في ذلك أيضاً شروح الدواوين والروايات عنه، وقد يميز بين الديوان وشرحه بأن الأول هو المصدر الأصلي والثاني هو المصدر الفرعي.

وقد ترقىٰ المصادر إلى زمن الموضوع المبحوث عنه، ومنها ما يعود إلى زمان تالٍ، ويفضل الأقدم على ما يليه، مع ملاحظة أننا قد نجد في المتأخر ما لا نجده في المتقدم، كما سبق.

وهناك كتب حديثة ألفها مؤلفون معاصرون في موضوعات قديمة، وقد اصطلح على تسمية هذه الكتب مراجع (References) تمييزاً لها عن المصادر القديمة، وإن كان بعض المؤلفين من يطلق تسمية المرجع، على المرجع والمصدر، وقد يفرقون أحياناً بأن يقولوا مراجع أساسية ومراجع ثانوية، والأصح أن كلمة المصدر تذهب إلى المؤلفات القديمة، وكلمة المرجع يراد بها الكتب الحديثة التي يستعان بها في البحث لمعرفة القديم أو الحديث.

والمراجع تؤلف لعامة القراء ليرجعوا إليها للتزود بالعلم، وإن مؤلفيها رجعوا إلى المصادر واعتمدوا عليها في جمع مادتهم، فالمراجع زاد عامة القراء، والمصادر زاد المتخصصين والذين يأخذون العلم والأخبار من منبعها الأصلي، وسمي المصدر مصدراً لأنه يصدر عنه العلم، فقد كانوا يستقون من المنبع أو النهر، يردون منه ثم يصدرون عنه بما حملوا من روايا وسقاء، فالمنبع أو النهر هو مصدر مائهم الذي نقلوه عنه، وصار الخبر والرواية التي تؤخذ من منبعها أو مستقاها القديم مصدرها الذي صدرت عنه.

ولذلك لا يصح أن ننقل من المراجع الأخبار والروايات القديمة، لأن المرجع نقلها بدوره عن تلك المصادر، فينبغي الرجوع إلى الأصل، ونفيد من المراجع مما تذكره من مصادر، ونتعلم منها طرق البحث، وتفسير النصوص، ونقدها، ووجهات النظر، والاستنباط، وغير ذلك. إن القراءة في المراجع ـ والمقصود هنا المراجع التي فيها منهج علمي ـ مفيدة، نتعلم منها أشياء، وتختصر لنا الطريق، وتذكرنا بأفكار، وتفتح لنا موضوعات، وتنبهنا إلى مواطن الضعف والزلل، هذا ولا تَنْسىٰ أن فيها سلبيات ينبغي التنبه لها، من ذلك سوء النقل أو سوء التفسير أو الميل والهوىٰ في التعليل والتفسير، كأن يكون هوىً عصبياً أو سياسياً أو مذهبياً، أو ما يعتري ذلك من أخطاء الطبع أو

السهو، أو سوء الفهم، فليس كل مرجع مرجعاً.

وقد تكون الكتب الحديثة أو المجلات مصادر، إذا كان الموضوع المبحوث معاصراً، فالمجلات والجرائد والكتب الحديثة تكون حينئذٍ مصادر، وما أُخذ شفاهاً من الأدباء والعلماء وذوي الشأن والصلة يكون مصدراً، وتشمل المصادر هنا سجلات الدواوين الحكومية، والإحصاءات، ومذكرات السياسيين، والأدباء ويومياتهم، ومسوّدات المؤلف أو الشاعر المبحوث عنه، واستطلاعات الرأي المسجلة، ومن المصادر أيضاً الأغاني والقصص الشعبية التي تتحدث عن أدب أمة، لأنها تصور طبيعة الأمم وعاداتها وتقاليدها، وصور التعبير عن آلامها وأفراحها.

دراسة المصادر:

بعد أن ننجز جريدة المصادر وترتيبها وفق الترتيب الزمني لوفاة المؤلفين، نبدأ بدراسة هذه المصادر وفحصها:

إذا كان للكتاب أكثر من طبعة، فنختار الطبعة المحققة تحقيقاً علمياً، وحقاً أن كثيراً من الكتب يكتب عليها تحقيق فلان أو علان، وقد تكون كلمة التحقيق، أحياناً مضلّلة، لأن تجار الكتب كثيراً ما يطبعون طبعات رديئة أو ناقصة، ويلفقون لها بعض الشروح، والمقدمات والفهارس، فيظن الظان العجل أنها محققة، فقد تكون الطبعات القديمة أصح وأسلم، وهذه ليست قاعدة، المراد بالتحقيق، هو التحقيق العلمي الذي بُني على علم وذمة.

ننتفع من الكتاب المحقق ما فيه من دراسة عن الكتاب تتضمنها مقدمة التحقيق، وتعرف بالكتاب ومؤلفه، ونستعين بالفهارس على الوقوف على المادة التي تعنينا. وقد تكون هناك أكثر من طبعة للكتاب، سواء أكان محققاً أم غير محقق، فنختار الطبعة الجيدة التي تقل أخطاؤها وعوارها، والطبعة الأحدث هي الأحسن عادة، لما فيها من زيادة وتنقيح وتصويب، ولكن هذا ليس شرطاً، فقد تكون الطبعة الأحدث هي الأسوأ، وعادة ما تكون الطبعات الأوروبية هي الأشد عناية ولكن مع التحفظ.

وخلاصة القول، إن اعتماد الباحث على طبعة رديئة أو غير محققة مع وجود الجيدة أو المحققة، لا يشفع له عذر، ويدل على استهانة في البحث، أو جهل بأهمية

الكتب، وقد يرجع الباحث إلى أكثر من طبعة في آن واحد إن وجد بين الطبعتين خلافاً يفيد منه ويشير إليه.

وقد يكون بين المصادر مصادر مخطوطة، ويحسن أن يكون، وعندها تدرس المخطوطة وتبيّن قيمتها، ويشار إلى رقمها ومكانها من المكتبة أو دور الكتب، وقد تستعين بمخطوطة مع وجود مطبوعة إذا وجدت نقصاً في المطبوعة أو خلافاً أو خطأ، ويكون للباحث هنا فضل التحقيق والتوثيق وزيادة العلم، ولا يكون هذا إلا للباحث المتمرس، الذي له خبرة بالمطبوع والمخطوط.

لا تدع المصدر من يدك إلا بعد أن تحيط بما لهذا المصدر من صلة بموضوع البحث، وتتعرف على مؤلفه وترجمته، وعلمه، ووفاته وتأريخ تأليف الكتاب، وأهم موضوعاته، وفصوله وأبوابه، وهل يتضمن مقدمة تعين على معرفة الكتاب أم لا، وهل فيه فهارس عامة أم يخلو منها، وتعرف معرفة تامة أسلوب هذا المصدر في التأليف، هل هو قائم على الموضوعات أم مرتب حسب التسلسل الزمني وفق السنوات، أم مرتب وفق تراجم الأعلام، أم غير ذلك، وإذا كان الكتاب غير مبوب وغير مفهرس، أو كانت طبعته قديمة، فلا بد من قراءة الكتاب كله للوقوف على الموضوع الذي يعنيك ولا يقعد بك حجم الكتاب وكثرة صفحاته أو تعدد أجزائه، فإنك تصطاد مادتك منه اصطياداً، ويجب عليك أن تفليه تفلية، وتعتاد ذلك في كثير من أمهات الكتب أو أمّاتها.

ولا تدع كتاباً ما إلا بعد أن تستنفد غرضك منه، وتنقل مادة موضوعك وكل ما تحتاج إليه، ولا تعتمد تأجيل النظر فيه إلى فرصة ثانية، فقد لا يتيسر لك الحصول على الكتاب مرة ثانية ـ وقد يكون الكتاب ملكك وفي حوزتك، ولكنك لا تضمن الحصول عليه في حالة السفر ـ وهنا تضطر إلى الرجوع إلى طبعة أخرىٰ، فيختل منهجك ويضطرب عملك. أقول لا تدع المصدر إلا بعد أن تستنفد منه كل أغراضك، وتسجل المعلومات في البطاقة الخاصة بالمصدر، أو في دفتر يخصص للمصادر ودراستها والكشف عنها، ثم بعد ذلك يسهل عليك الوقوف على المادة المطلوبة سواء أكانت موضوعاً أم ترجمة لعلم، أم فناً من الفنون، أم فترة من زمان، أم بيئة من البيئات.

إن دراسة المصادر مهمة، ومن الباحثين من يسجل ملحوظاته ودراسته عن

المصادر في مقدمة بحثه، أو يفرد لها مكاناً في صدر البحث، وهناك جملة ملاحظات يحسن الإفادة منها:

1 ـ يحسن أن يكون للباحث مكتبة خاصة به، تتضمن أمهات المصادر والمعجمات، وأمهات كتب الأدب، والدواوين، وكتب اللغة والنحو والتاريخ، بالإضافة إلى الكتب المتعلقة بموضوع بحثك، أو الفترة الزمنية أو البيئة أو العلم الذي تدرسه.

إن المكتبة الخاصة توفر الوقت والجهد، وتتيح فرصة الرجوع إلى الكتاب، وتتيح لك وقتاً كافياً للبحث، لأن مراجعة المكتبات العامة يستغرق وقتاً طويلاً، وقد لا تجد الكتاب الذي وجدته أمس، وكثير من المكتبات لا تتيح لك استعارة خارجية للكتاب، وكثير من الباحثين من يضيع وقته في المكتبات بين السؤال والسلام والقيل والقال، إن الوقت ثمين وإن البحث يحتاج إلى وقت أطول مما يقدر له، لأن البحث عماده التفكير والتأني والتأمل وإعادة النظر، وكل هذا يحتاج إلى وقت إضافي، إن الدأب في البحث مطلوب، ولكن العجلة والتعجل مذمومة بل خطرة، فيها مزالق كثيرة.

2 ـ احتفظ برقم الكتاب، واعرف مكان الكتاب من المكتبة التي تستعير منها أو تقرأ فيها، ليسهل لك الرجوع إلى الكتاب ثانية وثالثة، وعند السهو والخطأ والتحقق من النص المنقول، وستحتاج إلى ذلك كثيراً.

3 ـ خصص بطاقة ـ أو صفحة من دفترك المساعد ـ لكل مصدر، وسجل فيها المعلومات الوافية عن الكتاب، اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه كاملاً، وتاريخ وفاته، واسم المحقق والناشر والمطبعة وتاريخ ومكان الطبع، وعدد أجزاء الكتاب، ورقم السلسلة إذا كان منشوراً ضمن سلسلة، وما إلى ذلك.

4 ـ العناية بالمراجع والنقل عنها تكون في مرحلة تالية، بعد إتمام البقية من المصادر، ولكن العناية بقائمة المراجع، وتسجيل الملاحظات عن كل مرجع ومؤلفه وموضوعه وتاريخ ومكان طبعه، والأفكار التي تستفاد منه، مهمة غير مؤجلة، سجل هذه الملاحظات أولاً بأول، فإذا حان وقت الرجوع إلى المراجع تكون عارفاً بما فيها وبأهميتها وعلاقتها بالموضوع الذي يعنيك.

5 ـ لا بد للباحث الذي يتصدىٰ لموضوع ما أن يحيط بمصادره ومراجعه إحاطة تامة، بحيث لا يغرب عنه كتاب في موضوعه، سواء تضمن جانباً مهماً من بحثه أو

تناول جـزئية منه، فالإحـاطة بمصادر البحث ومراجعـه من أولى مهمات الباحث، ولا ينبغي التردد والكسل عن البحث والإطـلاع على كتاب مـا، فقد يتضمن معلـومة تغير مسار البحث، وقد ينبه إلى فكرة أو رأي يكون له أثره وخطره.

6ـ يحســن أن يفيد البـاحث مـن دوائــر المعارف العربيـة والأجنبية التــي بذل المختصون جهـوداً كبيرة في إعدادها، وينبغي أن يفطـن إلى أن المادة الواحدة قـد ترد في عدة مقالات، وتتوزع الموضوع الواحد عـدة أبحاث كل بحث يعالج منه جانباً، ويفيد كذلك من مصادر ومراجع دوائر المعارف التي قد تفتح له آفاقاً جديدة، وتضع يده على معلومات نافعة.

7ـ ويستعين كذلك بالدراسات الحديثة والرسائل الجامعية، وما في هوامشها من مصادر ومراجع قد تفتح له أبواباً جديدة ومعلـومات قد تكون غائبة عنه، أو قد يتعرف من خلالها على مصادر مخطوطة وثيقة الصلة ببحثه.

8ـ الإفــادة من ذوي الـخـبـرة والباحثيـن والمكتبيين والمختصين بــالعصـر أو الموضوعـات القريبة من مـوضوعه، عن طـريق المقابلة والمحـادثة والمساءلـة، وكذلك المراسلة، وإن كانت المراسلة قليلة الفائدة، وقليل من الباحثين من يميل إلى المراسلة.

9ـ أن يكون على صلة دائمة بفهارس المكتبـات وما يجد فيها من جديد، وكذلك يقرأ في المجـلات الدوريـة المتخصصة والمجلات الجامعيـة والمجلات المعنيـة بالكتب، وزيارة معارض الكتب للوقوف على الإصدارات الجديدة التي لها صلة بموضوعه.

جمع المعلومات: (الجزازات)

بعد الإنتهاء من اعداد جريدة المصادر وترتيبها حسب قدمها، وحسب أهميتها، تبدأ مرحلة نقل المعلومات من هذه المصــادر، وهناك طريقتان لنقل المعلومات، طريقة الأوراق، وطريقـة الجزازات، والطريقـة الأولى هي طريقـة (الدوسيـه) الملف المقسم، وهي الأوراق التي يمكن تحريكها وحفظها في ملف معد لهذا الغرض، فيكتب الطالب على وجه واحد من الورقة، يترك في أعلى الصفحة مسافة يسجل فيها اسم المصدر الذي ينقل عنه ورقم الصفحة واسم المؤلف ووفاتـه ومكان وتاريخ الطبع في الناحية اليسرى، ويكتب في الـزاويـة اليمنى العنوان الـذي يدل على المادة المنقـولـة، ويترك في هـامش

الصفحة مكاناً للتعليق والملاحظات التي تعنُّ للطالب أثناء النقل .

أما الطريقة الثانية المفضلة ، وهي الأسهل في تحريك الأوراق وحفظها وترتيبها والعثور على المادة المطلوبة ، وهي طريقة البطاقات أو الجزازات (وقد تسمىٰ الجذاذات)[1]، والبطاقة من الورق المقوّى بحجم 10 x 14سم ، أقل من ذلك أو أكثر، تباع جاهزة في المكتبات ، أو يمكن عملها وتقطيعها حسب الحاجة ، ويمكن أن يقطع الطالب أوراق الكتابة في الحجم الذي يناسبه ، على أن يكون الحجم واحداً متساوياً ، وقد تكون البطاقة مسطرة أو غير مسطرة ، وقد يطبع في رأس البطاقة كلمات مثل : اسم الكتاب ، اسم المؤلف ، تاريخ الطبع ، وغير ذلك .

ويعد مع البطاقات ظروفاً لحفظ البطاقات يتسع كل ظرف لأربعين إلى ستين بطاقة ، يحفظ في الظرف البطاقات التي ينقلها من المصدر، ويكون لكل كتاب ظرف خاص ، ويخصص بالإضافة إلى بطاقات المعلومات بطاقتين ، الأولى لمؤلف الكتاب وتاريخ وفاته والمعلومات عنه ، والثانية لاسم الكتاب ومحققة وتاريخ طبعه واسم المطبعة والبلد الذي طبع فيه ، وغير ذلك من المعلومات التي تتصل بالكتاب .

طريقة التدوين والاقتباس :

تبدأ بأقدم المصادر فتنقل منه المعلومات المتعلقة بالبحث ، وفق الخطة التي أُعدّت ، تكتب اسم المؤلف والكتاب بصورة مختصرة ـــ لأنك أعددت بطاقتين مسبقاً ، واحدة للكتاب والثانية للمؤلف ، تفيد منهما فيما بعد في دراسة المصادر وفي تنظيم جريدة المصادر والمراجع ـ فإذا كان الكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، تكتب في الزاوية العليا اليسرىٰ من البطاقة :

(الجاحظ ـــ بيان 120/1) أي الجزء الأول صفحة 120 ، وإذا نقلت من كتاب الحيوان تكتب (الجاحظ ـ حيوان) وهكذا [2] وتجعل الزاوية اليمنىٰ العليا لعنوان الموضوع الذي تنقله ، فإذا كان المبحوث عنه شاعراً تكتب مثلاً (جرير ـ حياته) أو (نسبه ،

---

(1) وهي الكارت Card في الانجليزية ، والفيشة Fiche في الفرنسية .

(2) ومن الباحثين من يجعل اسم المصدر ورقم الصفحة في أسفل الجزازة ، وكتابتها في أعلى الجزازة أفضل .

قبيلته، شاعريته، نقائضه) وهكذا تستنبط لكل مادة عنواناً يعينك على معرفة المادة المنقولة.

وتكتب بخط واضح على وجه البطاقة ولا تستعمل ظهرها، واترك مسافة في أسفل البطاقة، فقد تفيد منها في التعليق والتصويب والتذكير.

قلت: تتناول مصدراً مصدراً، وليكن الأقدم، تقرأ فيه مستعيناً بالفهارس، إن كان الكتاب مفهرساً، وتدون كل ما يتعلق بموضوعك، ناقلاً كل خبر أو جزء من خبر على جزازة، لا تكتب في الجزازة أكثر من خبر واحد، مع عنوانه أو عناوينه التي تدل عليه، ولا تكتب في الجزازة أكثر من خبر، اجعل الخبر الثاني في جزازة ثانية، وإذا ضاقت الجزازة عن استيعاب الخبر، فاجعل الخبر في جزازتين أو ثلاث، ذاكراً مع العنوان رقماً متسلسلاً، كأن يكون عنوان الجزازة الأولى (جرير ـ شاعريته 1) ثم (جرير ـ شاعريته2) وهكذا يدون الباحث كل ما يتصل بموضوعه د ون كسل أو ملل، ولا يترك من المادة ما يظن أنها هينة، فقد يحتاج إليها فيما بعد، ولا يترك المصدر إلا وقد استنفد منه كل حاجته، لأنه لا يضمن في غده أنه يستطيع أن يحصل على المصدر إياه ثانية.

قد تجد أثناء النقل في النص المنقول خطأً أو تحريفاً أو تصحيفاً، تنبّه على ذلك في أسفل الجزازة كأن تضع كلمة (قلت:) وتكتب ملاحظاتك، أو ما يعن لك من أفكار سريعة، على أن لا تطيل فتشغلك التعليقات عن النقل، إن القراءة الناقدة للنص تأتي في مرحلة تالية، ولكن الفكرة التي تطرأ يجب اقتناصها وتدوينها، وإلا فإنها تفلت، والذاكرة تخون.

ليكن النقل دقيقاً وبخط واضح، ولا تزحم الجزازة بالسطور المتقاربة، وباعد بين الكلمات والجمل، ولا تكتب على ظهر الجزازة، واستعمل أكثر من جزازة إذا كان الخبر طويلاً، واجعل للجزازات أرقاماً متسلسلة إذا كان الخبر طويلاً، ولا تكتب في الجزازة الواحدة أكثر من خبر وعنوان، حتى لو كان الخبر سطراً واحداً، اجعل له جزازة خاصة به.

وليكن حجم الجزازات واحداً، فإن اختلاف الحجم يربك العمل ويعيق الحركة، وقد يحسن أن تميز بين موضوعات وأخرىٰ بالكتابة في جزازات مختلفة الألوان، كأن تكون الترجمة في ورق أحمر، والموضوعات في الأصفر أو الأخضر، وغير ذلك مما يميز ويريح العين، وهذا ليس شرطاً أساسياً، وقد يحسن أن تكتب بأكثر من لون من الحبر، كأن

تكتب العناوين بحبر أحمر، وتكتب الخبر بالأزرق، وتكتب التعليقات في أسفل الجزازة بالأخضر، وهـذا ترف غير مطلـوب، ويحسن إذا لم يكن فيـه إضاعة وقـت في استبدال الأقلام واختيار الألوان.

إذا كان الخبر في المصـدر يتوزع على صفحتين، كأن يكون في آخـر الصفحة وأول الثانية، يذكر الرقمين تحت اسم الكتاب بهذا الشكل ص 25/ 26، ويذكر في الصفحة الجديدة ضمن الخبر حيثما ورد هكذا / 26، حتى تعلم موضع الكـلام من المصدر حين تشير إليه. يحسن العناية بعلامات الترقيم: النقطـة والفاصلة وعلامة الاستفهام وغيرها وعدم إهمالها، وإذا كـان الكتاب يخلو منهـا فلا تقحم فيهـا العلامات حـذراً من سوء استعمالها فيتغير بذلك المعنىٰ، وإذا رأينـا خطأً نحويـاً أو لغوياً أو تحريفـاً غير الأخطاء المطبعية، نبهنا عليـه بوضع كلمة (كـذا) بين قوسين بعد الكلمة، ونميّـز تنبيهنا عما قد يكـون من تنبيـه محقق الكتـاب، كأن نكتب كلمتنـا بحبر من لـون آخـر، وكـذلك إذا اضطررنا لإضافة كلمة أو حـرف لإقامة المعنىٰ أو الوزن وضعناه بين معقوفتين [ ] بحبر مميَّز.

وإذا كان النص طـويلاً ولا نحتاج إلا أجزاء منه، فـلا بأس أن ننقل الجزء الذي يهمنا، ثم نترك نقاطاً ثلاثاً أو أكثر، ثم نعاود النقل لما نحتاجه من النص، وننبه أيضاً لما قد يكـون هناك من حذف في الأصل، أو إشـارة من قبل المحقق، ونميّز نقاطنـا عندئذٍ بالحبر الأحمر أو الأخضر.

وفي حـالـة ورود خبر من مصـدر، ووروده نفســه في مصـدر تـالٍ، فمن الممكن عنـدئذٍ أن نفرد جـزازة للخبر الثـاني ونشير إلى أن الخبر نفســه قد ورد بنصـه في المصـدر الأول، وإذا كان هناك اختلاف جزئي نقلنا هذا الاختلاف ونبهنا عليه، وإذا كان الخبر قصيراً نقلناه وإن تكرر في أكثر من مصدر.

حين ننتهي من جمع المادة في المصدر، بعد أن نستقصي كل خبر وكل فكرة، سواء أكانت الأفكار مجمـوعة في صفحات أو مفرقة في أثناء الكتـاب، بعد أن ننتهي من هذا المصدر نجمع البطـاقات ونحـزمها بحـزام مطاطي ــ مثل الذي تـربط به النقـود ـ مع بطاقتي الكتـاب والمؤلف ونضعها في ظرف نكتب عليه اسم المصـدر، أو نضعه في درج خاص بذلك أو في علبة مما يباع في المكتبات التجارية مع البطاقات.

ثم تتناول بعدها المصدر الثاني الذي في جريدة مصادرك، وتعمل فيه ما عملته في

المصدر الأول، ناقلاً مستقصياً لا تترك شاردة ولا واردة مما يدخل في باب خطتك، أو مما هو ليس في الخطة وله صلة بموضوعك من قريب أو بعيد، ثم تربط جزازات هذا المصدر، وتحتفظ بها في الظرف أو الدرج أو العلبة، وهكذا تنتقل إلى المصدر الثالث والرابع . . والأخير.

إنك أثناء النقل أو قبل النقل تقرأ أو تنقل وأنت صاح نشط مقبل على العمل، وإذا راودك الكسل أو النعاس فاترك العمل إلى الراحة أو القراءة التي تروقك وتروّح عن نفسك أو إلى شيء من رياضة المشي، فإذا أنست من نفسك النشاط فعد إلى عملك بهمة وعزم ودأب وصبر وجلد، إن البحث حفر في أرض بكر أو في الصخر، ولا بد من الجهد والصبر، وفكّر دائماً بأن هناك نهاية للطريق الشاق، وتنتظرك هناك لذة الكشف وحلاوة النجاح. إن انسب الأوقات للقراءة والكتابة وقت الصباح، ففيه يكون الجسم نشطاً والذهن متوقداً، فاحرص على هذه الأوقات ونظم عملك فيها، وانتفع من ايام قوتك وصحتك وصحوتك، فإنك لا تدري ما يخبىء لك الزمان.

قلت إن القراءة هنا هي القراءة الواعية المتمهلة المركزة الناقدة، وليس كل من يقرأ يستطيع الإفادة من المقروء، فقد يمر قارىء على الأفكار والمواد دون أن ينتبه لها أو يستطيع انتقاءها، إن كثيراً من الناس من يبذل جهداً ضائعاً ووقتاً كثيراً في القراءة، ولكن هذه القراءة تفتقر إلى الوعي والتركيز والعين اللاقطة الناقدة، إن كثرة القراءة، والقراءة الواعية المنتفعة تكون للقارىء خبرة بالكتب ومعرفة بموضوعاتها وأهميتها وما هو عميق وما هو سطحي.

يتطلب من الباحث أو طالب الدراسات العليا، أن يقرأ ويقرأ كثيراً، ويطّلع على مجموعة كبيرة من الكتب، ويستقصي كل مصدر أو مرجع له صلة بموضوعه، ويحيط بما فيه إحاطة تامة، وإن عملاً كهذا يتطلب الجهد والوقت، ولا بد من وسيلة للتغلب على عنصر الوقت، وهناك كتب تقرأ قراءة سريعة، وهناك كتب تقرأ قراءة متمهلة، وهناك كتب تقرأ قراءة متأنية متعمقة متأملة، تقرأ النص ثم تقرأه ثانية وثالثة، فالقراءة ثلاثة أنواع[1]:

---

(1) ينظر شلبي ص 70.

1ـ القراءة السريعة : وهي أن تنظر في فهـرس الكتاب نظرة فاحصـة للوقوف على الموضوعات التي لها صلة ببحثك ، وقد تجد في الفهرس ما يدل على موضوعات جذابة ، فإذا جئت إلى الصفحات لا تجد شيئاً ذا بال ، أو أن المعلومات فيه سطحية ، وقد تقرأ في الكتاب بعض الفصـول والموضوعات فلا تجد لها صلـة بموضوعك فتستبعـد مثل هذه الكتب ، وهذه هي القـراءة التي هدفهـا الفحص والإنتقاء ، وهي قراءة سريعـة ، قراءة التصفح ، إن كثيراً من الكتب القـديمة غير محققـة وغير مفهـرسة ، فـلا بد من القـراءة السريعـة للوقـوف على مـا يهمك في مـوضوعك ، حتى إذا عثـرت على بغيتك أعـدت القراءة ، قراءة هادئة فاحصة ، وتجنب الإستطـراد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوعك ، لأن من عـادة بعض المؤلفين القدامىٰ الاستطـراد والانتقـال إلى موضـوعات بعيـدة عن بغيتك ، وهنا ـ عند انعدام الفهارس ـ تحسن القراءة السريعة ، حتى إذا عثرت على مادة مهمة ، وقفت عندها وسجلتها . بعض الكتب مثل كتب التاريخ كتاريخ الطبري وابن الأثير مرتبة حسب السنوات ، ولذلك ينبغي الرجوع إلى السنة التي يدور فيها البحث أو الخبر ، وإن كـان التصفح هنـا ضرورياً أيضـاً ، إذ قـد يـرد الخبر فيما بعد في منـاسبـات أخرىٰ ، وكذلك يقال بالنسبـة لكتب التراجم التي ترتب الترجمة حسب حروف الهجاء ، وكذلك فقد تجد ترجمة من يعنيك ضمن ترجمة علم آخر .

2 ـــ القراءة العادية : وتقـرأ فيهـا الموضوعـات التي حـددتها ، وتـدخل ضمن موضوعك ، وتختار منها الاقتباسات التي لها صلة بموضوعك .

3ـ القراءة العميقة : إن الكتب التي لها صلة وثيقـة بالموضوع وتكون أبحـاثاً ممتازة مركزة ، ينبغي أن تقـرأ بتمهل وتأمل ، وتمثل وإعادة ، تنتفع في تكوين الأفكـار وتطوير الذهن ، وتتعلم منهـا طريقـة ومنهجاً وفكـرة ، تفهم النص بإعادة قـراءته ، والتأمل في مضمونه لاستنبـاط ما فيه من اشارات وايماءات ، تفتق لك طـرائق في البحث وسبلاً في التفكير ، وفي مصادر التراث كثير من أمثـال هذه الكتب التي لا تقـف على أسرارها إلا بالقراءة المتمهلة المتأملة المستوضحة الناقدة ، وبعد الفهم تقبس وأنت على بيّنة ، تحسن الفهم ولا تسيء التفسير .

هذا النقل من المصادر ، فما الشأن في المراجع ؟

بالنسبة للأخبار والمعلومات لا تكون في المراجع ، إما تكراراً لما في المصادر أو إيجازاً

لها واختصاراً، أو تصرفاً فيها، ولذلك لا تنقل من المراجع نصوصاً مما تتضمنه المصادر، إلا إذا تفرّد المرجع بنقل خبر من مصدر مخطوط ليس بوسعنا الوصول إليه، أو من مصدر ليس بين أيدينا، أو يكون نادراً ليس بمستطاعنا الوصول إليه بعد بذل الجهد، وعندها ننقل الخبر ونشير إلى مصدره، ونشير إلى المرجع الذي نقلنا عنه، كما تقتضي أمانة النقل من جهة، ومن جهة ثانية، فقد يكون المرجع نقل فأخطأ، أو اختصر أو تصرف فتكون عندئذٍ مسؤولية التغيير على المرجع.

ننقل من المرجع ما نستفيد منه من وجهات نظر، أو تفسيرات نفيد منها ونشير إليها، ونشير أيضاً إلى ما قد يقع فيه المرجع من أخطاء وأوهام أو سوء فهم وتفسير.

إن المرجع يفيدنا في التنبيه إلى مصادر لا نعرفها، وإلى ما يحويه من أفكار ومناقشات ووجهات نظر، وأسلوب ومنهج في البحث، وخبرات أخرىٰ، وخاصة إذا كان المرجع لباحث جيد متمرس.

إن جمع المادة تبقى مستمرة حتى أثناء كتابة البحث، كلما عثر الباحث على مصدر جديد، أو مخطوطة أو مرجع له صلة، وإن إهمال أي مصدر يقع في اليد في أية مرحلة، يعد خسارة كبيرة أو استهانة بالبحث. إن عادة جمع المادة والمواظبة عليها تعود على المرء بخبرة كبيرة في بحثه، وتفتق له آفاقاً جديدة لأبحاث أُخرى، وتكسبه خبرة في الانتقاء والاختيار، والموازنة بين فكر وفكر، وذهنية نقدية، وخبرة بالكتب والمؤلفين ومنازلهم.

وتبقىٰ الجزازات ذخيرة وثروة نافعة طيلة حياة الباحث، تنفعه في أبحاثه المقبلة، وتكون له ذخراً حين تعز المصادر. والباحثون الكبار يفيدون مما جمعوا من مادة في أيامهم الأولى، تكون لهم ذخراً ومرجعاً، وتسهل لهم الأبحاث المستقبلة، وتوفر لهم كثيراً من الجهد والوقت، إن الجزازات التي تجمع لموضوع معين يمكن الإفادة منها في موضوعات أخرى لها صلة بالموضوع الأول، أو متفرعة عنه، ومن اعتاد على نظام الجزازات لا يفضل عليه نظاماً آخر، وكلما تقدم الباحث في حياته العلمية، أمكن له الإعتماد على الذاكرة والعلم بالكتب وما فيها من علوم، وخاصة حين يكون للباحث مكتبة متخصصة يمكن الإعتماد عليها والرجوع إليها.

توزيع المادة (التفريق):

بعد الانتهاء من جمع المادة في جزازات، حيث وضعت في حزم أو ظرف، نبدأ عندئذٍ بفرز هذه الجزازات وتوزيعها حسب أبواب الخطة وفصولها، فإذا كانت أبواب البحث أربعة، تقسم الجزازات وفقها في أربع مجموعات، تحفظ كل مجموعة في ظرف أو علبة أو درج، ويكتب على كل مجموعة اسم الباب، ثم يأخذ الباب الأول ويقسمه إلى مجموعات أخر حسب الفصول التي حددتها الخطة.

وبمقابلة المادة المجموعة المصنفة وعرضها على الخطة، سيجد الحاجة إلى تعديل الخطة أو تحويرها، أو تغيير بعض فصولها، أو إضافة فصل أو آخر، وفق المادة المجموعة، وعندئذ يمكن تعديل الخطة بصورة رسمية قبل البدء بالكتابة، وقد يحدث التعديل أثناء الكتابة متىٰ تراءى للباحث الحذف أو الإضافة أو الدمج، فطبيعة المادة المجموعة هي التي تحدد مسار الخطة.

كتابة البحث (المسوّدة):

إن جمع المادة أمر ميسور يستطيع أي شخص أن يقوم به، ولكن الاستفادة من هذه المادة، وكتابة البحث المطلوب يتطلب مهارات خاصة، وذوقاً وذكاء، وموهبة، ومقدرة على انتقاء المادة، ووضعها في مكانها المناسب، واستبعاد ما لا ضرورة له أو تأجيله، حتىٰ يوضع في موضعه المناسب.

وفي هذه المرحلة تتميز مقدرة الباحث وشخصيته، وهذه المرحلة هي مرحلة الاختيار والترتيب والصياغة، والباحث في مثل هذه المرحلة يكون حريصاً على إثبات كل ما جمع، ضنيناً بكل معلومة أو فكرة، وهذا الحرص هنا غير محمود، إذ سيؤدي إلى تضخيم البحث بما لا ضرورة له، وسيثقل بالمواد المكررة والإعادة والاستطراد والتفصيلات، وهذا ما نراه لدى كثير من الباحثين، البحث الجيد هو الذي يبرأ من هذه الإضافات والإعادات والاستطرادات والتوضيحات الكثيرة التي تشوّه البحث ولا تضيف إليه جديداً، والتخلص من هذه العادة يحتاج إلى عقلية منظمة تميل إلى التركيز والتنظيم، وتحفل بالنوع ولا تعبأ بالكم.

ليس شرطاً أن يدرج الباحث في بحثه كل مادة جمعها لأنه يعتز بها ويحرص عليها، إن ذلك يقلل من قيمة البحث وقد يشوهه ويقلل قيمته ويخل بنظامه، إنه ينتفع حتماً من كل مادة جمعها، إن لم تكن في بحثه هذا فإنه سيفيد منها في أبحاث أخرى متقاربة أو مشابهة، ويفيد منها في ثقافته وتوسيع مداركه، إن كل المجموع والمقروء هو ذخر مختزن، تظهر فوائده فيما يستقبل من أبحاث، وفيما يدخر من مهارات، إن ترك كثير مما جمع أمر طبيعي، لأن الباحث حين يبدأ دراسته، ويجمع مادته، فإن الفكرة عن موضوعه ومساره تكون غير واضحة تمام الوضوح، ولذلك فهو يجمع مادته من هنا وهناك، ومعلوماته عن البحث تتطور وتتعمق وتتحدد أثناء العمل، ولذلك فطبيعة المعلومات تحدث تغييراً في الخطة بالإضافة أو الحذف أو تغيير المسار، وعلى هذا فإن ما يجمعه الباحث يكون أكثر بكثير مما يحتاج إليه، فيكون لا بد من الاستغناء عن كثير مما جمع، وهذا المجموع الذي لم يستفد منه في بحثه هذا هو ثروة مدخرة نافعة.

يأخذ الباحث الجزازات التي تتعلق بالفصل الأول الذي يريد كتابته، ويقرأ الجزازات قراءة متأنية ثم يبدأ بكتابة المعلومات والآراء وفق الخطة، مراعياً الترتيب الزمني في كل ما يتناول، الأقدم ثم الذي بعده، ثم الذي يليه، إذا كانت المعلومات لها صلة بالزمن، يتناول النصوص ويقارن بينها، ويقدم للفكرة تقديماً موجزاً، ويربط بين الفكرة وأختها، ويعلق عليها إن اقتضىٰ الأمر تعليقاً، ويبدي رأيه إن وجد في ذلك ضرورة، ولتكن له شخصية في البحث وله رأي فيه، على أن لا تطغىٰ النزعة الشخصية بحيث تفسد البحث، وتنفّر القارىء، وليكن إبداء الرأي بطريقة علمية فيها تواضع، فإن النفس ميالة لحب (الأنا)، وهذا الذي تحبه أنت يكرهه غيرك فيك، على الباحث ألاّ يجعل من نفسه مجرد ناقل ومرتب للأفكار، بل ليكن له رأي وموقف، لأنه باحث وناقد وخبير، ولكن في ثقة وتواضع العلماء.

وقد يجد الباحث ضرورة في مقدمة قصيرة يمهد فيها للفصل أو الباب الذي يتناوله، يبيّن فيها منهجه الذي سيتبعه في دراسته على أن لا تطول هذه المقدمة، وأن يجعل لكل باب أو فصل خاتمة يوجز فيها النتائج التي توصل إليها، على أن تكون هذه النتائج حقيقية قد توصل إليها فعلاً.

عندما يريد أن يثبت فكرة أو ينقض فكرة، لا بد أن يدلل على صحتها أو خطئها

بأدلة واضحة صريحة، وعلى الباحث أن يبدأ بأبسط الأدلة التي تدعم رأيه، ثم يعززه بدليل آخر أقوى منه، وهكذا يتدرج في إظهار فكرته معززة بدليل ثم آخر، ويكون آخر أدلته هو أقواها، حتىٰ يقطع الشك باليقين.

ويمضي الباحث في الكتابة وفق فقرات الخطة، يقتبس المعلومات التي في الجزازات، يدونها بنصها حيناً، ويلخصها في حين آخر، وقد يشير إليها إشارة موجزة، يحتفل ببعض المعلومات، وقد يهمل معلومات أخرى، حسب مقتضيات البحث، وقد يناقش ما يستوجب المناقشة، ويعلق حين يكون التعليق ضرورة، يدعم فكرة هنا، وينقض فكرة هناك، وفق تصور شامل للموضوع، وفي تسلسل منطقي للأفكار، يلتزم بحدود الموضوع لا يخرج عنه مستطرداً، ولا يقتطع منه مختصراً، ولا يسهب فيه تجاوزاً، بل يكون القصد والاقتصاد دأبه، إن الاستطراد سبب في اضطراب الموضوع، فهو يذهب بوحدته وتماسكه وانسجامه، ولا يقف الاستطراد عند الأفكار الجانبية وحسب، بل يشمل إضافة فصل أو باب للرسالة ليس له صلة وثيقة بها، وكذلك اقحام فقرة أو فقرات في ثنايا البحث لا يتطلبها السياق، وكذلك يشمل الاستطراد أو الخروج إلى موضوعات هامشية توضيحية تغير مسار البحث وتقلل من أهميته، وتفكك وحدته وتماسكه.

إذا نقل فكرة عن باحث حديث فيجب أن يشير إليه في الهامش إشارة واضحة ليلقي على عاتقه مسؤولية ما نقل، ويحفظ لصاحب الفكرة حقه، ويكون أميناً فيما يقول وما ينقل، ولا بد من الرجوع إلى أصل الخبر والفكرة إن كان الباحث الحديث قد نقلها من مصدر قديم، والباحث مسؤول عن كل ما يورده في بحثه أو رسالته وعليه ألاّ يطمئن إلى أفكار الآخرين، بل يتثبت منها بالرجوع إلى الأصول، ولا يشفع له أن من نقل عنه ذو مكانة علمية عالية، فكثيراً ما يكمن الزلل في مواطن الاطمئنان.

ومما يجب أن يحذر منه الباحث ذكر مصدر في هامشه أو مراجعه لم يرجع إليه ولم يتعرف عليه، لأن في هذا تدليساً وخداعاً، وقد يوقعه ـ وكثيراً ما يوقعه ــ في مزالق ومشاكل، فقد يكون في الفكرة التي نقلها عن آخر، من المصدر الذي لم يره، فيها وهم أو خطأ ذهني أو طباعي، وقد يكون المصدر المنقول عنه نادراً أو مخطوطاً يصعب الوصول إليه.

شكل البحث:

يحسن أن تكون الكتابة على ورق مسطر، يترك حاشية كبيرة على الجانب الأيمن، ويكتب على وجه واحد من الورقة، ويترك مسافة كافية في أسفل الصفحة لذكر الحواشي، ولا بد أن يكون الخط واضحاً، ويترك مسافة بين الكلمة والأخرىٰ، ويكتب على سطر ويترك السطر الذي يليه، إن ترك الفراغات والمسافات هنا أمر محمود، والاقتصاد في الورق غير مطلوب، فقد تحتاج لكتابة سطر بين السطرين، وكلمة بين الكلمات، وإشارة هنا وإضافة هناك، ويحسن أن تكون الكتابة في دفتر على شكل ملف (دوسيه)[1] على ورق مسطر منفرد، كل ورقة حرة يمكن نقلها من مكانهٰ تقديماً وتأخيراً، أو إضافة أوراق إليها، ويحسن أن يبدأ كل فقرة أو فكرة جديدة بورقة جديدة.

النصوص والإشارة إلى المصدر:

عند نقل نص من مصدر تضعه بين علامتي التنصيص، وهي أربعة أقواس صغيرة « » تكون مرتفعة قليلاً عن السطر، وعند انتهاء النص تضع رقماً بين قوسين مرتفعاً عن السطر قليلاً، وتضع مثله في الهامش، وتشير إلى المصدر مختصراً، تذكر اسم المؤلف ثم اسم المصدر والجزء والصفحة، كأن تقول: الطبري 5/ 60، أي أن الخبر مأخوذ من تاريخ الطبري الجزء الخامس الصفحة 60. ومن الباحثين من يذكر الطبعة ومكان الطبع وزمانه لأول مرة من ورود اسم المصدر، ولا حاجة لذلك، لأن هذه المعلومات المفصلة ستذكر في فهرس المصادر والمراجع، وإن تكرارها لا حاجة له وفيه اسراف، والبحث دائماً يميل إلى الاختصار والاستعانة بالرموز، فلا حاجة إلى ذكر اسم الطبري هنا كاملاً، ولا إلى اسم الكتاب كاملاً، وكلما كان أوجز كان أحسن ومن فوائد الاختصار هنا الاقتصاد بالورق، والتوفير لدى الطبع، والاستغناء عن التكرار غير المفيد، وكذلك لا حاجة هنا لذكر المطبعة ومكان الطبع وتاريخه، لأن ذلك سيرد مفصلاً في فهرس المصادر والمراجع، وإن ذكره هنا حشو لا ضرورة له.

ومن الباحثين من يضع اسم المؤلف والكتاب ورقم الجزء والصفحة، بعد النص

---

(1) تعرف في المكتبات باسم (لفكس) أو ما يسمى بالأنجليزية: FILE LOOSE LEAF BOOK.

المنقول مباشرة، وعلى السطر نفسه في المتن وليس في الهامش، وهذه طريقة قد تحسن عند كتابة المسودة، أو في الأبحاث الصغيرة، ولكن الطريقة الأوضح والأفضل أن يشار إلى المصدر في الهامش.

وإذا ورد الخبر في أكثر من مصدر، تذكر المصادر وفق قدمها في الهامش، كأن تقول:

(ابن سلام 1/ 112، الأصبهاني 7/ 30، ابن خلكان 32/3، البغدادي 1/ 140)

وإذا كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب يتصل بالبحث، جعلت أهم كتبه وأشهرها دون نص على اسمه، ثم تذكر اسم أو أسماء الكتب الأخرى مختصرة، فإذا كان المؤلف ابن قتيبة، وأشرت إلى كتاب الشعر والشعراء قلت: (ابن قتيبة 1/ 20) لأن كتاب الشعر والشعراء من كتبه المشهورة، فإذا تكرر الخبر في كتبه الأخرى قلت: (ابن قتيبة ـ عيون الأخبار 2/ 60، أو ابن قتيبة ـ عيون 2/ 60) على وجه الاختصار، و (ابن قتيبة ـ المعاني الكبير 2/ 180).

وهناك جملة ملاحظات حول الإشارة في الهامش من ذلك:

1 ـ إذا اشترك مؤلفان أو ثلاثة في تأليف كتاب، ينبغي أن تُذكر اسماؤهم جميعاً، ولا يكتفىٰ بواحد منهم، وقد يكون هذا الذي ذكرته ـ أحد المسلَّطين ـ لم يكن له جهد في الكتاب، أما إذا كثرت أسماء المشتركين فيكتفىٰ بذكر أشهرهم في مجال التأليف وتشار للباقين بقولك: (فلان وآخرون).

2 ـ إذا ذُكر اسم المؤلف في صلب البحث، فلا داعي لتكراره في الهامش ويكتفىٰ بذكر اسم المصدر فقط، كأن تقول:

ذكر الجاحظ... وتشير إلى الكتاب في الهامش دون تكرار اسم المؤلف تقول: الحيوان 2/ 30 وإذا ذكرت اسم الكتاب والمؤلف في صلب البحث فيكتفىٰ بذكر الصفحة في الهامش دون تكرار اسم الكتاب ومؤلفه، فإذا قلت: ويرى الجاحظ في كتابه الحيوان... تذكر في الهامش الآتي: 2/ 54، فقط.

3 ـ إذا كان الاقتباس من كتاب مترجم ورجعت إلى الترجمة دون الأصل، فتشير إلى الكتاب الأصلي وتذكر رقم الصفحة، ثم تقول: ترجمة فلان ص كذا.

وكذلك إذا نقلت خبراً عن كتاب لم تطلع عليه بسبب تعذر وجوده ونقلته عن

كتاب آخر، تـذكر الخبر من الكتاب الأول ورقم الصفحة، ثم تقـول: عن كتاب فلان ص كذا.

مثل: الـدمياطي ــ فضل الخيل ص 40، نقلا عن الـرسولي ـ الأقوال الكـافية ص 70.

4ــ وإذا كان الاقتبـاس من مجلة أو صحيفـة فينبغي أن تكون الإشـارة إلى عنوان المقـال واسم الكـاتـب واسم المجلـة ورقم العـدد وتـاريخه ومكـان صـدور المجلـة أو الصحيفة، مثال ذلك:

إجـازات السماع في المخطوطـات القديمـة ـ صـلاح الدين المنجـد، مجلة معهـد المخطوطات العربية، القاهرة، المجلد الأول سنة 1955 ص 232.

5ـ إذا كان المصدر مخطوطاً يذكر أنـه مخطوط ويذكر اسمه واسم مؤلفه ومكانه في المكتبات ورقمه مثلاً:

كتاب الـردة ـ الـواقدي محمـد بن عمر بـن واقد (ت 207 هـ)، مخطـوط مكتبة خدابخش، باتنا ـ الهند رقم 2290.

6ـ أما المحادثات الشفوية أو المحاضرات غير المنشورة، فيشار إليها بأنها حديث شخصي مع المعني بتـاريخ كذا على أن يستأذن صـاحب الحديث بذلك، وكـذلك إذا كانت محاضرة عامة يذكر اسمها وتاريخها، والإذن بالإشارة.

الأسلوب واللغة:

لا بـد في الأبحـاث الأدبيـة أو العلميـة من سلامـة اللغـة، أمـا جمال الأسلـوب فمطلوب من غير إسراف في الأبحـاث الأدبية، وهـو محمود وغير مطلـوب في الأبحاث العلمية كالطب والهندسة والعلوم، ويحسـن أن يكون الأسلوب واضحاً واللغة سليمة، ولا ضير أن يستعين البـاحث الـذي لم يتمكن من اللغـة بمن يُعينـه في تقـويم لغتـه وسلامتهـا. أما في الموضوعـات الأدبية فيحسن أن تكتب بأسلوب جميل ولغـة فصيحة سليمة تبرأ من العـامية والسقط واللحن، ولا يُراد بجمال الأسلـوب الجنوح إلى الزخـرفة اللفظية والتنطع البـلاغي، واستعمال الغريب، مما يكون اتكـاء على اللفظ على حساب المعنىٰ، بل المراد بالأسلوب الجميل أن تكون الألفاظ والعبـارات معبرة بوضوح، ومؤدية

المعنى دون لبس، في لغة سليمة وألفاظ فصيحة منتقاة.

وعلى الباحث أن يضع في حسابه جملة من الملاحظات، منها:

1 ـ أن يتجنب تكرار الألفاظ والجمل وذلك باستعمال المترادف، على أن لا يكون هذا على حساب المعنىٰ، فإن الغاية دائماً التعبير عن المعنىٰ بدقة ووضوح.

2 ـ أن يستعمل الكلمات المعاصرة الواضحة، ويتجنب الغريب والكلمات المعجمية المهجورة، وكذلك يتجنب الكلمات الحديثة الظهور والعبارات الجاهزة والمستهلكة، وإذا كان البحث حول شاعر أو كاتب قديم، فلا بأس من الاستعانة بألفاظه وعباراته.

3 ـ ولا بد من الابتعاد عن الكلمات والعبارات الأجنبية، إلا إذا كانت عبارات اصطلاحية (Technical Terms) وأن يرجع في المصطلحات الأجنبية إلى ما يقابلها في العربية، وفق ما اقرّه اللغويون وما شاع على ألسن الفصحاء.

4 ـ وعلى الباحث أن يبتعد في لغته عن التلاعب اللفظي والتعقيد، وأن تكون العبارة واضحة تميل إلى الإيجاز، يؤثر الجمل القصيرة على الطويلة، ويتحاشىٰ الفواصل الطويلة ما أمكن بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، بحيث يكون الربط بين شطري الجملة سهلاً، وأن يبتعد عن السجع، إلا ما جاء عفو الخاطر، وألا يكثر الاقتباس من مشهور الشعر والأمثال، والميل إلى الإيجاز أفضل، فإذا استطاع أن يعبر عن الفكرة بست كلمات فلا يجعلها سبعاً، وإذا عالج نقطة في مكان، فلا يكررها في مكان آخر، وانما يشير إليها، ويحيل عليها في الموضع الآخر.

هذا مظهر من مظاهر الأسلوب هو الاستعمال اللغوي، وأما المظهر الآخر فيشمل خطة البحث وكيفية أدائه، من ذلك:

1 ـ أن يكون الكاتب بارعاً في عرض مادته، وترتيب الفقرات، وإبراز النتائج.

2 ـ وأن يكون بارعاً لبقاً في معالجة موضوعاته، من ذلك ألا يكثر من إيراد البراهين على مبادىء مسلّم بها، أو يمكن التسليم بها بسهولة. وأن يتحاشى المبالغات، وأن يكون القصد قصده في كل ما يكتب.

3 ـ وعند مناقشة فكرة أو الرد على رأي أن يكون ملتزماً بأدب النقاش، لا يجنح للسخرية والتهكم، ويبتعد عن العبارات الجارحة والإساءة إلى الآخرين، والا يجادل حباً في الجدل، فإذا رأى أن نقطة ما تستحق النقاش أو النقض فليتناولها بأسلوب

متواضع، يسوق الأدلة والبراهين المقنعة دون أن يجعل من الموضوعات الصغيرة قضية كبيرة، ينفخ فيها ويبالغ، وليكن دأبه تواضع العلماء وثقتهم، فإن الواثق من علمه وفكره لا يحتاج إلى إثارة العجاج والصراخ من خلاله. وليكن الباحث بعيداً عن إثارة المشاكل الخلافية التي لا يستطيع أن يتصدى لها، ولا يتورط في فتح أبواب هامشية للجدال تجعله مشاكساً بغيضاً للقارىء.

4 ـ وأن يتجنب في أسلوبه استعمال ضمير المتكلم، سواء أكان مفرداً أم جمعاً، ومن الباحثين من يكثر من استعمال: أنا، وإني، وأرىٰ، ووجهة نظري، وفي تقديري، وقد توصلت، أو نحن، وإننا، ونرى، ووجهة نظرنا، وفي تقديرنا، وقد توصلنا، وكذلك مثل قولهم: ويرى المؤلف، ولا يوافق الكاتب، ويميل الباحث، وتوصل المؤلف وغير ذلك، والباحث الجيد من يستطيع أن يتجاوز هذه الاستعمالات إلى أسلوب آخر بعيد عن (الأنا) والاعتداد بالنفس، إلى نوع من التعبير الذي فيه بساطة، ونكران الذات، فقد يستطيع أن يعبر عما سبق بأمثال العبارات: ويظهر مما سبق، ويبدو أنه، وقد توصل البحث إلى، والمعروف في هذا أنه، ويتضح من ذلك، ونحو هذا مما لا يترك انطباعاً لدىٰ القارىء بأنانية الكاتب، والفخر بنفسه، وقد يضطر الباحث إلى استعمال الضمير، للمفرد أو الجمع، ولا بأس به إذا جاء عفواً وفي قلة، على أن لا يشعر ذلك بالتظاهر والإعجاب بالنفس.

5 ـ وقد دأب بعض المؤلفين في الإشارة والإشادة بمؤلفاتهم والإحالة عليها، في كل صغيرة وكبيرة، وهذا ما يقلل من شأن الكاتب، ويصغره في نفوس القارئين.

الاقتباس:

يعتبر الاقتباس من الأمور الأساسية في البحث، وله ضوابط وأصول من ذلك:

أن يكون الاقتباس من المصادر الأصلية في الموضوع، وألا يكون المصدر أو المرجع ينقل عن غيره، والرجوع إلى الأصل هو الأصل، وأن يكون المؤلفون ممن يعتدّ برأيهم ويوثق بعلمهم، فلا تقتبس خبراً تاريخياً قديماً من متأخر نقل عن المصادر، فقد يكون تصرف بالنص، أو أساء فهمه، أو تلاعب به، ولا عذر للباحث بأن المصدر الأصلي ليس في متناول يديه.

عند اقتباس نص أن يكون النقل دقيقاً، أميناً، لا تتصرف بعبارته، ولا تقدم أو تؤخر فيه، واحصر النص المقتبس بين قوسين صغيرين في بداية النص وقوسين صغيرين في نهايته، وأشر في الهامش إلى المصدر الذي اقتبست منه، ويحسن ألا تكون الاقتباسات طويلة، وقد وضع الباحثون أسساً للاقتباس، منها[1]:

ألا يتجاوز طول الاقتباس عن ستة أسطر، وفي هذه الحالة يوضع النص المقتبس بين علامتي التنصيص « »، أما إذا تجاوز النص المقتبس ستة أسطر إلى صفحة، فإنه لا يوضع في هذه الحالة بين علامتي التنصيص ولكنه يكتب بطريقة مميزة، يكتب بحجم أصغر وأضيق من بقية الكتابة، وذلك بترك فراغ بين النص والسطر الذي قبله والسطر الذي بعده، وهذا الفراغ أوسع مما هو بين السطور، ويكون الهامش عن يمين النص وعن يساره أوسع من الهامش الأبيض في بقية البحث، وأن يكون الفراغ بين سطوره أضيق من الفراغ في بقية السطور.

أما إذا تجاوز الاقتباس صفحة، فلا يجوز في هذه الحالة الاقتباس الحرفي، وإنما يصوغ الباحث الفكرة بأسلوبه، ويشير في الهامش إلى المصدر أو المرجع الذي اقتبس منه هذه الأفكار.

وعلى الباحث أن يراعي الانسجام في النصوص المقتبسة، ويربط ما قبلها بما بعدها، بحيث لا يكون هناك فجوات أو تنافر في السياق، ويجب أن يكون هناك تنسيق بين المقتبسات، وأن تسبق بتقديم أو تعليق أو مقارنة وفق مقتضيات الحال، وأن لا تكثر الاقتباسات بحيث تطغىٰ على البحث وتلغي شخصية الباحث.

أكثر ما يكون الاقتباس من الكتب مخطوطة ومطبوعة، مصادر ومراجع أو مجلات، ولكن لا يقف الأمر عند هذا بل يتجاوزه إلى المحاضرات العامة أو المحادثات الشفوية، ومادامت هذه الأمور غير منشورة في كتاب أو مجلة، فيحسن في هذه الحال أن يستأذن صاحب الرأي المنقول عنه الرأي أو المحادثة أو الحوار، أو اللقاء.

وكثيراً ما يحدث أن المؤلف يعدل عن رأيه في طبعة ثانية، أو يغير فيه، أو يصدر أبحاثاً أخرى يتخلى فيها عن رأيه السابق، فعلىٰ الباحث المقتبس أن يلاحظ ذلك ويعتمد على آخر طبعة من الكتاب أو آخر ما صدر له من أبحاث.

---

(1) ينظر شلبي ص 100 - 102.

قد يضطر الباحث أن يضيف كلمة أو كلمات إلى النص المقتبس ليوضح الفكرة أو يبين عود الضمير، أو نحو ذلك، وفي هذه الحالة يضع الزيادة بين عضادتين هكذا [ ].

وإذا أراد أن يستغني عن كلمة أو جملة لا يحتاج إليها، فعليه أن يضع مكان المحذوف ثلاث نقاط أفقية في موضع الحذف، أما إذا كان المحذوف فقرة فيضع مكانهاسطراً كاملاً من النقاط على أن لا يضر هذا المحذوف بالمعنى الذي يريده المؤلف الأصلي المقتبس منه.

علامات الترقيم:

لم تكن العناية بعلامات الترقيم عند المؤلفين العرب القدامىٰ كافية، وكانت لهم علاماتهم المميزة، وقد أخذنا في العصر الحديث بعض هذه العلامات عن الأوروبيين، وأصبحت ضرورية في الكتابة لتوضيح المعنىٰ، وبيان مواضع الفصل أو الوصل أو الوقف، وهي تسهل الفهم وتحدد المعنىٰ، والملاحظ أن كثيراً من الكتاب لا يعيرها اهتماماً أو لا يحسن استعمالها، وإذا أمكن التجاوز عنها في بعض المؤلفات، فإن الالتزام بها في الرسائل الجامعية والأبحاث ضرورة لا بد منها، فبها يستقيم المعنىٰ ويصح الفهم، وتتضح العبارة. وحقاً إن أكثر علامات الترقيم مقتبسة من النظام الأوروبي، إلا أن التراث العربي كانت له علاماته من ذلك:

النقطة، وكانت ترسم مجوفة(○)، وكانت توضع للفصل بين الأحاديث النبوية، وكانوا يضعون نقطة مصمتة داخل تلك الدائرة: (⊙) للدلالة على أن النسخة قد قرئت على الشيخ أو عورضت على نسخ أخرى، وليبينوا موضع الانتهاء في المعارضة أو المراجعة.

قال ابن الصلاح: «وينبغي أن تجعل بين كل حديثين دائرة، وممن بلغنا منه ذلك أبو الزناد، وأحمد بن حنبل وابراهيم الحربي، وابن جرير الطبري، قال ابن كثير: (قد رأيته في خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. قال الخطيب البغدادي: وينبغي أن يترك

الدائرة غفلاً، فإذا قابلها نقّط فيها نقطة)»[1].

وكانوا يضعـون علامة (أه) دلالة على انتهـاء النص المنقول، وإذا أرادوا نقل جزء من النص والإشـارة إلى انتهائه وضعـوا علامة: (ألـخ) أي إلى آخره، وسنذكـر ذلك في المختصرات.

أما عـلامات الترقيم الحديثـة التي يتوجب الأخـذ بها ومعرفـة مواضع استعمالها، فهي[2]:

1ـ النقطة (.):

وتوضع في نهاية الجملة التي انتهت بها الفكرة الجزئية أو الكلية، وتوضع في نهاية الجملـة التامـة المعنىٰ المستـوفية كل مكمـلاتها اللفظية، وتـوضع عنـد انتهاء الكـلام وانقضائه.

2ـ الفاصلة، أو الفَصْلة (،)[3]:

وتوضع في المواضع الآتية:

- توضع بين الجمل التي تتصل بفكرة جزئية واحدة.
- بعد لفظ المنادى: يا أبا زيد، اجلس مكانك.
- بين الجملتين المرتبطتين في المعنى والإعراب، مثل:
  خير الكلام ما قل ودل، ولم يَطُلْ فيُمَلّ.
- بين أقسام الشيء الواحد، مثل:
  الشعراء عند القدماء: جاهلي، ومخضرم، واسلامي، ومولد.
- توضع في مواضع السكتة المؤقتة، وخاصة في الشعر، مثل:

(1) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ـ الشيخ أحمد شاكر، ط صبيح مصر 1370 ص 151، وانظر: تحقيق النصوص ونشرها ـ عبد السلام هارون ص 86.

(2) عن كتب قواعد الإملاء وهي كثيرة.

(3) يسميها المصريون (الشولة) وهذه التسمية غير معروفة في البلاد العربية، وأصل الشولة: ما ترفع العقرب من ذنبها. المعجم الوسيط: (شول).

يا رفيقي، نحن من نور إلى نور مضينا.

ـ بين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب، إذا طالت جملـة الشرط أو القسم، مثل:

إذا كنت في مصر ولم تكن ساكناً على نيلها الجاري، فما أنت في مصر. ومثل: لئن أنكر الحر من غيره ما لا ينكره من نفسه، فهو أحمق.

ـ بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل المسافة بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها، مثل:

محمد رجل فاضل، لا يخذل صديقاً، ولا ينكث عهداً، ويبر أهله واخوانه.

ـ ويجوز وضع الفاصلة بعد الحرف لمنع اللبس، مثل:

سألته إن كان يريد مساعدة، فقال: لا، أكرمك الله.

3ـ الفاصلة المنقوطة (؛):

وتوضع فيما يلي:

ـ بعد جملة مـا بعدها سبب فيها مثل: ابو عمرو بن العـلاء من خير الرواة؛ لأنه صادق في روايته، واثق من علمه. أو مثل: حسان بن ثابت شاعر مخضرم؛ لأنه عاش في الجاهلية والإسـلام. وتأتي عادة بعد الفـاصلة المنقوطـة ألفاظ مثل: لأن، ذلك أن، من أجل أن، حيث أن. وكثير من الكتاب لا يستعملونها، اكتفاء بالفاصلة.

4ـ النقطتان (:):

وتوضعان في المواضع الآتية:

ـ بين الشيء وأقسامه، مثل: اثنان لا يشبعان: طالب علم وطالب مال.

ـ بين كلمة قال أو يقول والكلام المقول، مثل:

قال: إني عبد الله.

ـ قبل الأمثلة التي توضح قاعدة، مثل:

الكلام: اسم، وفعل، وحرف.

ـ بعد العناوين الفرعية التي توضع في أول السطر، ويبدأ الحديث عنها في السطور

التالية، مثل:

القراءة أنواع: القراءة السريعة:

القراءة المتأملـة:

القراءة الناقـدة:

ـ بعد كلمة مثل، أو فيما يلي، أو كالآتي، وما شابه ذلك.

5 ـ علامة الاستفهام (؟):

توضع بعد جملة الاستفهام، سواء أكانت أداته ظاهرة أم مقدرة، مثل:

هل جاء أخوك؟

أأنت سمعتـه ؟

كتابـك هـذا ؟

6 ـ علامة التعجب أو التأثر (!):

تـوضع في آخر جملـة يُعبّر بها عن فـرح، أو حـزن، أو تعجب، أو استغاثـة، أو تأسف، مثل:

يا للعجب! يا فرحتاه! يا حسرتاه! ما أجمل الربيع! بشراك!

7 ـ الشرطة (ـ) وتسمى أحياناً العارضة:

وتوضع في المواضع الآتية:

ـ قبل الجملة الاعتراضية وبعدها، مثل:

يجب أن تكون الألفاظ ـ كما يقول علماء البلاغة ـ على قدر المعاني.

ـ وتكـون الشرطة في أول السطـر في المحاورة بين اثنين، إذا استغنىٰ الكـاتب عن ذكر اسميهما، مثل:

قال معاوية لعمرو بن العاص: ما بلغ من عقلك؟

ـ ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

ـ أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

ـ وتكون الشرطة بين العدد والمعدود إذاوقعا عنواناً في أول السطر، مثل :
تتناول الفقرة ثلاثة موضوعات :

أولاً ـ أو 1 ـ
ثانياً ـ 2 ـ
ثالثاً ـ 3 ـ

ـ وقد تستعمل الشرطة في مثل قولنا :
من حروف الجر: من ـ عن ـ على ـ إلى ـ حتىٰ .
وهي هنا تشبه الفاصلة، إذ يمكن أن نقول :
من حروف الجر: من، عن، على، إلى، حتىٰ .

8ـ علامة التنصيص « » :

وهي العلامة التي نحصر بها نصاً نقلناه حرفياً عن غيرنا، وتسمىٰ أحياناً علامة الاقتباس، مثل :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع :
«نضّر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدّاها، فرُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه» .

9ـ القوسان ( ) :

وتوضع بينهما عبارات التفسير والدعاء، فالتفسير كشرح كلمة صعبة وردت في ثنايا الكلام، مثل :
وعرف من الحُمس (وهم المتشددون في الدين) في الجاهلية قريش وكنانة .
والدعاء مثل : وكان أخي (رحمه الله) تقياً ورعاً .
ويستعملان لحصر الأرقام مثل : (3) أو ما يحلّ محلها مثل : (جـ)، ولذكر سنوات الميلاد أو الوفاة، إذا ذكرت بعد اسم العلم في المتن مثل : كان الجاحظ (ت255 هـ) كثير التأليف .
التذكير بأمر، مثل : اعتنىٰ ابن سلام (وكذلك ابن قتيبة) بتراجم الشعراء .

10 ـ علامة الحصر، أو المعقوفتان [ ] :

ويوضع بينهما ما نضيفه إلى النص المقتبس مثل :

قال أبو العلاء المعري : «هذا ما جناه أبي علي [مع أن الجناة عليه كثير] وما جنيت على أحد» .

11 ـ علامة الحذف (. . .) :

وهي نقط أفقية أقلها ثلاث توضع مكان المحذوف من الكلام المقتبس .

الضبط بالشكل وما يحسن التنبيه عليه من عثرات اللغة والرسم الإملائي :

لا بد من وضوح المعنىٰ في البحث ، وسلامة العبارة ، وإزالة اللبس الذي قد يعتري بعض الألفاظ ، بضبطها بالشكل ، إن تشكيل كلمات البحث غير مطلوب ، إلا إذا كانت بعض عباراته وألفاظه يغمض معناها ، ويلتبس بغيرها ، فعندئذٍ يُزال هذا اللبس والوهم بضبط الكلمة أو جزء منها بالشكل ، ويضبط من الكلام ــ في الدراسات الأدبية خاصة ـ الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والنصوص الشعرية ، والنصوص النثرية ، كالخطب والأمثال ، وما تنقله من أقوال القدامىٰ . ولا يُشترط أن يكون الضبط كاملاً لكل حرف حركة ، وإنما يضبط ما هو ضروري ، ولا بأس أن يضبط الشعر كله إذا كان العمل تحقيقاً .

1 ـ أما ما يضبط من كلمات البحث التي يراد إيضاحها وعدم التباسها ، فيحسن أن يضبط ما يأتي :

- ـ الأفعال المبنية للمجهول ، للتفريق بين المعلوم والمجهول مثل : أشكل وأُشْكِلَ ، اصطفىٰ وأُصطُفي ، عنىٰ وعُنِيَ ، غزا وغُزِي ، كتب وكُتِبَ .
- ـ الكلمات التي فيها حروف مشدَّدة ، وإن عدم تشديدها يؤدي إلى اللبس ، مثل :

الكتاب والكُتَّاب ، علامة وعلاَّمة ، يكون ويُكوِّن ، يشكل ويشكِّل ، قدم وقدَّم ، يُعين ويُعيِّن .

ـ الكلمات التي فيها حروف ساكنة ومتحركة، ويؤدي عدم ضبطها إلى اللَّبس، مثل: الغَزْل والغَزَل، الشِّعْر والشَّعَر، السِّفْر والسَّفَر، القِدْر والقَدَر.

ـ اسم الفاعل واسم المفعول الذي أوله ميم، مثل:

المُرْسِل والمُرْسَل، المكتسِب والمكتسَب، المعتمِد والمعتمَد، المرتجِي والمرتجَىٰ.

2ـ ولا بد للباحث أن يراعي قواعد الإملاء، وقد يرىٰ الطالب أن بعضها هيِّن يتساهل فيه، أو لا يعيره اهتماماً، وقد شاعت في الكتب وبعض الرسائل الجامعية تجاوزات يحسن أن يبرأ البحث منها، من ذلك:

ـ ضرورة وضع نقطتي الياء[1] لئلا تلتبس بالألف المقصورة مثل: يرمي ويُرمىٰ، ويهدي ويُهدىٰ، ويطوي ويُطوىٰ، وعلي وعلىٰ، وإليَّ وإلىٰ، وأرتضي وارتضىٰ.

ـ ويحسن الإشارة هنا إلى أن بعضاً من الكتاب من يهمل وضع نقطتي التاء المربوطة فتلتبس بالضمير الهاء، مثل: إقامة وأقامه، إعادة وأعاده، سمة وسمّهُ، وصية ووصيّهُ.

3ـ العناية بكتابة الهمزة ومعرفة مواضعها من حيث كتابتها مفردة مثل:

شيء، عبء، هدوء، بناء، دفء، ضوء.

أو على ياء، مثل: ظميء، ينشيء، مختبيء

أو على واو، مثل: لؤلؤ، يجرؤ، بؤبؤ.

وإذا كانت متوسطة وحركتها أو حركة ما قبلها كسرة أو ياء، تكتب على نبرة، مثل: سُئِل، بيئة، سيئة، ينبئهُ، فئة، رئة، فئات، سيئات.

وإذا كانت حركتها أو حركة ما قبلها ضمة، تكتب على حرف الواو، مثل: مؤلم، يضؤل، رؤوس، مؤشر.

وإذا كانت حركتها فتحة أو ما قبلها مفتوح تكتب على الألف، مثل: سأل، ينأىٰ، بأس، رأس.

4ـ حذف بعض الحروف من الكتابة، من ذلك:

حذف الألف من كلمة (اسم) إذا كانت في البسملة:

---

(1) المصريون لا يضعونها، وتخلو مطابعهم ـ في كثرتها ـ من وجود الياء المنقوطة وبقية الأقطار العربية تثبت نقطتي الياء في كتاباتها.

(بسم الله الرحمن الرحيم)، أما في غيرها فتثبت مثل : (باسم الله)

ـ حذف همزة الوصل من كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين، مثل : محمد بن عبد الله، سعيد بن جبير.

وتثبت الألف إذا جاءت كلمة (ابن) في أول السطر، مثل : سعيد ابن جبير.

وتثبت الألف إذا وقعت كلمة (ابن) بين اسمين ليسا علمين، مثل : هو الرجل ابن الرجل . أو فصل بين العلمين بفاصل، مثل : سعيد هو ابن جبير.

ـ حذف الألف من بعض الكلمات مثل :

هذا، هذه، هؤلاء، لكن، ذلك .

ـ تحذف النون من (عن) و (من) إذا دخلتا على (من) أو (ما) الإستفهاميتين، مثل :

عَمَّن تسأل، عمَّ يتساءلون .

ـ تحذف ألف (ما) إذا اتصل بعلىٰ في الإستفهام ، مثل : علامَ الخلف بينكم .

ـ النون من (أنْ) تكتب إذا كانت (أنْ) غير ناصبة للمضارع، سواء أكان ما بعدها فعلاً أم اسماً، مثل : علمت أن لا تسافر غداً، (وحسبوا أن لا تكونُ فتنة) أشهد أن لا إله إلا الله .

فإذا نصبت الفعل (بأن) فيجب أن تدغم النون فتقول : علمت ألا يسعدَ متشائم .

ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك .

5ـ زيادة بعض الحروف :

ـ تزاد حروف في الكتابة في :

كلمة (مائة) مفردة أو مركبة، مثل :

مائة، مائتان، ثلاث مئة .

ويصح أن تكتبها دون ألف : مئة .

ـ تزاد الألف بعد واو الجماعة، مثل :

ذهبوا، كتبوا، لم يحضروا، لن يفشلوا .

أما إذا لم تكن واو جماعة فلا تزاد الألف : مثل :

هو يسمو إلى المعالي، ويعلو قدره، ويدعو إلى الخير.

ـ تزاد الواو في: أولي، أولاء، أولئك.

ـ وفي اسم (عمرو) في حالتي الرفع والجر، وذلك للفرق بينها وبين اسم (عمر) الممنوع من الصرف، أما في حالة النصب فلا تزاد الواو، مثل:

أكرمت عمراً، لأنها هنا لا تلتبس بكلمة عمر فتقول: أكرمت عمَر.

وتثبيت واو (عمرو) في النصب إذا كان موصوفاً بابن، لأن الموصوف لا ينون، مثل:

إن عمرو بن العاص من دهاة العرب.

6 ـ هناك فروق لغوية يخطيء فيها بعض الباحثين، ولا يفرقون بينها، فيحسن التنبيه عليها، من ذلك:

العِشاء ـ أول ظلام الليل، وهو وقت صلاة العشاء.

والعَشَاء ـ طعام العشاء وقت المساء.

الغِذاء ـ الطعام والشراب.

والغداء ـ أكلة وقت الظهر.

النفاد ـ الفناء التدريجي مثل: نفِد المال.

والنفاذ ـ الخروج إلى الجهة الأخرى مثل: نفّذ الأمر. ومنه النافذة.

الأذان ـ النداء للصلاة.

والآذان ـ جمع الأذن عضو السمع.

الرُّوح ـ بضم الراء، ما به حياة النفس، يذكر ويؤنث.

الرَّوح ـ بفتح الراء، الراحة، ونسيم الريح، والفرح.

الرَّوع ـ بفتح الواو، الفزع والخوف.

والرُّوْع ـ بضم الراء، القلب والعقل والذهن.

ثُمَّ ــ بضم الثاء، حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي مثل: حضر زيد ثم عمرو، وقد تلحقها التاء (ثُمَّتَ) مثل: ثُمَّت قمنا إلى جرد مسومة.

وثَمَّ ـ بفتح الثاء، اسم يشار به إلى المكان البعيد بمعنىٰ هناك، مثل: (أينما تولوا فثَمَّ وجه الله) وقد تلحقها التاء، مثل: ثمة أمور لا يدركها العقل.

7 ـ هناك أفعال لا تأتي إلا على صورة المبني للمجهول، مثل:

عُني بالأمر ـ اهتم به .
أُغمي عليه ـ غُشي عليه .
زُهي علينا ـ تكبّر.
حُمَّ ـ أصيب بالحُمىٰ .
جُنَّ عقله ـ أصابه الجنون .
شُدِه ـ دُهش وتحيّر.
غُمَّ الهلال ـ احتجب .
امْتُقِع لونه ـ تغيّر.
سُلَّ ـ أصابه السُّلّ .
وكذلك ـ استُشهد، احْتُضِر ، اشْتُهِر، تُوفي .

هذا بعض ما يجب على الباحث أن يلم به ، لتستقيم عبارته وتقوّم لغته وكتابته ، ولا ضير على الكاتب أن يستعين بغيره ممن يتقن العربية لقراءة بحثه وتقويم عوجه مما يصيبه من لحن أو خطأ في اللغة أو الرسم الإملائي ، وكثير من الدارسين من يفعل ذلك ، ومنهم من هو متخصص بعلوم العربية ، ولا يعيبه ذلك ، بل يرفع من قدر بحثه حين يذيعه على الناس ، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه .

الاختصارات :

من سمات الأبحاث العلمية الجيدة ، الميل إلى الإيجاز، والاختصار، واستعمال الرموز، وعدم التكثر بذكر كلمات تتكرر كثيراً في البحث ، مع إمكان استبدالها بما يرمز إليها بحرف أو حرفين ، وقد جرىٰ العرف على مجموعة اختصارات لا بد من الأخذ بها في البحث ، سواء في اللغة العربية أو اللغات الأوروبية ، ولا يجوز الخروج على ما جرىٰ عليه العرف ، اللهم إلا إذا كانت هناك خصوصيات في البحث يمكن أن يستحدث لها الباحث اختصارات خاصة به ، ولا يعني هذا تغيير أو تبديل المتعارف عليه ، ومن أهم الإختصارات الشائعة المعمول بها في الأبحاث هي :

هـ = التاريخ الهجري .
م = التاريخ الميلادي .
ق م = قبل ميلاد المسيح .

جـ = جزء .

ص = صفحة .

رض = رضي الله عنه .

ع = عليه السلام ، وقد يختصر بعض البـاحثين الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) بـ (ص) أو (صلعم) والأفضل أن تكتب الجملة كاملة .

طـ = طبع ، أو طبعة ، أو مطبوع .

مطـ = مطبعة .

خـ = مخطوط .

ن م = نفس المصدر أو المصـدر نفسه إذا تكررت الإشارة إلى المصـدر في الصفحة نفسها بدون فاصل .

ومن المختصرات الأجنبية : VOL. = Volume

P. = Page

الصفحات ، إذا كانت الإشارة إلى أكثر من صفحة PP. = Pages

كأن تشير إلى الصفحات 8ـ 10 تكتب PP. 8 - 10

أو تذكر الصفحة 8 والصفحة التالية PP. 8 F.

أو الصفحات التاليات بعد 8. PP.8FF.

وإذا تكرر المرجع دون فاصلة نشير إليه بالسابق ص10 Ibid P.10= Ibidem.

ويشار إلى المرجع السابق في الصفحة نفسها إذا فصل بفاصل واحد فتقول :

OP. Cit. = Opero Citato =In The Work Cited.

وإذا كان الاقتباس من نفس الجزء والصفحة يشار إليه بـ : نفس المكان .

Loc Cit. = Loco Citato = In The Place Cited.

وإذا أريد الإشارة إلى ورود المرجع في أمكنة متعددة تستعمل الكلمة اللاتينية :

Passim

وإذا أشير إلى كلمة قارن ، تختصر: CF. = Compare

ويختصر المرجع السابق بـ: Id. = Idem

وترد كلمة اعلاه في المصطلح الغربي : Supra

وفيما يأتي أو أدناه : Infra

إعادة النظر في المسوَّدة:

بعد أن نقلت ما في الجزازات، وربطت بين أجزائها، وعلقت عليها، وناقشت ما فيها، تبقىٰ بعد ذلك ثغرات في البحث وأشياء تحتاج إلى استكمال أو إعادة نظر، وستجد في قراءتك المسودة نقصاً كثيراً، ونقاطاً منسية أو مؤجلة، من ذلك كلمات تحتاج إلى توضيح، وعبارات ونصوص تحتاج إلى ضبط بالشكل أو كلمات تضبطها لتزيل عنها اللبس، أو خطأ نحوي هنا أو استعمال لغوي غير سليم هناك تراجع فيه المعجم وكتب اللغة، وهنا تفصيل يحسن إيجازه، أو تكرار يجب حذفه، أو نقص عليك إتمامه، وقد تجد أنك نقلت نصوصاً طويلة اثقلت بها البحث، يمكن ايجازها أو اختصارها، أو التعبير عنها بأسلوبك، وقد تكون نقلت أخباراً متكررة في صفحات متعددة، فيحسن أن تثبت الخبر الأول وتحيل عليه في المرات التاليات، إما باختصار وإما باشارة، وتنظر في الفقرات فتجد في موضع خللاً في الربط، وإن هذه الفقرة مقحمة في غير مكانها، فتربط ما يحتاج إلى الربط، وتحذف ما لا حاجة لوروده في هذا المكان. وتنظر كذلك في الفصول وتناسبها من حيث الطول فتجعل الفصول متناسبة ومتقاربة في الحجم، وإذا رأيت هناك حاجة للحذف فاحذف أو الإضافة فأضف، وتنظر في الهوامش فتجد بعض المصادر متأخرة وقد قدمتها، فتقدم ما حقه التقديم وتؤخر ما حقه التأخير وتتوثق من وفيات المؤلفين ومن أسماء الكتب وطبعاتها، وإذا رجعت إلى أكثر من طبعة لسبب ما، فيجدر الآن أن توحد الطبعات وتختار الكتاب المحقق والمطبوع طبعة علمية، وإذا رجعت إلى مخطوط وقد طبع فيحسن أن تعود للمطبوع، وقد تكون حين نقلت ما في الجزازات ذكرت المصدر مع مكان وزمان الطبع واسم المحقق ورقم السلسلة، وقد تكرر المصدر وكررت هذه المعلومات، فيجدر بك هنا أن تحذف هذه التفصيلات لأنها موجودة في جريدة المصادر ولا بأس من ذكرها أول مرة فقط، أو أنك ذكرت الجزء والصفحة بلفظها الكامل، ويحسن أنْ تستعمل الرموز والمختصرات، ولاحظ أن الهامش لا يثقل بالإشارات غير الضرورية، وقد تشير إلى المصدر باسم المؤلف مرة وباسم الكتاب مرة أخرى، وفي هذه القراءة توحد الإشارة فإذا كان منهجك في الإشارة إلى المؤلف فيجب أن تستمر في كل البحث في الإشارة إليه، وإذا أشرت إلى الكتاب فوحد الإشارة إليه في كل هوامش البحث، وقد تكون استعملت

صيغة الأمر في الإشارة في الهامش فقلت : انظر، وراجع، وقارن، وقابل، ولاحظ، فينبغي أن تتجنب هذه الصيغة وتستعمل صيغة المبني للمجهول فإنها أكثر لياقة وأدباً ودماثة، فقولك (يُنظر) خير من (انظر)، و (يُراجع) خير من (راجع)، و (يلاحظ) خير من (لاحظ)، وهكذا.

وقد يمر بك نص من شعر أو نثر وقد شرحت كلماته الصعبة، وفسّرت بعض مغاليقه، وعلقت على توجيه المعنىٰ فيه، وقد تكون فعلت هذا ثانية عندما تكرر النص كله أو بعضه، ويحسن الآن أن تحذف الشرح إذا تكرر، وتختصر النصوص وتكتفي منها ببيت من أبيات وبسطر من سطور، وتشير إلى الموضع السابق لمعرفة التفاصيل، على ألا يكون الاختصار مخلاً يذهب بالمعنى المراد، وإذا كنت ذكرت خبراً وذكرت مصادره مرتبة حسب قدمها الزمني، ثم تكرر الخبر كله أو بعضه، وكررت المصادر التي سبقت، فيحسن هنا أن تثبت أول مصدر وتحذف المصادر الباقية، أو تحيل على الخبر في الموضع السابق.

وإذا كان في البحث أعلام كثيرة تحتاج إلى ترجمة، وقد ترجمت لهم في الهامش، فارجع إليها، واختصر الترجمة الموسعة واحذف الكلام الطويل الذي يمكن الاستغناء عنه، واحذف من ترجمت لهم من الأعلام المشهورين كالخلفاء والشعراء المشهورين، وقد تترجم لعلم وتكرر ذلك في موضع آخر سهواً أو قصداً، وهنا يجب أن تحذف المكرر، وقد تشير إليه إذا تكرر ذكره بأن ترجمته قد مضت، ومن الباحثين من يجعل هذه التراجم مرتبة حسب حروف الهجاء ويجعلها في ملحق في آخر البحث، وهذا أمر حسن مستحب.

إن قراءة المسوّدة هذه هو نقد لها، واستدراك عليها، وإعادة تنظيمها، وصقل لأسلوبها واستكمال لنقصها، وقد مرت بك علامات الترقيم وعرفت مواضعها وألممت بضرورات الشكل والرسم الإملائي والاستعمالات اللغوية والاختصارات، فعليك أن تفطن لها وتحسن استعمالها في بحثك هذا حتىٰ يكون بريئاً من النقص والعيب والخلل.

المبيَّضة:

بعد أن نظرت في المسودة، وهذبت فيها وشذبت، وعدلت وبدلت، وأعدت صياغة ما لم يعجبك، وبرأتها من الخطأ والسهو والزلل، وبعد أن أطمأننت بأنك لم

تترك فيها نقصاً، أو مأخذاً، أو شيئاً مؤجلاً، بعد كل ذلك، تبدأ بتبييض المسودة، تكتب بخط واضح، تكتب على سطر وتترك آخر، وتترك مسافة من اليمين وأخرى من اليسار، تلتزم بعلامات الترقيم والهوامش، تترك مسافة عند بداية السطر وترتيب الأرقام، كل شيء يكون متناسقاً، وفق هندسة وذوق وعناية بالخط، وكتابة العناوين بخط أكبر، ويكون ترتيب البحث أو الرسالة الجامعية كالآتي:

اولاً ـ صفحة العنوان:

تكون أول ورقة يكتب على وجهها:

أ ـ عنوان الرسالة.

ب ـ اسم الطالب (مقدمها)

جـ ـ الدرجة العلمية المتقدم لها.

د ـ اسم الكلية أو المعهد وكذلك القسم.

هـ ـ العام الدراسي.

ترتب هذه المعلومات وفق أبعاد منتظمة حسب تسلسل ذكرها، وعند تجليد الرسالة تكون هذه المعلومات على الغلاف، وتترك ورقة بيضاء قبل العنوان الداخلي.

ثانياً ـ محتويات الرسالة، وتشمل:

أ ـ المقدمة.

ب ـ فهرس المادة العلمية (الأبواب والفصول).

جـ ـ فهرس الملاحق والوثائق والجداول والرسوم، إن وجدت.

ويمكن للطالب أن يستأنس بتنظيم الرسائل الجامعية الجيدة المخطوطة أو المطبوعة.

ثالثاً ـ المقدمة(*):

تتضمن المقدمة بعض النقاط الأساسية التي لا بد منها، ولا شك أن مادة المقدمة كانت قد اختمرت في ذهنك أثناء جمع المادة في الجزازات، وأثناء الكتابة في المسوَّدة،

(*) من الكتّاب من يضبط المقدمة بفتح الدال ومنهم من يكسرها، وكلاهما مصيب: (المقدمة بفتح الدال وكسرها، مقدمة الكتاب ومقدمة الجيش). (م. و: قدم).

وربما سجلت بعض أفكارها في هذه الورقة أو تلك لئلا تنسى، تجمع أشتات ما سجلت وتعيد تنظيمها، وتكون المقدمة مركزة وموجزة، تتناسب وحجم الرسالة، بحيث لا تزيد عن خمس أو ست صفحات، وتتناول المقدمة النقاط الآتية:

أ ـ تحديد الموضوع، وبيان أهميته وطبيعته وحدوده في الزمان والمكان.

ب ـ صلتك بالموضوع وأسباب اختياره.

جـ ـ من سبقك إلى دراسة هذا البحث، وقيمة الأبحاث السابقة، وصلتها ببحثك، ومدىٰ استفادتك منها.

د ـ استعراضاً للخطة والموضوعات التي عالجتها، ولابأس من التعرض للمشكلات التي واجهتك بشيء من الإيجاز.

هـ ـ دراسة عن المصادر الأساسية التي أفدت منها، وكان لها دور في الرسالة، ويحسن هنا أن تقسم المصادر الأساسية التي أفدت منها إلى مجموعات، وتبيّن قيمة المادة العلمية التي انتفعت بها ونوع هذه المادة، وتربط بين كل مجموعة وبين جانب من جوانب البحث، وما يقال هنا عن المصادر، يقال كذلك عن المراجع الحديثة التي كان لها أثر في توجيه البحث وتكوينه.

و ـ شكر من قدم عوناً لإنجاز مهمتك، من أساتذة ومشرفين، أو أفراد أرشدوا إلى مراجع، أو أعاروا مخطوطة، أو يسروا أمراً، على أن لا يكون في هذا مبالغة أو غمط لحقوق الآخرين، ومن الباحثين من يرى أن يوضع هذا الشكر في صفحة مستقلة تلي صفحة العنوان، ولا ضير من وضعها في آخر المقدمة.

تكون أرقام المقدمة بالحروف الأبجدية (أ ب جـ د هـ)، أو تكتب بأرقام كالتي تستعمل في المغرب وهي الأرقام العربية التي استعملها الأوروبيون (1، 2، 3، 4) تخالف أرقام بقية الرسالة، ذلك لأن المقدمة آخر ما يكتب من الرسالة، ولا يُدرىٰ ما سيكون عدد صفحاتها، وتذيل المقدمة بعنوان الباحث مع ذكر التاريخ الهجري أولاً، ثم الميلادي.

رابعاً ـ التمهيد:

ليس كل بحث يحتاج إلى تمهيد، وهناك أبحاث يكون فيها التمهيد ضرورياً، يتناول التمهيد القضايا التي لا تصح أن تكون فصلاً أو باباً، وهي ضرورية لإعطاء

فكرة تمهيدية عن الموضوع بعامة، تجيب عن التساؤلات التي قد تنشأ هنا وهناك، فقد تحتاج في بعض الموضوعات أن تُلِمَّ بالعصر، لئلا تضطر أن تستطرد خلال الفصول لبيان حالة من أحوال العصر، أو ظاهرة من ظواهره، فيتكفل التمهيد بالإجابة عن مجموع التساؤلات حول ذلك، كان تتعرض فيه إلى الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك.

أما حجم التمهيد فتقرره طبيعة النقاط التي يتطرق إليها، ولكن في كل الأحوال لا يزيد على حجم فصل من فصول الرسالة، فإذا كان حجم الرسالة 250 صفحة ينبغي أن يكون بحدود 15 ـ 20 صفحة.

خامساً ـ صلب البحث أو الرسالة:

إذا كنت قد قسمت الرسالة إلى أبواب وفصول، أو فصول فقط، فهناك عرف متبع في التنظيم وإخراج شكل الرسالة، تكتب الباب الأول في صفحة مستقلة بحجم كبير، وتكتب في ورقة ثانية الفصل الأول بحرف أصغر من حرف الباب، وتحت الفصل اسمه، وأحياناً الموضوعات التي تندرج تحته، ثم تبدأ الفقرة الأولى من الفصل في ورقة جديدة، تاركاً مسافة من بداية السطر، وتبدأ التبييض بخط واضح، ومسافات بين الكلمات، اكتب على وجه واحد من الورقة، اكتب سطراً واترك الذي يليه، وضح الكلمات ولا تجعلها متلاصقة، وتذكر أنك تكتب ليقرأ غيرك ممن يكتب على الآلة الكاتبة أو عامل المطبعة، اترك مسافة كافية للهامش، واترك مسافة بعد كل فقرة والفقرة التي تليها، ضع أرقام الإحالات بين قوسين من الزاوية العليا اليسرىٰ للكلمة، وقد يحسن أن تكتب هذه الأرقام والأرقام التي تقابلها في الهامش بحبر مختلف عن حبر التحرير، كأن يكون بلون أحمر أو أخضر، أما تسلسل هذه الأرقام، فلك أن تجعل لكل صفحة أرقامها، فقد يكون في الصفحة ثلاث إحالات أو أربع، تبدأ من واحد إلى أربع، وفي الصفحة التي بعدها تبدأ من رقم واحد، وهكذا لكل صفحة تسلسلها، وفائدة هذه الطريقة إنك إذا سهوت عن هامش أو أخطأت فيه، فيمكن استدراكه في الصفحة نفسها، زيادة أو نقصاً.

وهناك طريقة أخرى، هي أن تسلسل الإحالات بأرقام متسلسلة من أول الفصل إلى آخره، ومن فوائد هذه الطريقة إن الأرقام لا تتغير إذا تغيرت الصفحات عند طبع

الفصل أو تبييضه مرة ثانية، فإذا تغيرت الصفحات لا يتغير التسلسل، ومن مضارها أنك إذا نسيت هامشاً أو أضفت فستضطر إلى تغيير التسلسل كله في جميع الصفحات التاليات، وكذلك إذا كان الفصل طويلاً والإحالات كثيرة، فستكون الأرقام كبيرة تعد بالمئات، إن هذه الطريقة تصلح للأبحاث الصغيرة والمقالات. وعليك عند التبييض أن تتنبه وتراعي سلامة اللغة والنحو والرسم الإملائي الصحيح، غير مهمل نبرة الصاد والضاد ، ونقطتي التاء المربوطة والياء تفريقاً لها عن الألف المقصورة، اضبط أسماء الأعلام والمواقع وما يلتبس بالشكل، واضبط الفعل المبني للمجهول، وإذا كانت في البحث نصوص أدبية فاضبطها بالشكل حتى تتضح قراءتها وخاصة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشعر والخطب والأمثال، وما إلى ذلك. لا تنسَ علامات الترقيم والأقواس الكبيرة والصغيرة، احصر النصوص المقتبسة بين علامتي التنصيص « »، وإذا كان النص آية فيحسن أن تضعها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، استعمل القوسين الكبيرين عند تفسير كلمة أو ذكر مدينة أو علم أجنبي، واستعمل المعقوفتين [ ] عند اضافة كلمة من عندك لإقامة نص أو إتمام نقص، واستعمل علامة المساواة = بعد آخر كلمة من آخر سطر في الهامش، إذا لم تكن المسافة كافية لإتمام الهامش واكمله في هامش الصفحة التالية على أن تضع في أول الهامش في الصفحة التالية العلامة نفسها = وتكمل الهامش بعدها.

وهكذا تستمر معتنياً بشكل الرسالة ونظامها، فهو أمر له أهميته، فإذا انتهيت من الفصل الأول، تبدأ بالفصل الذي يليه، متبعاً النظام نفسه، وهكذا حتى تنتهي من الفصول.

سادساً ـ الخاتمة :

يحرص الباحث أن تكون الخاتمة الصورة المصغرة للبحث بشكل لا يزيد عن حجم المقدمة 8 ـ 10 صفحات ، يضمنها ملخصاً للبحث أو الرسالة، موضحاً النقاط الأساسية، ومن الباحثين من يستعرض الفصول والأبواب، وهو عمل غير محمود، لأن ذلك مر ذكره في المقدمة، بل الأفضل أن يبرز النقاط الأساسية، ويظهر الجديد في بحثه وما توصل إليه من نتائج، وكذلك ما يرى من توصيات.

من المهم أن تصاغ الخاتمة بأسلوب جذاب ذكي، يبرز أهم المعلومات والنتائج

والجديد، وتكون الخاتمة منفذاً للقارىء ليتعرف سريعاً على الرسالة فيقبل عليها أو يصد عنها. وقد يضمِّن الباحث الخاتمة نقاطاً تفتح مجالات جديدة لأبحاث أخرىٰ منطلقة مما توصل إليـه. وفي كل الأحوال ينبغي أن تكـون الخاتمة مبرأة من الطول والتكـرار والادِّعاء والمبالغة، إنها تمثل شخصيـة الكاتب، ولا بد أن يكون عرضهـا ذكياً خفيفاً على النفس والقلب.

سابعاً: الملاحق والوثائق:

بعض الأبحـاث تـرجع إلى وثائق ونصـوص ذات أهميـة، كالمكـاتبـات والخطب والرسائل والوقفيات والإجازات وغير ذلك، وقد تكـون طويلة يفيد منها أثناء البحث، ولكن يرىٰ أن لها أهمية وأن طـولها وكثرتها تثقل البحث وتخرجه عن السيـاق، فلا بد من وضعها في ملحق في آخر الـرسالة، أو قد تكون هناك تراجم كثيرة تـرد أثناء البحث وقد تثقل الهامش، ولئلا تتكرر الترجمة، فتوضع هذه التراجم في ملحق وترتب وفق التسلسل الهجائي لأسماء المترجم لهم، ويشـار خلال البحث أو الـرسالة إلى الملحق أو الـوثيقة، ويُعطى كل منها رقماً خاصاً به، وهكذا.

ومكان هذه الملاحق في نهاية الرسالة وقبـل المصادر، وتأتي جريدة المصادر بعدها مباشرة، ومن البـاحثين من يؤخـرها بعد جـريدة المصـادر، والرأي الأول أفضل، لأن الصلـة بين الرسـالة أو البحث وبين الملاحق صلـة وثيقة، ثم ان مـآخذ هـذه الملاحق متضمنة في جريدة المصادر، ولهذا فالأولى أن تكون المصادر بعد كل ما تضمنته ووردت الإشارة إليه.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع:

جرىٰ بعض الباحثين على تدوين كل الكتب التي قرأوا فيها أو اطلعوا عليها، أو جاء ذكرها عرضاً في البحث، في فهرس المصادر المراجع، وبذلك تكثر جريدة المصادر بشكل مبالغ فيـه، فقد يذكر بعضهم كتبـاً لم يطلعوا عليها أو لم يفيدوا منهـا، وأسوأ ما يتعـرض له البـاحث من نقد، إذا دوّن كتـاباً في فهـرسه لم يطلع عليـه، ولم يعرفـه حق المعـرفة، ولـذلك وجب أن يكون البـاحث على بيِّنـة من كل مصدر أو مـرجع يذكـره، ويكـون قد ألَمَّ بمادتـه، واطّلع على محتـويـاته، وعـرف قيمـة الكتاب بين أشبـاهـه من

الكتب، وطريقته في التأليف، وعرف كذلك مؤلفه وزمانه وعلمه وميوله، إذن ينبغي أن يذكر في هذا الفهرس الكتب التي أفاد منها، وأسهمت في تكوين البحث، ومر ذكرها فيه.

وهناك في الجانب الآخر بعض الباحثين يفيدون من مراجع وينقلون عنها أفكاراً واستنتاجات ووجهات نظر، ويغفلون ذكر تلك المراجع، مغمطين حق أصحابها، ومدلسين في عملهم، أو قل سارقين جهد الآخرين.

ومن الباحثين من يضع مصادر ومراجع كل باب أو فصل بعد الباب أو الفصل، ثم يذكر في نهاية البحث المراجع العامة، ولا ضرر من هذه الطريقة فهي تحدد مراجع كل باب أو فصل، ولكن الأفضل الذي جرت عليه أكثر الأبحاث والدراسات أن توحد المصادر والمراجع في آخر البحث أو الرسالة.

يرتب الفهرس ترتيباً هجائياً وفق أسماء المؤلفين، إذا كان البحث قد التزم في الإشارة إلى المصادر في الهوامش إلى اسم المؤلف، ويرتب وفق أسماء الكتب إذا كانت الإشارة إلى المصادر في الهوامش إلى اسم الكتاب، وترتيب الفهرس وفق أسماء المؤلفين أفضل، وهو ما جرى عليه المستشرقون، وميزة ذلك أن المؤلف يذكر في الفهرس مرة واحدة، وتذكر معه سنة وفاته، وتدرج كل كتبه التي استفيد منها مع اسمه، أما إذا كان الترتيب وفق اسم الكتاب فسيتكرر ذكر المؤلف مرات بعدد كتبه، ويكرر اسمه ولقبه ووفاته مع كل كتاب من كتبه، وستضطر لتختصر اسمه أو وفاته عند التكرار، ويكون الاهتداء إلى معرفة اسمه كاملاً وسنة وفاته صعباً.

يرتب الفهرس وفق ما يلي:

أولاً ـ المخطوطات:

يذكر المؤلف باللقب الذي اشتهر به، ثم اسمه كاملاً، وسنة وفاته، ويذكر بعده اسم المخطوط ومكان وجوده في المكتبات ورقمه، مثال ذلك:

ـ الواقدي ـ محمد بن عمر بن واقد (ت 207 هـ).

كتاب الردة، مخطوط، مكتبة خدابخش ـ بانكي بور، باتنا، الهند، رقم 1042.

ـ أبو العرب ـ محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت 333 هـ).

كتاب المحن، مخطوط، مكتبة جامعة كمبردج، انجلترا رقم 235 Q9.

- الوشاء - أبو الطيب محمد بن أحمد بن اسحاق بن يحيىٰ (ت 235 هـ) .
كتاب الفاضل في صفة الأدب الكامل، مخطوط، مكتبة المتحف العراقي، بغداد، رقم 9111 .

ثانياً - الكتب المطبوعة :

تذكر الكتب العربية مرتبة وفق اسم المؤلف الذي اشتهر به، مستبعداً (أبو، ابن، أل) من الترتيب، مع ذكر اسم المؤلف كاملاً، وسنة وفاته، ثم اسم الكتاب، واسم محققه إن وجد، واسم المطبعة، ومكان وتاريخ النشر، وفق الترتيب الآتي :

- ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيىٰ (ت 291 هـ) .
مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة 1960 م .

- الجواليقي - أبو منصور موهوب بن أحمد (ت 540 هـ) .
المعرب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1361 هـ .

- المرزوقي - أحمد بن محمد بن الحسن (ت421 هـ) .
شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، طـ لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1951 - 1953 م .

ثالثاً - المراجع الأجنبية :

ترتب وفق اسم الشهرة للمؤلف The Surname ثم اسم الكتاب ومكان وتاريخ النشر مثل :

- Dimnet, E., : The Art of Thinking. (New York: Simon and Schuster, 1928)
- Morize, A.: Problems and Methods or Literary History.
(Boston: Ginn and co. , 1922).
- Valline, G. H. Good English and How to write in (PAN - Books, London, 1951).

رابعاً ـ المجلات:

ودوائر المعارف والكتب التي لا يعرف مؤلفوها، والوثائق وما إليها، يشار إلى عنوان المقال واسم الكاتب، واسم المجلة أو الصحيفة، ورقم العدد وتاريخه، مثل:

ـ إجازات السماع في المخطوطات القديمة ـ صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة المجلد الأول، سنة 1955، ص 232.

ـ التدوين والمعاجم ـ يوسف العش، مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد السادس عشر، سنة 1941، ص 422.

هذا ويمكن ادخال المجلات ودوائر المعارف ـ إذا كانت قليلة ـ ضمن الكتب المطبوعة، وترتب وفق أسماء المؤلفين، وإذا وجد كتاب أو بحث لا يعرف مؤلفه، فيوضع تحت اسم (مجهول المؤلف) في حرف الميم ضمن أسماء المؤلفين.

من الباحثين من يفصل بين المصادر والمراجع، فيجعل المصادر أولاً ثم المراجع بعدها، ومن الباحثين من لا يفصل بين الكتب المخطوطة أو المطبوعة أو المجلات والصحف، فيجعل الجميع في تسلسل واحد حسب أسماء المؤلفين أو حسب أسماء الكتب، ولا ضرر في ذلك، إذ أن الغاية التيسير وسهولة الوصول إلى الكتاب ومعرفة مؤلفه ومكان وزمان طبعه، والمفضل عندنا ما أثبتناه أولاً.

قبل الطبع:

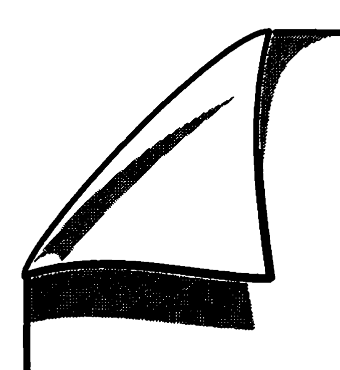
الآن وقد اكتمل بحثك ـ رسالتك ـ وقد كتبت بعض فصوله وأنت نشط حاضر الذهن، وكتبت بعضها وأنت مشغول البال فاتر الهمة، فتفاوت البحث قوة وضعفاً، تماسكاً وتخلخلاً، وقد مر على كتابة بعض الفصول مدة طويلة نسيت تفاصيلها، وقد تكون اعدت بعض الأفكار، وكررت واستطردت، وقد تكون ادخرت أفكاراً واستدراكات لتضعها في مكانها المناسب، فنسيت بطول المدة أن تستدركها، وقد. . . وقد. . . وعليك الآن أن تعيد قراءة البحث بذهن متجدد واع ناقد، تصقل عبارتك، وتهذب وتشذب ألفاظك، وتقوّم أسلوبك، وترمم ما يحتاج إلى ترميم من هذا البناء، ولا تنظر إليه نظرة إعجاب فإن هذه النظرة تخفي النقص ولا تنظر إليه نظرة مستهينة، فإنها تضيع الرونق، وتفلّ العزم، واعمل قلمك حذفاً وشطباً وصقلاً وتهذيباً، وراجع

مـا يحتاج إلى مـراجعة، وأعـد كتابـة الصفحات التي كثـر فيها الخطأ، وأعـد صياغـة العبارات الركيكـة، شذب المستطرد واحذف المكرر، واجمع أركان البحث وقـوِّم بنيانه، واجعله وحدة متماسكـة، لا خلل فيه ولا زلل، وأضف اللمسات الأخيرة على بحثك ـ رسالتك ـ واجعلــه بأتمّ بنيانه وأتمّ صوره، جيداً في مخبره ومظهـره، فإنك بعد ستطبعه على هذه الصـورة، أو تدفعـه لمن يطبعه، وعلى الشكل الذي ستخـرجه سيلقـاه الناس سواء أكانوا أسـاتذة مناقشين أم جمهوراً قارئين، ومن هؤلاء وهـؤلاء من سينظر إليه بعين الرضا فيتجاوز عن الصغائر والهنـات، ومنهم من سينظر إليه بعين السخط فيظهر فيه العيوب وقـد يجسم تلك العيـوب، فحذارِ أن يغرك إطـراء راض، أو يثبط عزمـك لوم ساخط، ما دمت قد أخلصت العمل والتزمت بمنهج علمي قويم سليم.

وبعد:

فنؤكد مـا قلناه أولاً، أن البحث نشاط إنساني ولا يتم بنـاء ولا ارتقاء دون البحث الجاد، ولا بد للبحث من منهج قـويم، يعين الهدف ويرسم الطريق ويـذلل الصعاب ويوفر الوقـت والجهد، وهو أقرب طريق إلى الحقيقة، وهو مـن مظاهر النشاط البشري الذي يتطلب الاستعداد والصبر والعزيمة والإخلاص والذكاء.

و إذا كنا قد أخذنا منـاهج البحث بشكلها الحالي عن غيرنا من الأمم، التي صار البحث والمنهج لـديها دعامتين من دعـائم التطور والـرقي، فإن هـذه الأمم كانت قـد أخذت الأسس الأولى من تراث قديم عريق، هـو التراث العربي الإسلامي، الذي كان لـه شأن كبير في البحث وفي ابتـداع مناهج التأليف، ولـذلك لا بـد من الـوقوف عنـد منـاهج القـدماء العـرب لنتعـرف على مـا كان لـديهم من منـاهج وطـرائف في البحث ابتكروها وأقاموا عليها بناءهم السامق، نتعرف على ذلك التراث الماضي، لا لنبدأ منه، ـ بل نبـدأ من حيث انتهىٰ الآخرون ــ ولكن لنعرف ما كـان عليه فكر الأجـداد، وجهد الأسـلاف، ونذكـر لهم حقهم من الإكبار والإجـلال ليكون ذلك حـافزاً لنـا، وباعثـاً لهممنـا، وليعرف الأبنـاء فضل الأجداد ومكـانتهم فيزيحوا عن أنفسهم غبـار الكسل، ويخلعوا ثياب الذل، ويعلموا أن أمماً بلا حضارة أو تراث استطاعت أن تبني لها حاضراً علمياً، و إننا أمة لها تراث عظيم وحضارة ممتدة في أعماق الزمان، فما احراها أن يكون لها حاضر علمي متطـور كما كان لها ماضٍ علمي متطور، ولعل في النظـر إلى الماضي حافزاً إلى النهوض من وهدة الواقع العربي الفاسد المتخلف الممزق المريض.



الفصل الثاني

منهج البحث في التراث

البحث

يرد مدلول البحث عند المؤلفين العرب المسلمين بالمعنى الذي عرفناه في البحث في العصر الحاضر. ومن خلال النصوص التي ذكرت كلمة البحث نجدها تعني: التفتيش عن النصوص والأخبار، وقد ورد بهذا المعنى في كثير من الكتب[1]، من ذلك قول أبي أحمد العسكري عند حديثه عن التصحيف والتحريف وما يغلط به كثير من الناس، إلا من افتن في العلوم ولقي العلماء والرواة «واستقبح لذة الراحة والتقليد على تعب البحث والتنقير»[2]، ويستعمل ابن طباطبا العلوي الكلمة للدلالة على النظر والتأمل في دراسة الأشعار، فإذا عرض في أشعار العرب التي يحتج بها تشبيه لا تتلقاه بالقبول، أو حكاية تستغربها «فابحث عنه ونقّر عن معناه»[3]، والبحث في كلا النصين مقرون بـ (التنقير).

ويرد (البحث) بمعنى المناقشة والجدل، من ذلك ما ذكره المبرد في كتاب الكامل في ذكر رجل من الخوارج جيء به إلى عبد الملك بن مروان، قال: «فبحثه، فرأى منه ما شاء فهماً وعلماً، ثم بحثه فرأى ما شاء أرباً ودهياً، فرغب فيه، فاستدعاه إلى الرجوع عن مذهبه»[4].

ويكون معنى البحث فيما بعد بمعنى الجدل والمناظرة، ويعرف عند علماء المنطق بآداب البحث، يعرّف الشريف الجرجاني آداب البحث بقوله: «صناعة نظرية يستفيد منها الإنسان كيفية المناظرة وشرائطها، صيانة له عن الخبط في البحث، وإلزاماً للخصم وإفحامه»[5].

---

(1) أفدنا من كتاب منهج البحث الأدبي عند العرب لأحمد النجدي فقد فصّل في هذه الموضوعات (انظر ص 29 وما بعدها).

(2) شرح ما يقع فيه التصحيف ص 1 وانظر نصوصاً أخرى جاء فيه البحث بهذا المعنىٰ من مثل. سمط اللآلي 430/1، معجم الأدباء 5/ 97، المثل السائر 1 / 112.

(3) عيار الشعر ص 11.

(4) الكامل 3/ 231. وانظر نصوصاً أخرى ورد في البحث فيها بهذا المعنىٰ من مثل: زهر الآداب 2/ 844، 845، أسرار البلاغة ص 65، تذكرة السامع ص 41.

(5) التعريفات ص 14.

وكان للمؤلفين القدامى منهج واضح يلتزم به كثير من المؤلفين، وبخاصة أولئك المؤلفون الذين لهم مكانة، ويحذرون النقد من الطاعنين على الكتب المنقّرين عن الزلات والعيوب، وقد نبّه الجاحظ لذلك، فقال: «من صنَّف كتاباً فقد استُهدِف، فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف»[1]، وقال أيضاً: «لا يزال المرء في فُسْحة من عقله ما لم يقل شعراً أو يصنِّف كتاباً»[2].

ومن دلائل وجود منهج يلتزم به المؤلفون أنهم كانوا يذكرون من يجيد في تأليفه، ومن يُسيء ويُخَلِّط، يصف المرزباني أبا بكر الصولي بجودة التأليف ويُثني عليه، يقول: «فكان واسع الرواية حسن الحفظ للآداب والافتنان فيها، حاذقاً بتصنيف الكتب ووضع الأشياء في مواضعها»[3] وفي وصف المرزباني هذا تظهر ملاحظته بحسن ترتيب الصولي لمواد كتبه ووضعها في أماكنها المناسبة، أي أنه يهتم بالتبويب والتنسيق وترابط أجزاء البحث، وهو أمر مهم من أمور المنهج، ويعزز هذا قول الخطيب البغدادي في وصفه للمرزباني: «كان حسن الترتيب لما يجمعه»[4]، وجودة التأليف ترتبط بحسن العرض، ووضوح الأفكار، وسلامة القريحة، وحسن استيعاب المؤلف لمادته العلمية، وتمكنه من العلم الذي يزاوله. يقول ياقوت الحموي عن كتاب المقدمة في النحو للجوهري: «وهذا الكتاب هو الذي بأيدي الناس اليوم، وعليه اعتمادهم، أحسن تصنيفه وجوّد تأليفه، وقرب متناوله . . . يدل وضعه على قريحة سالمة ونفس عالمة»[5]، ويقول ياقوت عن أبي الفرج: «لا أعلم لأحد أحسن من تصانيفه في فنها ومن حسن استيعاب ما يتصدى لجمعه»[6].

وترتبط جودة التأليف أيضاً بحسن التصنيف، وإقامة الحجج، وحسن الاختيار، كما يقرر ذلك الصفدي في وصفه المرزوقي: «كان غاية في الذكاء والفطنة، حسن التصنيف وإقامة الحجج، وحسن الاختيار»[7]. ولم يهملوا في ذلك ملاحظة جودة

---

(1) زهر الآداب 1/ 142.

(2) محاضرات الأدباء ص 1/ 41 .

(3) معجم الشعراء ص 431.

(4) تاريخ بغداد 3/ 135 .

(5) معجم الأدباء 268/2 .

(6) معجم الأدباء 5 / 149 .

(7) الوافي بالوفيات 8/ 5.

العبارة، وصفاء اللغة، بالإضافة إلى حسن التأليف والإجادة، وحسن العرض والفطنة والاستيعاب والجدة، وقد أخذوا على بعض المؤلفين تقصيرهم في هذه الأمور، فوصفوا مؤلفاتهم بالبرودة والركاكة، فهم إما أن يختصروا كتب غيرهم، أو يضيفوا إليها ما لا حاجة به، كما يقول القفطي ناقداً عبد اللطيف البغدادي: «وكان يدعي تصنيف كتب ما فيها مبتكر، وإنما يقف على تصانيف غيره، فإما أن يختصر أو يزيد ما لا حاجة إليه، وهي في غاية البرود والركاكة»[1].

ومنذ القرن الرابع للهجرة أصبح هناك نظام متبع في التأليف هو المنهج باصطلاح العصر الحاضر، وصار الخروج عليه إخلالاً في أسلوب التأليف، والعادة الجارية في التصنيف، كما ينص على ذلك أبو حيان التوحيدي في كتاب الإمتاع والمؤانسة، فهو يبيّن طريقته في التأليف: «وقد رأيت أيها الشيخ ـ حاطك الله ـ عند بلوغي هذا الفصل أن أختم الجزء الأول بما انتهى إليه وأشفعه بالجزء الثاني . . . غير عائج على ترتيب يحفظ صورة التصنيف على العادة الجارية لأهله»[2] ويقول أبو حيان أيضاً إن هناك مذهباً للمصنفين يتبعه، يقول فى رسالته أخلاق الوزيرين: «ولقد اضطرب على نسج الرسالة على مذهب المصنفين»[3].

ومن خلال ما مر من نصوص ذكرها المؤلفون، يتضح أن هناك مذهباً أو منهجاً كان يتبعه المؤلفون في مصنفاتهم، وقد أثنوا على بعض المؤلفين الذين كان لهم منهج قويم سليم.

الباحث (العالم):

نطلق الآن على من يقوم بالبحث والتأليف كلمة (الباحث) وكان القدماء يطلقون كلمة (العالم) أو المؤلف أو المصنف. وأوجبوا في المصنف أن يكون ذا أهلية ومقدرة، وإلا فإن غير الكُفْء الذي يتصدى للتأليف يكون قد أساء إلى دينه وعلمه وعرضه،

---

(1) إنباه الرواة 2 / 194ـ 195 .

(2) الإمتاع والمؤانسة 1 / 226 .

(3) أخلاق الوزيرين ص 461.

يقـول أبـو زكــريـا النــووي في صـدد حـديثـه عـن آداب التأليف: «وينبغي أن يعتني بالتصنيف إذا تأهل له. . . وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره في دينـه وعلمه وعـرضه»[1]، ويضيف الـزركشي إلى الأهليــة صفتي الفهم والاطـلاع لمن يـروم التأليف: «من فـروض الكفايـة تصنيف الكتب لمن منحـه الله فهماً واطلاعاً»[2]وقد ألمح المؤلفون المسلمون إلى مجموعـة من الصفات التي يجب أن تتوافر في المؤلف، من ذلك:

1 ـ القـدرة على استيعـاب النصـوص والفهـم الصحيح، والتمييـز بين صحيح الأخبـار وزائفها، وتـرد كلمـة (محصل) للدلالـة على العـالم المتثبت و(أهل التحصيل) للعلماء والأثبات الذيـن يجمعون العلم ويعون ما يحصلون، وقـد ورد هذا اللفظ في غير مصـدر، يعني المؤلفين وأهل العلم، يقول السيرافي في صفـة المبرد: «وسمعت نفطويـه يقـول: ما رأيت أحفظ لـلأخبار بغير أسـانيد منـه، ومن أبي العباس بن الفـرات. . . وأكثر أهل التحصيل يفضلـونه»[3]، وتـرد كلمة (المحصل) للعـالم المتثبت في قـول أبي الفرج الأصفهاني ذاكراً مذهب السيد الحميري: «وقد روى بعض من لم تصح روايته أنه رجع عن مذهبه، وقال بمذهب الإمامية، وله في ذلك:

تجعفرتُ باسم الله والله أكبر وأيقنت أن الله يعفو ويغفرُ

ومـا وجدنـا ذلك في روايـة محصّل ولا شعـره أيضاً من هـذا الجنس»[4]. ويقترن التحصيل بـالتمييز، لما في التمييـز من حسّ نقـدي وذكاء وفطنـة، ولـذلك وصف ابن المقفع العلماء بأنهم أهل التمييـز والتحصيل، في قولـه: «البلاغة كشف مـا غمض من الحق، وتصـوير الحق في صـورة البـاطل، والـذي قـاله أمـر صحيح لا يخفى مـوضع الصواب فيه على أحد من أهل التمييز والتحصيل»[5].

وعلى النقيض من العـالم المحصّل، هو الـراوي الـذي لا يتثبت وينقل الروايـات الفـاسـدة، ويقــرن الجاحظ كلمـة عـدم التحصيل بعـدم التثبت، في قــولـه يصف

---

(1) التعريف بآداب التأليف ـ السيوطي ص3، وانظر منهج البحث الأدبي عند العرض ص37 وما بعدها.

(2) المصدر السابق.

(3) أخبار النحويين البصريين ص77.

(4) الأغاني 7/ 235 ـ 236 وانظر أيضاً الحيوان 3 / 97، نقد الشعر ص166.

(5) الصناعتين ص53.

الوضاعين: «وما هو إلا أن ولّدَ أبو مخنف حديثاً، أو الشرقي بن القطامي، أو الكلبي، أو ابن الكلبي... ثم صوره في كتاب وألقاه في الوراقين، إلا رواه من لا يحصل ولا يتثبت»[1].

2ـ المحقق: ومن صفات المؤلف الثبت أن يكون محققاً، والتحقيق في التراث بمعنى التثبت من صحة الأخبار وصدقها، وفي اللسان: «تحقق عنده الخبر، أي صح، وحقق قوله وظنه تحقيقاً أي صدق»[2]. والعلماء المحققون هم المتثبتون من صحة الأخبار، ويقرن ابن الأثير كلمة المحققين بالعلماء في قوله متحدثاً عن البلاغة: «وهو الأصل المقيس عليه في التشبيه الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان»[3]، وكما في البيان علماء محققون ففي الأدب كذلك علماء محققون، يقول السيوطي ذاكراً أحد العلماء: «كان أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به»[4].

ومما يلحق بهذه الصفات الدالة على العقل والروية والفطنة والذكاء، التثبت وعدم التسرع والعدالة والإنصاف، وعدم الجري خلف الهوى، وإلى ذلك يشير القاضي الجرجاني في قوله: «وليس يجب إذا رأيتني أمدح محدثاً، أو أذكر محاسن حضري أن تظن بي الانحراف عن متقدم.. بل يجب أن تنظر مغزاي فيه وأن تكشف عن مقصدي منه، ثم تحكم عليّ حكم المنصف المتثبت، وتقضي قضاء المقسط المتوقف»[5].

3ـ ومن صفات العالم أن يكون واثقاً مما يقول غير متسرع، لا يدعي العلم ولا يكون متعالماً مدعياً مكابراً، بل يجب إذا سئل ولم يعرف أن يقول: لا أعرف، أو لا أدري، وكانوا يعدون قول العالم لا أدري نصف العلم، نقل ذلك الجاحظ عن عمر بن عبد العزيز: «من قال لا أدري فقد أحرز نصف العلم»[6].

---

(1) رسائل الجاحظ 2/ 225ـ226.

(2) اللسان: حقق 10.

(3) الجامع الكبير ص82ـ 83. وترد الكلمة نفسها (المحققون من علماء البيان) في بديع القرآن ص27.

(4) بغية الوعاة 2/ 241.

(5) الوساطة ص 5.

(6) البيان والتبيين 1/ 398. هناك مباحث في (لا أدري) يقول العلموي ـ المعيد ص57: (تعلّم «لا أدري» فإنك إن قلت لا أدري علموك حتىٰ تدري، وإن قلت أدري سألوك حتىٰ لا تدري). وانظر في بحث (لا أدري) روزنتال ـ مناهج علماء المسلمين ص170 وما بعدها ومصادره في الهوامش.

وقال الجاحظ أيضاً: «وكانوا يستحبون ألّا يجيبوا في كل ما سئلوا عنه»[1]، وعلى النقيض من ذلك كانوا يضعون من يدّعي العلم ويكابر ويذمّوه ذماً شديداً، وذلك ما نجده في قول أبي الطيب اللغوي ذاماً بعض المتعالمين: «يتقلد كل علم ويدّعيه ويركب كل إفك ويحكيه، يجهل ويرى نفسه عالماً، ويعيب من كان من العيب سالماً، ثم لا يرضى بهذا حتى يعتقد أنه أعلم الناس»[2]، ومما يلحق بالتواضع ويرتبط به، بل هو منه، العدالة والإنصاف والاتزان والبعد عن الهوى والعصبية، وهي صفات العالم المتزن، لأن العصبية تميل بالعالم نحو الجهل والباطل، وهي ستار يواري الحق ويحول بين ظهور الحقيقة، ويدعو إلى اللجاج والمكابرة، وقد ذموا من يتعصب ويتحامل، ونبهوا إلى سقوط علمه، وبطلان حكمه، يقول المرزباني: «تحامل الزبير بن بكّار على كثيّر ـ فيما جمعه من أخباره وبين عليه من سرقاته ــ ظاهر، وهو خصم لا يقبل قوله على كثير، لهجاء كثيّر لولد عبد الله بن الزبير»[3]، والنصوص والشواهد في هذا كثيرة، وقد أحسوا بعيب العصبية ونقائصها، ولذلك دفع المؤلفون عن أنفسهم هذه السُّبَّة وبرئوا منها في مقدمات كتبهم، كما فعل حمزة الأصفهاني في مقدمة كتابه التنبيه على حدوث التصحيف، إذ يقول: وأنا أجيبك عما سألت، سالكاً طريق الإنصاف، وتاركاً سبيل العناد، وملتمساً النجاة من ركوب العصبية، أو الركون إلى الفساد واللجاج، وحمية الجاهلية»[4]، ويرى الصاحب بن عباد أن في العصبية زراية على النفس لا تليق بعالم، وتضع من علمه، وتطمس الحقيقة، وتبهم سبيل الصدق، يقول: «وليس من الحزم أن يزري العالم على نفسه بالعصبية، ويضع من علمه بالحمية، فالناس مع اختلافهم وتباين أصنافهم متفقون على أن تغلّب الأهواء يطمس أعين الآراء، وأن الميل عن الحق يبهم سبيل الصدق»[5]، والعصبية ـ كما يراها العسكري ـ تجافي الإنصاف ولا تشاكل أخلاق العلماء[6].

4 ــ ومن صفات العالم أن يكون مجتهداً غير مقلد، مبدعاً غير متبع، له رأي

(1) البيان والتبيين 2/ 90.

(2) مراتب النحويين ص3.

(3) الموشح ص 245.

(4) التنبيه على حدوث التصحيف ص56.

(5) الكشف عن مساوىء شعر المتنبي ص29.

(6) شرح ما يقع فيه التصحيف ص 6ـ7 .

وفكـر، لا يردد أقـوال الآخرين دون بيِّنـة أو حجة، لا يعطل عقلـه ومداركـه بتبني آراء الآخرين، يقول ابن الأثير في الحكم على الشعراء: «والـذي أدّاني إليه نظر الاجتهاد دون التقليد، أن جـريراً والفرزدق والأخطل، أشعـر ممن تقدم من شعـراء الجاهلية، وبينهم وبين أولئك فـرق بعيد»[1]، والتقليـد دليل على قلـة الفهم وقلّـة العلم، والافتقـار إلى التفكير العلمي، يقـول العميـدي: «إنما يـذهب في مدح الكتّـاب والشعـراء مـذهب التقليـد، من يكـون في علـومـه خفيف البضـاعـة، قليل الصنـاعـة، صفـر وطـاب الأدب»[2]، وقد فطنـوا إلى أن اتباع الحقيقـة هو الأصل، وأن حكم العقل هـو الحجة، سواء أوافق هـوى النفس أم خالفها، ولذلك يـوصي الجاحظ المؤلفين أن: «يكون الحق في ذلك هو ضالتك، والصدق هو بغيتك كائناً ما كان، وقع منك بالموافقة أم وقع منك بالمكروه»[3]، وفي هذا منتهى العـدل، وتحكيم العقل، وهو الـدليل إلى التفكير العلمي الصحيح.

5ـ التخصص: وكانوا يـرون في التخصص ميزة علمية، إذ يكون المؤلف خبيراً في مـادته، مكينـاً في علمه، أمـا التشتت والتأليف في كل علم، فيعني فيما يعنيه الهلهلـة والضحالة وكثرة العثار، وقد تروج هذه البضاعة لدى العامة ولا تروج لدى العلماء ذوي البصيرة والعلم، وقـد رأوا أن العالم هـو المتخصص بعلم، وأن الأديب يمكن أن يأخـذ من كل شيء، يقول ابن قتيبة: «إذا أردت أن تكون عـالماً فاقصد لفن واحد من العلم، وإذا أردت أن تكون أديباً، فخذ من كل شيء أحسنه»[4]، وقد أخذوا على العلماء الذين يؤلفون في موضوعات شتى، وفنون متباعدة، أنهم ليسوا أكفاء أو ثقات في هذا العلم، وقد يجوز علمهم على العـامة، وعلى من لا بصيرة له، يقول أبو الطيـب اللغوي منتقداً ابن قتيبة: «وكان يتسرع في أشياء لا يقوم بها نحو تعرضه لتأليف كتابه في النحو، وكتابه في تعبير الرؤيا، وكتابه في معجـزات النبي صلى الله عليه وسلم وعيون الأخبار والمعارف والشعراء ونحو ذلك، ممـا أزرى به عند العلماء، وإن كان نفق بها عنـد العامة، ومن لا

---

(1) الإستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان ص 25.
(2) الإبانة عن سرقات المتنبي ص20 .
(3) الحيوان 3/ 238ـ 239.
(4) عيون الأخبار 2/ 129.

بصيرة له»[1]. وهكذا رأوا أن ثمة صفات لا بد من توافرها في العالم الذي نسميه اليوم الباحث، فكما نشترط اليوم فيمن يتصدى للتأليف أن يكون ذكياً فطناً ذا ملكة دقيقاً متزناً متثبتاً منصفاً موضوعياً متخصصاً في علم يتقنه، فكذلك رأى القدماء هذه الصفات في العالم وإن تفاوتت التسميات، فقد نصوا على وجوب صفات التحصيل والتحقيق والتمييز والاجتهاد والبعد عن الهوى والعصبية، وغير ذلك من الصفات التي تؤهل العالم المؤلف ليكون ثقة مقتدراً.

المصادر (الأصول):

تطلق كلمة المصادر على المواد التي يعتمدها الباحث في دراسته، وكان القدماء قد أسموا هذه المصادر أو المراجع (الأصول)، ويقال: كتاب فلان مرجع من المراجع أو أصل من الأصول، يقول أبو الفرج الأصفهاني ذاكراً كتاب عمرو بن بانة: «وكتابه في الأغاني أصل من الأصول»[2].

ومصادر التأليف هذه التي كان القدماء يسمونها (الأصول)، إما أن تكون شفهية، تؤخذ عن طريق السماع المباشر من الناس، سواء من مجالس العلم والعلماء، أو من الأعراب والعامة، وإما أن تكون تحريرية مدونة.

والمصادر الشفهية تكثر عند التأليف عن الأدباء المعاصرين، فحين يترجم المؤلف لأديب أو شاعر، يأخذ عنه مباشرة، فينشده من شعره، أو يحدثه عن نفسه أو عن غيره، من ذلك ما ذكره الثعالبي: «وأنشدني أبو الفتح البستي لنفسه»[3]، وقد يكون المنقول عنه من عامة الناس، كما كان يفعل الجاحظ حين ينقل عن غلام من غلمانه ما يعترض المولدين من لُكنة في الخطاب[4]، أو يكون النقل عن فريقين متحزبين، يسمع لكل فريق ويدون رأيه، كما فعل الآمدي في السماع عن المنحازين لأبي تمام أو المنحازين

(1) مراتب النحويين ص85.

(2) الأغاني 15/ 269 ط دار الكتب، وراجع للتوسع في معرفة الشواهد والمراجع كتاب منهج البحث الأدبي عند العرب الفصل الثالث.

(3) من غاب عنه المطرب ص253.

(4) البيان والتبيين 4/ 26 ـ 27.

للبحتري، إذ يقول: «وأنا ابتـديء بذكر ما سمعته من احتجاج كل فـرقة من أصحاب هذين الشاعرين على الفرقـة الأخرى عند تخاصمهم في تفضيل أحدهما على الآخر»[1]، وكثيراً مـا يكون النقل عن المجـالس التي يحضرها الأدبـاء سواء أكـانت مجالس درس أم مجالس سمر أم غير ذلك، وقـد ذكرت الكتب كثيراً من هذه المجالس من ذلك مـا جاء في كتـاب الحيـوان للجـاحظ: «وأنشـد ابن داحـة في مجلس أبي عبيـدة قـول السيـد الحميري»[2]، ويتضح الجهد الكبير والصبر الطويل في ما كان يلتقطه أبو عبيد القاسم ابن سلام الهروي من أفـواه الرجال في تصنيف كتابه الغـريب المصنف، يقول: «مكثت في تصنيف هـذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنـت أستعيد الفـائدة من أفواه الـرجال، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهراً فرحاً بتلك الفائدة»[3].

وقد يتعـذر على الباحث الأخذ عن الأديب نفسـه، فيأخذ عن آخـرين لهم صلة به، وقد ذكر ذلك الباخرزي أن بعض الأدبـاء لم يأذن له بشيء من أشعاره، فاضطر إلى أخذها من غيره ممـن يروي أشعاره[4]. وزيادة في التوثيق كانـوا يحرصون على ذكر مكان المقابلـة وزمانها، يقول العماد الأصفهاني في تـرجمة أحد الأدباء: «لقيته ببغـداد في سوق الكتب عصراً، ينشد لنفسه شعراً. . . فاستنشدته فأنشدني»[5]، ويقول في ترجمة أديب آخر: «اتفق اجتماعي معه في التوكيل بالديـوان العزيز، ومما أنشدنيه لنفسه في عشرة محرم سنة إحدى وستين وخمسمائة في القمري»[6].

وحين يكتب المؤلف عن أشخـاص في مـدن أخـرى، يستعين بمن رأوهم ورووا عنهم، وهذا ما فعله الثعالبي في ترجمتـه لأبي القاسم الزاهي، يقول: «أنشدني أبو نصر سهل بن المرزبان، فيما أنشدنيه من النتف التي استفـادها ببغداد وأتحفني من اللطائف التي استصحبها منها للزاهي»[7]، ومن صور التقصي والحرص على جمع المعلـومات ممن

---

(1) الموازنة 1/ 7.

(2) الحيوان 3/ 402ـ403.

(3) تاريخ بغداد 12/ 407.

(4) دمية القصر 1/ 359 - 360.

(5) خريدة القصر (قسم العراق) الجزء الرابع 1/ 24.

(6) السابق نفسه 1/ 151.

(7) يتيمة الدهر 1/ 249.

لهم صلة بالأديب أو الشاعر، ما يذكره العماد الأصفهاني من كثرة سؤال الناس عن ترجمة أحد الأدباء: «كنت أسمع التجار من أهل مصر وغيرهم من أهل الشام يصفونه ويطرونه، فإذا استنشدهم أحد شعره قالوا: ما نحفظه . . . حتى أنشدني الشريف أحمد بن حيدرة الزيدي الحسيني شعره»[1]، وقد يعمد المؤلفون إلى السفر إلى البلدان التي فيها الأدباء ويسألون من يترجمون له أو من يعرفهم ويدونون ما يسمعون، من ذلك ما فعله البيهقي في ترجمته لأحد الأدباء: «وكنت أسأل لما جئت إلى بغداد عنه، فما يعرفه أحد، حتى أنشدني بعض النصارى العطارين ببغداد، وكنت جالساً على باب دكانه، وذكر أنه كان شيخاً إسكافياً ببغداد وواسط»[2]، ومثل هذا كان العماد الأصفهاني يفعل فيرحل ويسأل ويدون، حتى يتم كتابه، يقول: «سألت بدمشق سنة إحدى وسبعين وخمسمائة عند شروعي في إتمام هذا الكتاب، عمن بها من الشعراء وذوي الآداب فذُكر لي فتيان منهم . . . »[3]، وهكذا فإن المصادر الشفهية كثيرة، سواء ما أخذ عن الأفراد أو الجماعات في المجالس، أو الرحلة لسؤال أديب أو شاعر، أو من يعرف عن هذا وذاك. وفي هذا دلالة واضحة على التثبت والتوثيق والإخلاص في العلم والبذل في سبيله.

أما الضرب الثاني من الأصول فهو الأخذ عن المصادر المدونة، سواء أكانت كتباً أم مجاميع شعرية، أم رسائل أم رقاعاً، أم تعليقات على حواشي الكتب. فمن المصادر:

مجاميع شعرية كان يحرص الممدوحون من الأمراء وذوي السلطان، أو أفراد حاشيتهم على جمعها وتدوينها، فيستقي منها المؤلفون ما ينفعهم من أشعار في تآليفهم وتراجم من يترجمون لهم، يقول العماد الأصفهاني إن الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة قال له يوماً: «قد جمعت من القصائد التي مُدِحْتُ بها ما يزيد على مائتي ألف بيت، وكان كل سنة يحمل منها مجلداً»[4]، ويقول أيضاً في ترجمة أحد الأدباء: «ونقلت من مجموع قصائد في مدح جمال الدولة في الأيام المسترشدية»[5]، وقد يختار من مجموع شعر ويلتقط منه بقدر ما يسعفه الوقت، يقول الباخرزي في ترجمة أبي الفرج علي بن الحسين

---

(1) خريدة القصر (قسم مصر) 1/ 238.

(2) وشاح الدمية 19 ب مخطوط عن منهج البحث الأدبي عند العرب ص 82.

(3) خريدة القصر (قسم الشام) 1/ 247-248.

(4) خريدة القصر (قسم العراق) 1/ 98.

(5) السابق نفسه 2/ 205.

الكرجي: «رأيت له ديوان شعر كبير الحجم، فاخترت منه هذه الأبيات على عجلة مني، وأنا مستوفز لبعض نهضاتي»[1].

هذه المجاميع المعروفة كان المؤلفون يرجعون إليها وينقلون منها، وهناك مجاميع شعرية أخرى مجهولة لم يذكر اسم المجموع أو اسم جامعها، كانت مصدراً من مصادر المؤلفين، من ذلك ما يشير إليه السراج الوراق: «وجدت بخط في مجموع عتيق...»[2]، ويقول الصلاح الصفدي: «رأيت في بعض المجاميع الأدبية إذ السلطان صلاح الدين قال يوماً للقاضي الفاضل...»[3].

وكانت دواوين الشعراء من المصادر الأصيلة لدى المؤلفين، وكانوا يحرصون على استحضار هذه الدواوين وانتقاء أجودها روايةً، وبخاصة ما كان بخط أصحابها، والنقل عن الدواوين التي بخط مؤلفيها، من أعلى المصادر وأوثقها، يقول الثعالبي إن أبا المحاسن سعد بن منصور كتب إليه جزءاً من شعره بخطه، والثعالبي يحتفظ به[4]، ويقول في ترجمة المأموني: «رأيت المأموني ببخارى سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة... وسمعت منه قطعة من شعره، ونقلت أكثره من خطه»[5]، وكانوا حين يأخذون عن دواوين الشعراء ينتقون أحسن النسخ وأوثقها، وإذا وجدوا خلافاً في رواية أو قراءة، رجعوا إلى نسخ أخرى ليتثبتوا ويتحروا الصواب، أي أنهم يقومون بتحقيق الرواية على أكثر من نسخة، وهذا ما فعله الآمدي في شعر أبي تمام، إذ يقول: «وكنت أظن أبا تمام على هذا نظم الشعر، وأن غلطاً وقع في نقل البيت حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولي وأضرابه، فوجدت البيت في غير نسخة مثبتاً على هذا الخطأ»[6].

وقد يكون للشاعر ديوان مجموع، فيعمد المؤلف إلى جمع أشعاره المتفرقة في مجموع، ثم يفيد منه في كتابه، فكأنه يصنع له ديواناً، ثم يجعله مصدراً من مصادره، وهذا ما فعله الثعالبي في شعر اللحام، إذ يقول: «ولم أرَ للحّام ديوان شعر مجموعاً، فعنيت

---

(1) دمية القصر 1/ 569.

(2) مصارع العشاق 2/ 96.

(3) الغيث المسجم 1/ 94.

(4) تتمة اليتيمة 1/ 144.

(5) يتيمة الدهر 4/ 171ـ172.

(6) الموازنة 1/ 205.

بجمع تفاريقه، وضم منتشره، ثم اخترت منه ما يصلح لكتابي هذا»[1]، أي كتابه يتيمة الدهر.

وقد لا يتيسر للمؤلفين ديوان مجموع، أو حتى قصائد في كتب الأدب وغيرها، فيعمدون إلى ما يجدونه من أشعار مكتوبة تركها الشعراء والأدباء المترجم لهم في درج[2]، فيحرص الباحث على السؤال عنها، والإفادة منها، نجد ذلك فيما يذكره العماد الأصفهاني: «ونقلت من درج بخط الصالح بن زريك قصيدة له أعارنيه ابن أخته، مما نظمه سنة خمس وخمسين، أولها. . . »[3] ويقول في ترجمة أديب آخر: «وأعطاني سديد الدولة الأنباري درجاً فيه هذه القصيدة في مدحه بخط الغزي»[4].

وقد يعثر الباحث على مسودات بخط الشاعر فيحرص على النقل منها، واعتمادها في كتابه، وهذا واضح في قول العماد الأصفهاني: «وناولني القاضي أبو اليسر الكاتب كراسة بخط جده أبي المجد من مسودات شعره، كتبها وقد أناف على الثمانين»[5]، ويقول عن شعر الهيتي أيضاً: «ثم وقعت بيدي مسودات من شعر الهيتي بخطه عند وصولي إلى مصر، مما قاله بها وبالشام، فنقلت منها»[6].

ولم يكتف المؤلفون بما يجدونه من مصادر بين أيديهم، بل كانوا يكتبون إلى العلماء، فيسعف بعضهم بعضاً بما لديه من علم أو شعر أو خبر، وكانت هذه الرسائل من مصادر بحثهم، يتضح هذا في قول ابن الجراح في ترجمة الخريمي: «وكتب اليَّ الكراني قال: حدثني الجاحظ قال: قيل لإسحاق بن حسان الخريمي: مديحك لأبي الهيذام، وعثمان بن عمارة. . . أجود من تأبينك إياهم»[7]، وكذلك نجد لدى أبي الطيب اللغوي الذي يذكر معلومات أدبية وردته في رسالة من الهزاني: «ومما كتب إليَّ أبو

(1) يتيمة الدهر 4/ 102.
(2) الدرج: الورق المستطيل المركب من عدة أوصال. (صبح الأعشى 1/ 138).
(3) خريدة القصر (مصر) 1/ 178.
(4) خريدة القصر (قسم الشام) 1/ 23.
(5) السابق نفسه 2/ 11.
(6) المصدر نفسه 1/ 232.
(7) الورقة ص 110.

روق الهزاني البصري قال: أخبرنا الرياشي عن ابن مناذر قال: قال أبو عمرو. . .»[1].

وفي المؤلفات الكبيرة التي تتصل بمعلومات في بلدان متباعدة، كان المؤلفون يراسلون من لديهم المعلومات ويستقصون أخبار من يترجمون لهم. من ذلك، ما فعله أحمد بن محمد القرشي الغرناطي حين عزم على تأليف كتاب في معاصريه من أهل المشرق والمغرب، فقد كتب ـ وهو المغربي ـ إلى بلاد المشرق للتطلع على ذلك وبذل ما في وسعه[2]. وقد يبادر العلماء بتقديم معلوماتهم ويراسلون المؤلف حين يعلمون بعزمه على تأليف كتاب، وفي هذا يقول ابن الأبار في ترجمة ابن بشكوال: «وكان أبو الفضل بن عياض، وأبو محمد الرشاطي، وناهيك بهما، يكاتبانه بما يعثران عليه ويفيدانه بما يقع إليهما من أسماء الرجال والرواة غرباً وشرقاً، فاتسعت فائدته وعظمت منفعته»[3].

ومعنى هذا أن الباحث كان يسعى إلى جمع مادته، ويحرص على الحصول عليها ببذل الجهد والسؤال والسفر والمراسلة، ويتحرى ويتقصى الأخبار والأشعار، وينقل كل ما توصل إليه أو أعانه فيه العلماء الآخرون، بما يقدمونه من علم وخبر وشعر ورواية، ولم يكن التوصل إلى الأصول أمراً هيناً وعملاً سهلاً، وبذلك الجهد الكبير كان يتجمع لدى المؤلفين من الكتب والدواوين العشرات وأحياناً المئات، فتكون هذه الكتب مادة التأليف ومصدر الدراسة، وقد يبلغ بنا العجب حداً من عدم التصديق مما كان يتحصل عليه المؤلفون من الكتب والدواوين، وما يكمن خلف هذه الكثرة من الجهد والصبر والمشقة، سواء في الحصول على الأصول أو الإفادة منها، والبحث فيها، من ذلك ما يخبرنا به المرزباني من أنه لما ألف كتابه معجم الشعراء جمع دواوين قريب من ألف شاعر[4]. وفي خبر عن الصاحب بن عباد أنه لما صنف كتابه في الوقف والابتداء كان ذلك في عنفوان شبابه، فأرسل إليه أبو بكر الأنباري وقال: «إنما صنفت كتاب الوقف والابتداء بعد أن نظرت في سبعين كتاباً يتعلق بهذا العلم، فكيف صنفت هذا الكتاب مع حداثة سنك؟ فقال الصاحب للرسول: قل للشيخ، نظرت في النيِّف

(1) مراتب النحويين ص14.

(2) عنوان الدراية ص 347.

(3) التكملة لكتاب الصلة 1/ 306.

(4) الإبانة عن سرقات المتنبي ص23.

والسبعين التي نظرت فيها، ونظرت في كتابك أيضاً»[1].

التحصيل (التقميش):

وقد اصطلحوا على إطلاق كلمة (التحصيل) على جمع المعلومات ونقلها من المصادر، سواء أكانت هذه المصادر شفوية أم تحريرية، وأقوال المؤلفين واضحة في هذه التسمية، من ذلك ما يقوله الباخرزي في ترجمة أحد الشعراء: «وكنت عثرت بنبذ من أشعاره فصرفت وجه الهمة إلى تحصيل أخوات لها في القيمة»[2]، وترد كلمة التحصيل أيضاً عند ياقوت الحموي في وصف كتابه معجم الأدباء، معتزاً به، واصفاً الجهد الذي بذله في سبيله: «واعلم أنني لو أعطيت حمر النعم وسودها، ومقانب الملوك وبنودها، لما سرني أن ينسب هذا الكتاب إلى سواي، وأن يفوز بقصب سبقه إلاي، لما قاسيت في تحصيله من المشقة»[3]، ويتضح في هذا النص أن التحصيل هو جمع المعلومات الشفوية والتحريرية، ويوضح الصفدي أن التحصيل لا يقتصر على المكتوب، بل يشمل المسموع أيضاً، وهذا ما يتضح في قوله يصف أحد العلماء: «سمع الحديث الكثير في صباه وحصل أكثر مسموعاته وكتبها بخطه، وكتب كثيراً من دواوين المحدثين وكتب الأدب»[4].

وهناك اصطلاح آخر ورد عند القدماء هو (التقميش)، والقمش في اللغة: جمع الشيء من هنا وهنا، وكذلك التقميش، وقال الليث: القمش «جمع القماش، وهو ما كان على الأرض من فتات الأشياء»[5]، وجاء هذا الاصطلاح في التراث عند الرازي في قوله: «إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدَّثت ففتش»[6]، وقد دعا أسد رستم، وهو أول من كتب في المنهج العربي من المعاصرين، إلى إطلاق هذه التسمية على عملية الجمع «إحياءً لذكرى الرازي، واعترافاً بجهود المحدثين وفضلهم في علم التاريخ، نرى من

---

(1) نزهة الألباء ص 240.

(2) دمية القصر 326/1.

(3) معجم الأدباء 11/1.

(4) الوافي بالوفيات 147/4.

(5) اللسان: قمش.

(6) مقدمة ابن الصلاح ص 253.

الـــواجب أن نسمي أولى خطــوات المؤرخ المدقــق المنقب التقميش»[1]. إلا أن أحمد النجدي وهــو أول من كتب كتاباً عن المنهج عنــد القدماء من المعــاصرين يفضل كلمة التحصيل لما فيها من دلالة أوسع من كلمة التقميش[2]، وعندي أن كلا المصطلحين: التقميش والتحصيل يؤديان الغرض المطلوب مــن جمع الأصول والرجوع إليها، ولا بأس أن يشيع استعمالهما، ويكفي أن يذكرهما العلماء من السلف.

آداب البحث عند ابن جماعة والعلموي

حين كثر التأليف عند القدماء، وتقومت طرائقه، وأصبحت له أسس ومناهج، عمــد بعض المؤلفين إلى استخــلاص قــواعــد وآداب في البحث والتأليف، تشمل أدب البحث والباحث، ومن هــؤلاء المؤلفين الجيدين ابن جماعة بدر الدين محمــد بن ابراهيم المتوفى سنة ٧٣٣ هـ الذي ألف كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم)[3] والشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العلمــوي المتوفى في دمشق سنة ٩٨١ هـ الذي ألف كتابه الموسوم بـ (المعيد في أدب المفيد والمستفيد)[4]، وهذا الكتاب اختصار لكتاب آخر هو (الدر النضيــد) للبدر الغزي المتوفى سنة ٩٨٥ هـ، وهــو معاصر للعلموي[5]، وقد عالج العلموي في الباب السادس من كتابه عدداً من المسائل (في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلــق بتصحيحها وضبطها ووصفها وعملها وشرائهــا وعاريتها ونسخها وغير ذلك)[6]، وهذا الفصل عند العلموي لا يختلف كثيراً عن الباب الرابع في كتاب ابن جماعة الذي أجمل بعــض المسائل وحذف أخرى[7]، على أن كتاب العلموي المتأخــر قــد جمع الأفكــار التي جــاءت عند مــن سبقه واستقصــاهــا ونظمهــا وأحسن

(1) مصطلح التاريخ ص 3.

(2) منهج البحث الأدبي عند العرب ص 103 - 104.

(3) طبع في حيد آباد ـ الهند سنة 1353 هـ.

(4) طبع بمطبعة الترقي في دمشق سنة 1349 هـ.

(5) وقد أفاد العلموي كذلك من الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 هـ الذي عالج الموضوع ذاته في كتابه تقييد العلم (طبع بتحقيق يوسف العش طبعه العهد الفرنسي بدمشق سنة 1949 م) وكذلك أفاد العلموي من جماعة من العلماء يذكرهم كالعراقي والنووي وعياض ابن الصلاح.

(6) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 130.

(7) تذكرة السامع والمتكلم ص 163 - 193.

عرضها، وهي تمثل البحث العلمي الإسلامي في فروعه وموضوعاته، وأدون هنا الباب السادس من كتاب العلموي في آداب البحث والباحث، وسأجعل إضافات ابن جماعة مع النص بين قوسين[1].

المسألة الأولى: [تحصيل الكتب]

يقول العلموي[2]: ينبغي لطالب العلم أن يعتني بتحصيل الكتب المحتاج إليها في العلوم النافعة ما أمكنه، شراءً أو إجارة أو إعارة لأنها آلة التحصيل، ولا يجعل تحصيلها وجمعها وكثرتها حظه من العلم، ونصيبه من الفهم (كما يفعله كثير من المتحلين للفقه والحديث)[3]، وقد أحسن القائل:

إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفعُ[4]

وإن أمكنه تحصيلها شراء فلا يشتغل بنسخها، لأن الاشتغال أهم من النسخ، ولا يرضى بالاستعارة مع إمكان تحصيله ملكاً أو إجارة، (ولا ينبغي أن يشتغل بدوام النسخ إلا فيما يتعذر عليه تحصيله لعدم ثمنه أو أجرة استنساخه، ولا يهتم المشتغل بالمبالغة في تحسين الخط، وإنما يهتم بصحيحه وتصحيحه)[5].

المسألة الثانية: [إعارة الكتب]

يستحب إعارة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضرر منه بها، وكره إعارتها قوم، والأول هو الأصح المختار لما فيه من الإعانة على العلم، مع ما في مطلق الإعارة من الفضل والأجر، روينا عن وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب، وعن سفيان الثوري: من بخل بالعلم ابتُلي بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت فلا ينتفع به، أو تذهب

---

(1) سبق أن نقل روزنتال الباب السادس من كتاب العلموي وعلق عليه مع إشارات لابن جماعة في كتاب: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص 28 - 48. وقد أفدنا منه وأشرنا إليه.

(2) راجع المعيد في أدب المفيد ص 130 - 139.

(3) ابن جماعة ـ تذكرة السامع ص 164، وكل ما سيرد بين قوسين في الأصل إضافات من ابن جماعة.

(4) البيت في الحيوان للجاحظ 30/1 لابن يسير، وانظر سمط اللآلي 514/1.

(5) تذكرة السامع ص 165.

كتبه. وقال رجل لأبي العتاهية: أعرني كتابك، فقال: إني أكره ذلك، فقال: أما علمت أن المكارم موصولة بالمكاره؟ فأعاره.

وكتب الشافعي إلى محمد بن الحسن رضي الله عنهما:

قولا لمن لم ترَ عيْـ	ـنا من رآهُ مثله
ومن كأنَّ من رآ	هُ قد رأىٰ مَنْ قبله
العلم ينهىٰ أهله	أنْ يمنعوهُ أهله
لعله يبذله	لأهله لعلّه[1]

وإذا استعار كتاباً فلا يبطىء به من غير حاجة (وينبغي للمستعير أن يشكر للمعير ذلك ويجزيه خيراً)[2]، وإذا طلبه المالك فيحرّم عليه حبسه[3]، ويصير غاصباً له، وقد جاء في ذمّ الإبطاء بردّ الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة نظماً ونثراً، رويناها في كتاب الخطيب «الجامع لأخلاق الراوي والسامع»، منها عن الزهري: إياك وغلول الكتب، وهو حبسها عن أصحابها، قال الخطيب: وبسبب حبسها امتنع غير واحد من إعارتها.

المسألة الثالثة: [إصلاح الكتب وآداب القارىء]

لا يجوز أن يُصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه، قلت: وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوطاً أو ملحوناً فليصلحه، غاية ما في الباب إن لم يكن خطه مناسباً[4]، فليأمر من يكتب ذلك بخط حسن، ولا يحشيه، ولا يكتب شيئاً في بياض فواتحه أو خواتمه، إلاّ إذا علم رضى صاحبه (وهو كما يكتبه المحدِّث على جزء سمعه أو كتبه ولا يسوده)[5]، ولا يُعيره غيره، ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز شرعاً، ولا ينسخ منه بغير

---

(1) في التذكرة بيتان فقط هما الأول والثالث، وتنسب الأبيات لمنصور بن اسماعيل الفقيه، ينظر الشريشي ـ شرح المقامات 139/2 وابن العماد ـ شذرات الذهب 324/1.

(2) التذكرة ص 168.

(3) بقية المسألة الثانية لم يذكرها ابن جماعة.

(4) أي خط المصلح.

(5) التذكرة ص 169.

إذن صاحبه، فإن كان الكتاب وقفاً على من ينتفع به غير معيَّن، فلا بأس بالنسخ منه مع الاحتياط، ولا بإصلاحه ممن هو أهل لذلك، وحسن أن يستأذن الناظر فيه، وإذا نسخ منه بإذن صاحبه أو ناظره فلا يكتب منه والقرطاس في بطنه أو على كتابته، ولا يضع المحبرة عليه، ولا يمرّ بالقلم الممدود فوق كتابته)[1]، وأنشد بعضهم:

أيها المستعير مني كتاباً ... إرضَ لي فيه ما لنفسك ترضى

وإذا نسخ[2] من الكتاب أو طالعه، فلا يضعه مفروشاً على الأرض، بل يجعله مرتفعاً، (بل يجعله بين كتابين أو شيئين أو كرسي الكتب المعروف كيلا يسرع تقطيع حبله)[3]، وإذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على شيء مرتفع غير الأرض لئلا تندى فتبلى، ويراعى الأدب في وضعها باعتبار علومها، فيضع الأشرف أعلى الكل، فإن استوت كتب في فن فليراع شرف المصنف فيجعله أعلى، وليجعل المصحف الكريم أعلى الكل، والأولى أن يكون في خريطة ذات عروة في مسمار ونحوه، في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس، ثم كتب الحديث الصرف كالبخاري ومسلم، ثم تفسير القرآن، ثم تفسير الحديث، ثم الفقه، ثم أصول الدين، ثم أصول الفقه، ثم النحو والتصريف، ثم أشعار العرب، ثم العروض وما في معناه، ونحو ذلك، (فإن استوى كتابان في فن أعلي أكثرهما قرآناً أو حديثاً، فإن استويا فبجلالة المصنف، فإن استويا فأقدمهما كتابة أو أكثرهما وقوعاً في أيدي العلماء والصالحين، فإن استويا فأصحهما)[4]، ولا يضع ذوات القطع الكبير فوق ذوات القطع الصغير كيلا يكثر تساقطها، وينبغي أن يكون اسم الكتاب عليه في حَرْف عَرْضِه، ويجعل رؤوس الترجمة إلى مردّ الجلد المقابل للسان، لئلا تصير الكتابة معكوسة.

ويُراعى في صفّ الكتب حسن الوضع، بأن يجعل الحبكة في ناحية، والمجلد الآخر يجعل حبكته في الناحية الأخرى، فتكون الكتب قائمة بلا اعوجاج، وإلا فيتعوّج الصف ضرورة، لأن جهة اللسان من كل كتاب أعلى من جهة الحبكة، لأن جهة

---

(1) تذكرة السامع ص 169.

(2) من هنا تبدأ المسألة الثالثة عند ابن جماعة.

(3) تذكرة السامع ص 170.

(4) تذكرة السامع ص 171.

الحبكة مضغوطة مقموطة، ولا يجعل الكتـاب خزانة للكراريس وغيرها، ولا مخدة، ولا مروحة، ولا مستنداً، ولا متكئاً، ولا مقتلة للبق، ولا يطـوي حاشية الورقة وزاويتها كما يفعله كثير من الجهلـة، (ولا يُعلِّم بعود أو شيء جاف، بل بورقـة أو نحوها)[1]، وإذا ظفر فـلا يكبس ظفـره بحيث يهشم الورقـة ولو مـآلاً. وإذا استعار كتـاباً[2] فينبغي أن يتفقده عند إرادة أخذه ورده مـن ورقة محتاج إليها ونحوها، وإذا اشترى كتـاباً نظر أوله وآخره ووسطه وترتيب أبوابه وكراريسه، واعتبر صحته. ومما يغلب على الظن في صحته ما أشار إليه الشافعي أن يرى فيه إلحاقاً أو إصلاحـاً، فإنه شاهد له بالصحة (إذا ضاق الزمان عن تفتيشه)[3]، قال بعضهم: لا يُضيء الكتاب حتى يظلم، يريد إصلاحه.

المسألة الرابعة[4]: [كيفية النسخ وآدابه]

إذا نسخ شيئـاً من كتب العلم الشرعيـة، فينبغي أن يكون على طهـارة، مستقبل القبلة، طـاهر البـدن والثياب والحبر والـورق. ويبتديء كل كتـاب بكتابـة «بسم الله الرحمن الرحيم»، وإن كـان مصنفه تركها كتابة فليكتبهـا هو، ثم ليكتب: قال الشيخ، أو قال المصنف، ثم يشرع في كتـابة ما صنفـه المصنف، وإذا فرغ من كتابـة الكتاب أو الجزء فليختم الكتابـة بالحمدلـة والصلاة على رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وليختم بقوله: آخـر الجزء الأول أو الثاني مثلاً، ويليه كـذا وكذا إن لم يكن أكمل الكتاب، فإن أكمله فليقل: تم الكتاب الفلاني، ففي ذلك فوائد كثيرة.

وكلما كتب اسم الله تعالى أتبعه بالتعظيم مثل: تعالى، أو سبحانه، أو عزّ وجل، أو تقـدّس، أو تبـارك، ويتلفظ بـذلك. وكلما كتب اسم النبيّ صلى الله عليـه وسلم، كتب بعده الصلاة عليه والسلام (ويصلي هو عليه بلسانه أيضاً)[5].

وجـرت عادة السلف والخلف بكتـابـة صلى الله عليه وسلم، ولعلّ ذلك لموافقـة

---

(1) السابق ص 172.

(2) بدء المسألة الرابعة عند ابن جماعة ص 172.

(3) ابن جماعة ص 172.

(4) هي المسألة الخامسة عند ابن جماعة.

(5) تذكرة السامع ص 176.

الأمر في الكتاب العزيز في قوله : «صلوا عليه وسلموا»، ولا يختصر الصلاة في الكتابة، ولا يسأم من تكريرها (ولو وقعت في السطر مراراً)[1]، كما يفعله بعض المحرومين من كتابة صلعم، أو صلع، أو صلم، أو صم، أو صلسم[2]، فإن ذلك مكروه كما قال العراقي، (وكل ذلك غير لائق بحقه صلى الله عليه وسلم، وقد ورد في كتابة الصلاة بكمالها وترك اختصارها آثار كثيرة)[3]، ويقال إن أول من كتب (صلعم) قطعت يده، وأعلم أن أجر كتابة الصلاة بكاملها عظيم، وهو من أكبر الفوائد العاجلة، و إذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب رضي الله عنه، أو رضوان الله عليه، أو مرّ بذكر أحد من الأئمة، لا سيما الأعلام وهداة الإسلام كتب رحمه الله، أو رحمة الله عليه، أو تغمده الله برحمته، ولا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة، إلا تبعاً لاختصاص ذلك عرفاً وشرعاً بالأنبياء والملائكة عليهم السلام[4]، ومتى سقط من ذلك شيء فلا يتقيد به، بل يثبته مع النطق به. واختار أحمد بن حنبل إسقاط الصلاة والسلام والترضي والترحّم رواية مع نطقه بذلك. و إفراد الصلاة عن السلام مكروه، وعكسه كذلك، كما قال النووي.

المسألة الخامسة[5]: [صحة الكتاب وحسن خطه]

لا يهتم المشتغل بالمبالغة في حسن الخط، وإنما يهتم بصحته وتصحيحه، ويجتنب التعليق جداً، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها، والمشق: وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف، قال عمر رضي الله عنه: شرّ الكتابة المشق، وشرّ القراءة الهذرمة، وأجود الخط أبينه. ولا يكتب الكتابة الدقيقة لأنه ربما لم ينتفع به وقت حاجة الانتفاع به من كبر وضعف بصر. ثم محله فيمن عجز عن ثمن ورق، أو حمله في سفر، فيكون معه خفيف المحمل، فلا كراهة في ذلك ولا منع للعذر. والكتابة بالحبر أولى من المداد كما

---

(1) تذكرة السامع ص 176.

(2) المختصر الأخير ليس لدى ابن جماعة.

(3) ابن جماعة ص 176.

(4) ما بعد هذا ساقط من ابن جماعة.

(5) من هنا تبدأ المسألة السادسة عند ابن جماعة، وعبارة العلموي الأولى في المسألة الخامسة يذكرها ابن جماعة في المسألة الأولى، وما تبقى من المسألة الخامسة مختصر جداً عند ابن جماعة.

مرّ[1]، وينبغي ألاّ يكون القلم صلباً جداً فيمنع سرعة الجري، ولا رخواً فيسرع إليه الحفى. قال بعضهم: إذا أردت أن تجوّد خطّك فأطل جلفتك وأسمنها، وحرّف قطّتك وأيمنها، ولتكن السكين حادة جداً لبراية الأقلام وكشط الورق، ولا تستعمل في غير ذلك، وليكن ما يُقطّ عليه القلم صلباً. وهم يحمدون القصب الفارسي جداً، والآبنوس الصلب الصقيل، ويُراعى من آداب الكتابة ما ورد عن بعض السلف، فعن معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معاوية، ألِقْ الدواة، وحرف القلم، وانصب الباء وفرّق السين، ولا تعوّر الميم، وحسّن الله، ومدّ الرحمان، وجوّد الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكر لك. وعن زيد ابن ثابت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كتبت بسم الله الرحمن الرحيم فبيّن السين فيه. والأحاديث في ذلك كثيرة، وأقوال السلف فيه شهيرة. وعن جابر رضي الله عنه: إذا كتب أحدكم كتاباً فليُتْرِبه فإنه أنجح للحاجة. وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صلّى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب.

المسألة السادسة[2]: [ما يضاف للفظ الجلالة]

كرهوا في الكتابة فصل مضاف اسم الله تعالى منه، كعبد الله أو عبد الرحمن أو رسول الله، فلا يكتب عبد أو رسول آخر السطر، والله أو الرحمن أول السطر الآخر، لقبح صورة الكتابة[3].

المسألة السابعة: [المقابلة والشكل والنقط]

عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به، فالمقابلة متعيّنة للكتاب الذي يرام

(1) العلموي ص 101.

(2) لم يذكر ابن جماعة هذه المسألة، ومن المسألة السادسة إلى العاشرة يختلف ابن جماعة والعلموي اختلافاً كبيراً.

(3) لم يذكر روزنتال بقية هذه المسألة لأنها تعنى بموضوع واحد هو الفصل بين العبارة الواحدة، مثال ذلك «ساب النبيّ كافر» فإن الكاتب يجب ألا يبدأ سطراً جديداً بكلمة النبي فتصبح «النبي كافر» وهذا كفر. ينظر مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص 41.

النفع به. قال عروة بن الزبير لابنه هشام، رضي الله عنهم: كتبت؟ قال: نعم. قال: عرضت كتابك؟ أي على أصل صحيح، قال: لا، قال: لم تكتب. وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير: من كتب ولم يعارض، أي يقابل، كمن دخل الخلاء ولم يستنج. وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ، فينبغي أن يعجم المعجم، ويشكل المشكل، ويضبط الملتبس، ويتفقد مواضع التصحيف، أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتني به لعدم الفائدة، فإن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس والمشتبه. ومن كلام بعض البلغاء: إعجام الخط يمنع من استعجامه، وشكله من إشكاله. وقال بعضهم: رب علم لم تعجم فصوله فاستعجم محصوله، وقيل: ينبغي الإعجام والشكل للمكتوب كله، المُشْكِل وغيره، لأجل المبتدىء في ذلك الفن. وصوّبه القاضي عياض لأن المبتدىء لا يميز ما يشكل مما لا يشكل، ولا صواب الإعراب من خطئه، ولأنه ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مشكلاً عند آخرين، بل ربما يظن لبراعته المشكل واضحاً، ثم قد يشكل عليه بعد، وربما وقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفاً على إعرابه كحديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، فالجمهور كالشافعية والمالكية وغيرهما لا يوجبون ذكاته، بناء على رفع ذكاة أمه بالابتدائية والخبرية، وهو المشهور بالرواية، والحنفية وغيرهم يوجبونها على نصب (ذكاة) الثانية على التشبيه، أي يُذَكَّى مثل ذكاة أمه...

وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الاسماء، إذ لا يدخلها قياس، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها، وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في الكتاب وبيانه في الحاشية قبالته فعل، لأن الجمع بينهما أبلغ في الإبانة، وإذا كتب كلمة مشكلة من القلم لسواد كثير فيه ونحوه أوضحها في الحاشية وكتب فوقها «بيان» أو«ن». وله أن يكتبها في الحاشية بصورتها، وله أن يكتبها مقطعة الأحرف بالضبط ليأمن اللبس والاشتباه، وله أن يضبطها بالحروف كقوله: بالحاء المهملة، والدال المهملة، والتاء المثناة، والثاء المثلثة، ونحو ذلك، كما جرت عادة السلف في ذلك. ومما يلتحق بضبط المعجم أن يكتب في باطن الكاف المعلقة كافاً صغيرة، أو همزة، وفي باطن اللام هكذا «لام»، ولا يكتب صورة لام هكذا «ل».

المسألة الثامنة : [علامات التصحيح والشك]

ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب، وهو في محل شك عند مطالعته، أو تطرق احتمال «صح» صغيرة. ويكتب فوق ما وقع في التصنيف، أو في النسخ وهو خطأ «كذا» صغيرة، أي هكذا رأيته، ويكتب في الحاشية «صوابه كذا» إن كان يتحققه، أو «لعله كذا» إن غلب على ظنه أنه كذلك، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه «ضبّة»، وهي صورة رأس صاد مهملة مختصرة من صح هكذا «صـ»، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى «صح»، وإلا كتب الصواب في الحاشية كما تقدم. قيل: وأشاروا بكتابة الصاد أولاً إلى أن الصحة لم تكمل، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه متثبت في نقله غير غافل، فلا يظن أنه غلط فيصلحه، وقد تجاسر بعضهم فغيَّر ما الصواب إبقاؤه، والله أعلم.

المسألة التاسعة : [إصلاح الخطأ]

إذا وقع في الكتاب زيادة، أو كُتب فيه شيء على غير وجهه، تخير فيه بين ثلاثة أمور، **الأول**: الكشط، وهو سلخ الورق بسكين ونحوها، ويُعَبَّر عنه بالبَشْر وبالحك، وسيأتي أن غيره أولى منه، لكن هو أولى في إزالة نقطة أو شَكْلَة. **الثاني**: المحو، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن، وهو أولى من الكشط. قال ابن الصلاح: وتتنوع طرقه. **الثالث**: الضرب عليه، وهو أجود من الكشط والمحو، لا سيما في كتب الحديث. وعن بعضهم: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين في مجلس السماع، لأن الروايات مختلفة، فعسى أن يبشر شيئاً يكون صحيحاً فيحتاج إلى إثباته ثانياً.

وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة، **أحدها**: أن يصل بالحروف المضروب عليها ويخلط بها خطاً ممتداً. **ثانيها**: أن يجعل الخط فوق الحروف منفصلاً عنها منعطفاً طرفاه على أول المُبْطَل وآخره كالباء المقلوبة، ومثاله هكذا: ┌──┐. **ثالثها**: أن يكتب لفظة «لا»، أو لفظة «من» فوق أوله، ولفظة «إلى» فوق آخره، ومعناه: من هنا ساقط إلى هنا. **رابعها**: أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة، ومثاله هكذا: (   ). **خامسها**: أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفراً، وهو دائرة صغيرة سميت

بذلك لخلو ما أشير إليه بها من الصحة، كتسمية الحُسَّاب لها بذلك، لخلو موضعها من عدده، ومثاله هكذا (O). وإذا تكررت كلمة أو كثر سهوٌ ضرب على الثانية لوقوع الأولى صواباً في موضعها، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة، وأدل على القراءة. وكذا إذا كانت الأولى آخر السطر، فإن الضرب عليها أولى صيانة لأول السطر. وبالجملة فصيانة أول السطور وآخرها متعين، إلا أن مراعاة أولها أولى. وإذا كان المكرر مضافاً، ومضافاً إليه، أو موصوفاً وصفة، أو مبتدأ وخبراً، أو متعاطفين، فمراعاة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كانا آخر سطر كيلا يفرق بين شيئين بينهما ارتباط، إذ أن مراعاة المعاني أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط، قاله القاضي عياض. وإذا صحح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة، علَّم على موضع وقوفه بـ «بلغ»، أو «بلغ العرض» أو غير ذلك مما يفيد معناه. فإن كان ذلك في سماع الحديث كتب «بلغ في الميعاد الأول»، والثاني إلى آخرها، فيعين عدده، فإنه مفيد جداً.

المسألة العاشرة: [الاختصارات والرموز]

وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة، لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجَّحوا الدائرة على غيرها، وعليها عمل غالب المحدثين، وصورتها هكذا: O. وجرت عادة المحدثين باختصار ألفاظ في كتبهم، فمن ذلك «حدثنا» اختصرها بعضهم على «ثنا»، وبعضهم على «نا»، وبعضهم على «دثنا». ومن ذلك «أخبرنا» اختصرها بعضهم على «أنا» وبعضهم على «أرنا»، وبعضهم على «ابنا». ومن ذلك «حدّثني» اختصرها بعضهم على «ثني» وبعضهم على «دثني». وأما «أخبرني» و«أنبأنا» و«أنبأني» فلم يختصروها. ومن ذلك «قال» الواقعة في الإسناد بين رواية اختصرها بعضهم قافاً مفردة، هكذا «ق». وقد جمعها بعضهم بما يليها هكذا «قثنا»، يعني: قال حدثنا. قال العراقي: وهو إصلاح متروك. ومن هذا القبيل لا يوجد في كتب الأعاجم من اختصار المطلوب على «المط». واختصار محال على «مح»، وباطل على «بط»، وحينئذ على «وح»، وفحينئذ على «فح»، وإلى آخره على «إلخ». والمصنف على «المصـ»، ونحو ذلك. ومن ذلك ما يختصر جمعه مع النطق به كلفظ «يحدِّث» في قولهم في الإسناد سمعت فلاناً عن

فـلان فتقـول: يحدِّث عن فـلان وهـو كثير. ومن ذلك لفظـة «قـال» إذا كـررت كما في صحيح البخاري: ثنـا صالح بن حبـان، قال قال عـامر الشعبي، فتحـذف إحداهما خطأً لا نطقاً، نبه عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري وقلَّ من نبّه عليه، والله أعلم.

ومن ذلك ما يختصر بعضه وينطق بالبعض الباقي على صفته، والمشهور منه حاء التحـويل عند انتقـال من سنـد إلى غيره، فيكتب هكذا: «ح» مفـردة مهملة مقصـورة لفظـاً، وهي مختصرة من تحويل، أي من سند إلى سنـد آخر. وقيل مختصرة من حـائل، لأنها حالت بين الإسنادين، وقيل: من قـولهم الحديث، وهو المنقول عن أهل المغرب، وقيل من صح. قـال ابن الصـلاح: وقـد كتب مكـانها بـدلاً عنهـا «صح» صريحة، واختلف في النطق بها. فالأصح أنه ينطق بها في القراءة كما كتبت كذلك مفردة، وقيل: لا ينطق بها، وقيل: ينطق بأصلهـا المختصرة منـه، وهـو الحديث، أو صح، فليعلم بذلك.

ومن ذلك مـا يختصر بعضـه ولا يتعين فيه قـراءة ذلك البعض ولا أصلـه، وهـو الرموز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب، كما يرسم كثير من كتب الحديث المختصرة. للبخاري «خ»، ولمسلم «م»، وللترمـذي «ت»، ولأبي داود «د»، وللنسائي «ن»، ولابن ماجة القزويني «جـه» أو «ق»، ولابن حبان «حب»، وللدارقطني «ط»، ونحو ذلك، وهو كثير.

ومن ذلك رمـز العجالـة والعمـدة لابن الملقن «ع»، ولـلإمام مـالك «م»، ولأبي حنيفة «ح»، ولأحمد «أ»، ونحو رموز الوجيـز والحاوي للأقوال والأوجه والمذاهب وغير ذلك وهي مشهـورة. ومن فعل شيئـاً من ذلك، أو من غيره في تأليف بيّن اصطـلاحـه فيه، ولا مشاحّة في الاصطلاح. فبيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها، وقد فعل ذلك جماعة مـن الأئمة لقصد الاختصار ونحوه والله أعلم. ولا بأس بحواشي الكتـاب من فوائد متعلقة بـه، ولا يكتب في آخره «صح» بل ينبه عليـه بإشارة للتخريج بالهندي مثلاً، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية «حـ». ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بـذلك الكتاب والمحل، مثل تنبيه على إشكال، أو احتراز أو رمز أو خطأ، ونحو ذلك. ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب ولا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول ونحو ذلك بالحمـرة، فإنه أظهر في البيـان وفي فواصل الكلام، ولـه في كتابة شرح ممـزوج بالمتن أن

يميز المتن بكتابته بالحمرة، أو يخط عليه خطاً منفصلاً عنه ممتداً عليه. والكتابة بالحمرة أحسن، لأنه قد يمزج بحرف واحد، وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح، فلا يوضح ذلك بالخط إيضاحه بكتابة الحمرة، ونحو ذلك كثير في كتب الفقه، وذلك ليسهل في المطالعة عند قصدها، والله تعالى أعلم[1].

صناعة التأليف

لا شك أن الناس يختلفون في طرائق تفكيرهم وأسلوب تناولهم للموضوعات، واختيارهم للأفكار وترتيبها والتأليف بينها، وبذلك تختلف طرائق التأليف. وقد تكونت بمرور الزمن خبرات ومهارات اكتسبها اللاحق عن السابق، وأصبح هنالك نظام عام وعرف عند المؤلفين، وخاصة بعد القرن الثاني، هذا النظام يمكن أن يلاحظ في الأساليب التي كانت تتبع في التأليف الذي أصبح فناً أو صناعة لها أسسها ووسائلها وآدابها. وقد سقطت إلينا من خلال كتب التراث بعض الإشارات إلى هذه الصناعة التي يحب المتأخرون أن يطلقوا عليها اسم (فن التأليف) من ذلك[2]:

المسوَّدة:

لم يكن من السهل أن تؤلف الرسالة أو الكتاب من أول وهلة، فلا بد من إعمال الفكر وإعادة النظر، ووجود نقص وثغرات وسهو ونسيان واستدراك، وحذف وإضافة، ولذلك لا بد أن تكون الكتابة الأولى مسوَّدة يليها التنقيح والتشذيب والتهذيب والتصويب، وقد ذكر المؤلفون هذه المسوّدات وأشاروا إليها، يقول ابن النديم إن لابن دريد «كتاب أدب الكاتب، على مثال ابن قتيبة، ولم يجرده عن المسودة، فلم يخرج منه شيء يعوّل عليه»[3]، ولا بد من إعادة النظر في المسودة وتنقيحها، ثم

(1) انتهى كلام العلموي في الباب السادس من كتاب المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص 130 - 139 طبعة دمشق 1349.

(2) ينظر منهج البحث الأدبي عند العرب الفصل الثامن وقد أفدنا من مصادره.

(3) الفهرست ص 67.

تبييضها، أو نقلها إلى البياض، كما يقولون، حتى يرضى مؤلفها فيدفعها إلى الناس، يقول الصفدي عن كتاب لابن سينا اسمه لسان العرب، بقي في المسودة: «وصنف الشيخ كتاباً سماه لسان العرب لم يصنف في اللغة مثله، ولم ينقله إلى البياض حتى توفي، ولم يهتدِ أحد إلى ترتيبه»[1].

وواضح أن المسودة قد تحوي كلاماً كثيراً فيه المعاد والمكرر والمتشابة والذي لا حاجة فيه، فيتناولها المؤلف بالحذف والشطب والتغيير، فيصغر حجم الكتاب ويصفو من الكثير قليل، وذلك ما نصّ عليه المرزباني في قوله: «سوّدت عشرة آلاف ورقة فصح لي منها مبيضاً ثلاثة آلاف ورقة»[2].

ومن الناس من يحرص على تدوين كل معلومة، والتكثر من الصفحات، فيعجبه ما كتب، ويطربه ما دوّن، وإن كان فيه المكرر والمعاد، وكما في هذا الزمان من يكدس المعلومات ويستكثر من الكلام، فيضن به عن الحذف والاختصار، فكذلك كان من القدماء مَنْ هذا شأنه، فجاءت كتبهم فيها كثير مما لا حاجة فيه من المعاد والمكرر والتفصيل الممل، وليس كل الناس وهب الذوق المنظم والفكر الناقد.

المبيضة:

يعاد النظر في المسودة مرة ومرات، وتقرأ قراءة ناقدة فينالها الحذف والتغيير والتبديل والزيادة والاستدراك، وإعادة الصياغة فكراً وأسلوباً ولغة، ويعتنى بالشكل والإعجام وذكر المصادر وبيان المقتبس من كلام الآخرين، وقد يعاد النظر في نظام الكتاب وتنسيقه وتبويبه وفق ما يستجد من معلومات، وما يضاف ويستدرك من علم وشاهد وخبر.

لغة الكتاب (الأسلوب):

وأول ما كانوا يهتمون به أن تكون لغة الكتاب سليمة فصيحة، تعلو على العامية

---

(1) الوافي بالوفيات 82/11أ مخطوط نقلاً عن منهج البحث الأدبي عند العرب ص 202.

(2) تاريخ بغداد 135/3 - 136.

وتبعد عن الغـريب والحوشي والتعقيد، وإن الإفهام والتوضيح هـو الغرض الذي يجب أن يسعى إليـه المؤلف، يقـول الكـلاعي في ذلك: «ومما يستحب في التـواليف البيـان والبسط»[1]، ويفصل هذا الأمـر ويوضحه الجاحظ إذ يقـول: «وليس الكتاب إلى شيء أحوج منه إلى إفهام معانيه، حتى لا يحتاج السامع لما فيه من الروية، ويحتاج من اللفظ إلى مقدار يـرتفع به عن ألفـاظ السفلة والحشـو، ويحطه من غـريب الأعراب، ووحشي الكـلام، وليس لـه أن يهذبـه جـداً وينقحـه ويصفّيـه ويـروقـه حتى لا ينطق إلا بلب اللب»[2]، وقـد امتـدح بعض المؤلفين أسلـوبـه بأنـه سهل منسبك بعيـد عن التعقيـد والإشكـال، يقول الشريشي واصفـاً شرحه للمقـامـات: «وسبكت العبارة عن المعـاني سبكـاً يـدل على الإلقـاء والإصغـاء، وهـذا الفضل وإن سبقني إليـه من تقـدمني من الشارحين قبلي، فلي فيه مزية إيراد اللفظ البعيـد عن الإشكال، والمطابقة بين الأقوال، وأرباب الأقوال»[3].

ومن المؤلفين من يكون بارعاً في تأليفـه، مجيداً في تصنيفه، يحسن عرض الأفكار، ويجيد الاختيـار، ولكن يقعد بـه أسلوبـه ولغته، لما فيـه من ضعف وركاكـة، وذلك ما أخذه علي بن عيسى الوزير على قدامة بن جعفر إذ يقول: «عرض عليَّ قدامة كتابه سنة عشرين وثلثمائة، واختبرته فوجدته قد بـالـغ وأحسن وتفرّد في وصف متون البلاغة. . . ولكني وجدته هجين اللفظ ركيك البلاغة في وصـف البلاغة، حتى كأن ما يصفه ليس ما يعرفه، وكأن ما يدل به غير ما يدل عليه»[4].

وعابوا على المؤلف أن يسقط في كلامـه لحن أو خطأ، وأوصوا الكاتب أن يتجنب ما لا يحسن، أو مـا يشك فيه، إلى ما يحسن ومـا يعرف من أسـاليب وعبارات، فإن في اللغـة سعة، وبـذلك يـوصي ابن حزم: «إني لأعجب ممن يلحن في مخاطبـة، أو يجيء بلفظة قلقة في مكاتبة، لأنـه ينبغي له إذا شك في شيء أن يتركه ويطلب غيره، فالكلام أوسع من هذا»[5]، وكذلك يـوصي ابن وهب الكتاب الذين لم تتقـوم لغتهم، ولم يتقنوا

---

(1) إحكام صنعة الكلام ص 233.

(2) الحيوان 89/1.

(3) شرح مقامات الحريري 7/1.

(4) الإمتاع والمؤانسة 145/2.

(5) جذوة المقتبس ص 126.

أصول النحو، أن يتجنبوا ما يشكل عليهم، ويدعوه إلى غيره من الكلام الواضح الميسور، يقول: «وينبغي لمن لم يقوَ في علم اللغة إذا وقع في كلامه ما لا يدري كيف إعرابه، أن يدعه ويجعل في مكانه ما يعرفه، فإن الكلام واسع ليس يضطر أن يأتي بذلك اللفظ بعينه، بل يجوز له أن يأتي بالمعنى الذي يريده بلفظ آخر أقل إشكالاً عليه»[1].

وقد أوصوا بترك الفضول وتجنب التكرار وخاصة في الكتب التعليمية التي يراد لها أن تحفظ، وأباحوا التكرار إذا كان الغرض منه الإفهام، والتفقه في المعنى، يقول الكلاعي: «ومما يستحب للمؤلف أن يتجنب تكرير المعنى واللفظ، لا سيما في الكتب الموضوعة للحفظ، وقد يستحبون التكرار فيما المرغوب فيه التفقه في معناه، والوقوف على حقيقته ومنحاه»[2].

الشكل والإعجام:

وقد حرص المؤلفون أن تكون عباراتهم سليمة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، ولذلك أوصوا أن تكون عباراتهم مضبوطة بالشكل ومعجمة، وخاصة في الموضوعات التي تحتاج إلى الضبط والتقييد، مثل النحو واللغة والشعر، يوضح ابن درستويه هذا الأمر فيقول: «واعلم أن من شأن أهل النحو والشعر والغريب تقييد كل كلمة على ما يستحق كل حرف منها، مبسوطاً ومركباً، واستيفاء الشكل والنقط إحكاماً واستيثاقاً، لأن علمهم أغمض فتقييده أوضح على قارئيه»[3]. إن الشكل والإعجام لازم في الموضوعات التعليمية التي تتطلب الإفهام، ومنها اللغة والنحو والشعر، أما الموضوعات الأدبية الأخرى، كالرسائل والمخاطبات، فقد رأى الأدباء بألا يكثر في كتاباتهم، ولا يكون إلا في المعضل، وهذا ما ذهب إليه ابن المدبر، إذ يقول: «وإياك والنقط والشكل في كتابك، إلا أن تمرَّ بالحرف المعضل الذي تعلم أن المكتوب إليه يعجز عن استخراجه، فلأن يشكل عليَّ الحرف أحب إليَّ من أن يعاب بالنقط

---

(1) البرهان في وجوه البيان ص 324.

(2) إحكام صنعة الكلام ص 233.

(3) كتاب الكتَّاب ص 59 - 60.

والإعجام»[1]. وحقاً إن كثيراً من المخطوطات التي بين أيدينا أخذت بهذا الرأي، وتخففت من الشكل والنقط، إلا أن الموضوعات العلمية يحسن بها، بل يجب الشكل والإعجام، وخاصة في الشعر واللغة وأسماء الأعلام، أعلام الأشخاص والقبائل والمواضع يجب ضبطها لئلا تلتبس بغيرها[2]، وقد اتخذ الضبط لديهم أكثر من طريقة، منها: استعمال الحركات الدالة على نطق الكلمة والحرف وهي ما يعرف بالشكل، وهو صور الحروف، وهي الضمة والكسرة والفتحة والسكون، مع علامات تبين حال الحرف، وهي التشديد والتنوين والهمزة والمدة وعلم ألف الوصل[3]؛ ولم يقتصروا على ضبط الكلمات بالحركات، بل اتبعوا طريقة أكثر ضبطاً وأبعد عن الوهم واللبس، تلك هي الشكل بالعبارة لا بالحركات، وقد استعملوا هذه الطريقة في ضبط الأعلام في كتب التراجم، ولا سيما في الأسماء التي لا يؤمن أن تلتبس بغيرها، لتشابه الحروف، ومن أمثلة ذلك ما نجده في كتاب اللباب لابن الأثير الذي اتبع هذه الطريقة في كتابه، يقول: «الآمدي: بمد الألف وكسر الميم وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى آمد»[4].

واستعملوا طريقة الشكل بالوزن لضبط شكل الكلمات احتراساً من الخطأ في الشكل بالحركات، كأن يقال: يعمر على وزن يذهب، والقراب على وزن الحساب، وفي هذا يقول الصفدي: «إذا أرادوا ضبط كلمة قيدوها بهذه الأحرف على هذه الصورة، فإن أرادوا لها زيادة بيان قالوا: على وزن كذا، فيذكرون كلمة توازنها هي أشهر منها»[5].

أما في الإعجام، فقد استعملوا النقط والعلامات الخاصة بالإهمال، فإذا أرادوا

---

(1) الرسالة العذراء ص 25.

(2) مر الشكل والإعجام بمراحل إلى أن استقر على هذا الشكل الذي نعرفه، وقد استعملوا قبل ذلك للحركات والنقاط ألواناً تخالف لون الكتابة، يقول القلقشندي: «واعلم أن المتقدمين يميلون في شكل غالب الصور إلى النقط بلون يخالف لون الكتابة، وقال الشيخ أبو عمرو الداني رحمه الله: وأرى أن يُستعمل للنقط لونان الحمرة والصفرة، فتكون الحمرة للحركات والتنوين والتشديد والتخفيف والسكون والوصل والمد، وتكون الصفرة للهمزة خاصة، وأما المتأخرون فقد أحدثوا لذلك صوراً مختلفة الأشكال لمناسبة تخص كل شكل منها» (صبح الأعشى 160/3).

(3) ينظر ابن درستويه ـ كتاب الكتّاب ص 57 - 58.

(4) اللباب 15/1.

(5) الوافي بالوفيات 43/1.

كتابة (سهل) واحترسوا من تصحيفها بـ (شهل) وضعوا تحت السين ثلاث نقاط مبسوطة (ببيهل)، وهكذا في بقية الحروف المهملة كالراء والصاد والطاء والدال والعين، ويوضح ذلك ابن الصلاح فيقول: «كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها، وسبيل الناس في ضبطها مختلف، فمنهم من يقلب النقط فيجعل النقط التي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات، وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفاً، والتي فوق السين المعجمة تكون كالأثافي، ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك»[1].

وقد تتشابه أسماء الأعلام ويداخلها الخطأ والوهم بسبب التصحيف أو التحريف، فأعجموا الحروف بالنقط، واستعملوا بالإضافة إلى ذلك الإعجام بالعبارة، وذلك واضح في كتب التراجم، والأمثلة كثيرة، من ذلك ما جاء في مرآة الجنان: «ولما مات الشيخ أبو اسحاق رثاه أبو القاسم بن نافيا، بالنون وبعد الألف فاء ثم المثناة من تحت»[2]، ويقول ياقوت الحموي: «محمد بن سليمان النوقاتي، بالتاء قبل ياء النسبة»[3].

وقد جاوزت عنايتهم بضبط تراجم الأعلام وإعجامها إلى التاريخ، فضبطوا السنوات بالحروف دفعاً للّبس بين تسعين وسبعين، من ذلك ما نجده في قول ابن قاضي شهبة: «محمد بن أحمد بن حمدان أبو عمرو النيسابوري المحدث. . . توفي في ذي القعدة سنة سبع وسبعين بتقديم السين وثلاثمائة عن ثلاث وتسعين سنة بتقديم التاء»[4].

---

(1) مقدمة ابن الصلاح ص 206.

(2) مرآة الجنان 118/3.

(3) معجم الأدباء 324/6.

(4) طبقات النحاة واللغويين ص 35.

مصادر الكتاب :

ومثلما يحرص الباحث المعاصر على ذكر مصادره والإشارة إليها والإشادة بكتب السابقين والإحالة عليها، فكذلك كان يفعل المؤلفون القدماء، إذ يذكرون مصادر أخبارهم ويحيلون عليها، وقد يذكرون مصدر الخبر في أول الاقتباس، أو يذكرون ذلك في آخر الاقتباس، ومنهم من يفصل فيذكر أنه استقى أخباره ومعلوماته من أكثر من كتاب، وذلك ما نجده في النقول التالية: يذكر أبو الفرج الأصفهاني خبراً ويذكر مصدره في بدايته، قال: «نسخت من كتاب الحرمي بن أبي العلاء، قال: حدثنا الزبير بن بكار. . . قال: أنشد الحطيئة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قصيدة نال فيها من قومه. . . »[1]، واتبع هذه الطريقة كثير من المؤلفين. وقد تأتي الإشارة إلى مصدر النقل في نهاية الخبر، من ذلك قول الجاحظ: «والذين هجوا فوضعوا من قدر من هجوه، ومدحوا فرفعوا من قدر من مدحوا. . . وهم إسلاميون جرير والفرزدق والأخطل وفي الجاهلية زهير وطرفة والأعشى والنابغة، هذا قول أبي عبيدة»[2]، وقد ينصون على اسم الكتاب المنقول منه، ولا يكتفون بذكر الراوي، من ذلك ما نجده في كتاب التكملة لابن الأبار في ترجمة زيادة الله بن عبد الملك: «يكنى أبا نصر، روى عن أبيه أبي مروان وغيره، روى عنه أبو علي الغساني بعض أخبار أبيه. . . من كتاب ابن بشكوال»[3].

وقد ينقل المؤلف الترجمة من مصادر متعددة، فيعزو لكل مصدر ما نقل منه منفرداً، من ذلك ما نجده في كتاب المغرب في ترجمة ابن خفاجة، فهو ينقل من المصادر ويذكرها على هذا الشكل: «من الذخيرة: الناظم المطبوع الذي شهد بتقديمه الجميع، المتصرف بين أشتات البديع.

من القلائد: مالك أعنة المحاسن وناهج طريقها، العارف بترصيعها وتنميقها، الناظم لعقودها، الراقم لبرودها.

من المسهب: هو اليوم شاعر هذه الجزيرة، لا أعرف فيها شرقاً ولا غرباً نظيره»[4].

---

(1) الأغاني 165/2 - 166.

(2) البيان والتبيين 83/4.

(3) التكملة لكتاب الصلة 332/1.

(4) المغرب (الأندلس) 367/2.

طريقة الاقتباس :

وإذا كان المؤلف يذكر منقولاته نصاً ويعزوها لقائليها فقد ينقل ويلخص أو يتصرف ويذكر المصدر الذي نقل عنه، نجد ذلك في كتاب المغرب أيضاً فهو يقول في إحدى تراجمه : «كتب عن هشام بن عبد الرحمن، وكان والده كاتباً لعبد الرحمن . ومن تاريخ أبي حيان : أنه كتب عن الحكم بن هشام فاتهمه بولائه لعمه سليمان الثائر عليه فعزله .

وذكر الفرضي أنه مات خاملاً في مدة عبد الرحمن بن الحكم»[1].

ونلاحظ أن ابن سعيد المغربي كان في اقتباساته هذه دقيقاً وأميناً، ويحرص على عزو تراجمه إلى مصادرها، وكان قد استعمل لفظة (الإحالة) على المصادر بمعناها المستعمل اليوم لدى الباحثين، يقول : «اعتمدت أن أذكر في هذا الكتاب ما تمس الحاجة إليه عند المحاضرة في دولة بني طغج . . . والنقل في ذلك من كتاب الحسن بن زولاق . . . وغيره من الكتب التي تأتي أسماؤها مذكورة في أماكن الإحالة عليها»[2].

هذه الإحالات والاقتباسات تشبه إلى حد كبير طريقة البحث العلمي المعاصر في الإشارة إلى المصادر، والفرق بين القدماء والمحدثين أن الإشارة إلى المصدر عند المحدثين تكون في الهامش مع ذكر الجزء والصفحة، وكانت الإشارة عند القدماء تكون في متن الكتاب، ولا يُتاح للقدامى ذكر الصفحات لأن الكتب التي يحيلون عليها مخطوطة، والكتاب المخطوط تختلف نسخه من حيث الحجم وعدد الصفحات أو الورقات حسب خط النساخ أو الوراقين، فتختلف تبعاً لذلك كل نسخة عن الأخرى بعدد الصفحات وحجم الكتاب، وقد استطاع المؤلفون القدامى أن يذللوا هذه الصعوبة ويحلوا هذا الإشكال بتعيين الموضع الذي ينقلون عنه بذكر الجزء واسم الترجمة أو وصف المادة المنقولة، من ذلك قول ابن خلكان في إحدى تراجمه، يذكر اسم الكتاب المحال عليه والجزء واسم المترجم له : «وذكر القاضي الرشيد بن الزبير في كتاب الجنان الجزء الأول في ترجمة أبي الحسن علي بن عبد العزيز المعروف بالفكيك، أن الحصري المذكور ألّف

---

(1) المغرب (الأندلس) 71/1 .

(2) المغرب (مصر) 148 .

كتاب زهر الآداب في سنة خمسين وأربعمائة»[1]، وقد ينقل المؤلف من كتاب كبير من مواضع عدة، فيشير إلى ذلك، وهذا ما نجده لدى ابن خلكان في ترجمة ابن هبيرة إذ يقول: «إلى هنا انتهى ما نقلته من تاريخ الطبري مقتضباً فإنني جمعته من عدة مواضع حتى انتظم على هذه الصورة»[2]، وكذلك يذكر الصفدي أنه نقل من أماكن متفرقة من الكتاب: «ونقلت من كتاب المواليد لأبي معشر جعفر بن محمد البلخي من أماكن متفرقة»[3].

استعمال الرموز والإشارات:

وقد لجأ بعض المؤلفين إلى استعمال الرموز للإشارة إلى المصدر المنقول عنه، وخاصة إذا كثر استعمال هذا المصدر، وهي الطريقة ذاتها التي يلجأ إليها المعاصرون حين يرمزون إلى المصدر بحرف أو حرفين سواء أكان ذلك مخطوطاً أم مطبوعاً، حرصاً على عدم تكرار الأسماء، من ذلك ما نجده لدى التبريزي في شرحه لديوان أبي تمام، إذ اعتمد على شروح سابقة للديوان، وضع لكل منها رمزاً بيّنه في آخر الكتاب، قال: «هذا آخر شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وجمع ما اتفق إثباته من التفاسير والإعراب، مما ذكره أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري... ومما ذكره أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي في تفاسيره... ومما ذكره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب... ومن كلام الصولي وغيره، وعلامة أبي العلاء (ع) في بعض المواضع، وعلامة المرزوقي (ق)، وعلامة الخطيب (الشيخ)...»[4]. وكذلك فعل ابن الجزري في كتابه غاية النهاية، وقد حدد هذه الرموز في مقدمة كتابه، قال: «ثم إني رمزت لما هو في الكتب المشهورة من كتب القراءات، فلما كان مذكوراً في كتابي النشر (ن)، ولما في كتاب التيسير (ت)، وكتاب جامع البيان للداني (ج)، وكتاب الكامل للهذلي (ك)، وكتاب المبهج (مب)، وكتاب المستنير (س)»[5].

(1) وفيات الأعيان 55/1.

(2) وفيات الأعيان 317/6 - 318.

(3) نكت الهميان 63.

(4) ديوان أبي تمام 602/4 - 603.

(5) غاية النهاية 3/1. وكذلك فعل الحلي في كتاب الرجال 25/1 - 26.

هـذا بالنسبـة للـرموز المستعملـة مختصرات لأسماء الكتب، وهنـاك رموز أخـرى استعملوهـا للدلالـة على صحة حرف يشك في صحتـه، وقد مـر في آداب البحث ذكر هذه الرموز الدالة على صحة الكلمة[1].

واستعملوا كـذلك المختصرات، كاستعمالهم (ج) لكلمـة الجمع، و(جج) لجمع الجمع، و(م) للدلالـة على أن الترجمة تامـة لم يحذف منها شيء و(د) للدلالـة على بلد، و(ع) للدلالة على مـوضع، و(ة) للدلالة على القريـة، وقد يستعمل الحرف (م) على أنه معروف، وتتضح هذه المختصرات في كتاب القاموس المحيط للفيروز أبادي.

وكما اعتنى المؤلفون القـدامى بجوهر التـأليف ومادته وتنظيم أفكـاره ومصادره، فكذلك اعتنوا بمظهره ومنظره.

نظام الكتابة (الخط):

من ذلك عنايتهم بنظـام الكتابة وتنسيقها وشكلها، وأول ذلـك عنايتهم بالخط، فجودة الخط تعين على فهم المقروء وترغّب فيـه، وتجعل نفس القارىء تقبل عليه، على خلاف الخطوط الرديئة التي تصد القـارىء، وربما جعل الخط الرديء القارىء ينفر منه فيعجل في القراءة، فيضيع عليه ما في الكتاب من علم وأدب، وإلى ذلك يشير الصولي ويبين فضل الخط الحسن: «ومن فضل حسن الخط أنه يدعو النـاظر إليه إلى أن يقرأه، وإن اشتمل على لفظ مرذول ومعنى مجهول، وربما اشتمل الخط القبيح على بلاغة وبيان فـوائد مستظـرفـة، فيرغب النـاظـر عن الفـائدة التي هـو محتـاج إليهـا لـوحشـة الخط وقبحـه»[2].

وقـد رأوا في الخط الجيـد صفـات تتعلق بهنـدسـة الحروف وتجانسهـا واعتـدالها وتناسبهـا، ويوضح الصولي هـذه الصفات في قولـه: «وسئل بعض الكتاب عن الخط متى يستحق أن يـوصف بالجودة، فقال: إذا اعتـدلت أقسامـه، وطالت ألفـه ولامه،

---

(1) انظر المسألتين الثامنة والتاسعة من كتاب العلموي ـ المعيد ص 131 ومابعدها.
(2) أدب الكتاب ص 42.

واستقامت سطوره، وضاهى صعوده حدوده، وتفتحت عيونه، ولم تشبه راءه نونه، وأشرق قرطاسه، وأظلم أنقاسه[1]، ولم تختلف أجناسه»[2]. وقد رأى بعضهم أن العناية بالخط وتحسينه ربما تكون على حساب العلم الذي وراءه، فيلهي تجويد الخط المؤلف عن العلم، ويشغله عن الحفظ والفحص والنظر، ولذلك فقد امتدح بعضهم رداءة الخط ولاحظ أن أغلب العلماء خطوطهم رديئة، وقالوا: يكفي أن يكون الخط واضحاً مقروءاً صحيحاً[3]. وقد فصّل الماوردي في هذا، وبيّن رأي العلماء، فهو يقول: «غير أن العلماء اطَّرحوا صرف الهمة إلى تحسين الخط لأنه يشغلهم عن العلم، ويقطعهم عن التوفر عليه، ولذلك تجد خطوط العلماء في الأغلب رديئة، لا يخط إلا من أسعده القضاء، وقد قال الفضل بن سهل: من سعادة المرء أن يكون رديء الخط، لأن الزمان الذي يفنيه بالكتابة ما يشغله بالحفظ والنظر، وليست رداءة الخط هي السعادة، وإنما السعادة ألا يكون له صارف عن العلم، وعادة ذي الخط الحسن أن يتشاغل بتحسين خطه عن العلم، فمن هذا الوجه صار برداءة خطه سعيداً»[4].

ومما يتعلق بالخط ووضوح الكتابة أن تكون سطورها مستقيمة، والكلمات متّسقة وفق مسافات متساوية، وقد ذموا السطور المعوجة، يقول الكلاعي: «واستقامة الأسطار أصل جلل في الخط، واعوجاجها قبيح، لا سيما اعوجاج أوائل الأسطار إلى أول الكتاب، واعوجاج أواخرها إلى أواخره»[5]، ولكي تكون السطور مستقيمة لا بد أن تكون الحروف متناسقة ومتوازية في أحجامها ومسافاتها، يقول ابن درستويه: «ومما يعدل به السطور أن تجعل أعالي ألفاتها ولاماتها وكافاتها المنتصبة وطاءاتها متآزية على مقدار واحد، غير متفاضلة، وتجعل أسافل الحروف المعرقة كالصادات والسينات والنونات والباءات متساوية بمقدار واحد، غير متفاوتة، وكذلك أسافل المعقف كالجيمات والعينات، فإنها تسلم بذلك من الإعوجاج»[6].

---

(1) الأنقاس: جمع نِقْس وهو الحبر الذي يكتب به.

(2) أدب الكتاب ص 50.

(3) أنظر المعيد للعلموي ص 133 وقد مر ذلك في: آداب البحث.

(4) أدب الدنيا والدين ص 53.

(5) أحكام صنعة الكلام ص 45.

(6) كتاب الكتّاب ص 75 - 76.

اختلاف المداد للعناوين :

ومن العناية بشكل الكتاب ومظهره الدلالة على فصوله وأبوابه بالعناوين الواضحة، وإظهارها بخط كبير غليظ، وقد يكتبونه بمداد مختلف هو المداد الأحمر، يقول ابن جماعة : «لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة، فإنه أظهر في البيان، وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بيّن اصطلاحه في خاتمة الكتاب، ليفهم الخائض فيه معانيها»(1). وقد يكون تمييز العناوين بغلظ الخط واختلاف شكله، يقول : «فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتراجم بالحمرة، أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم وطول المشق واتحاده في السطر ونحو ذلك، ليسهل الوقوف عليه عند قصده»(2).

كتابة المقدمة (الخطبة) :

بعد أن يتم تأليف الكتاب أو الرسالة، ينظر المؤلف في فصوله وأبوابه، فيستكمل ما فيه من نقص، ويضيف إليه ما سها عنه، ويلحق به ما وجده من أخبار وأفكار أثناء التأليف، وقد يترك بعضهم أوراقاً بيضاً بين الفصول احتمالاً للإضافة، وبعد أن يطمئن إلى أن الكتاب استوفى كل أسبابه، يُعِدُّ له مقدمة، وليس كل الكتب لها مقدمة، فكثير من الكتب في القرون الأولى كانت تبدأ بالبسملة والتحميد ثم تأتي مادة الكتاب مباشرة، وقد ترد المقدمة قصيرة دون ذكر اسمها، وإنما تكون بعد البسملة، وقد كانت الكتب الأدبية الأولى تخلو من المقدمة، مثل فحولة الشعراء للأصمعي، ونوادر أبي زيد، ومعاني القرآن للفراء، والنقائض لأبي عبيدة، والأصنام لابن الكلبي، ولعل ذلك لأن هذه الكتب كتب أخبار وأمالي، يمليها الشيوخ في المجالس، وتبدأ بسلسلة من الرواة. وأول مقدمة طويلة تلفت النظر هي مقدمة ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء في القرن الثالث، فقد احتوت على كثير من الموضوعات والأفكار

(1) تذكرة السامع ص 191.

(2) تذكرة السامع ص 192، والمعيد ص 139.

الأدبية، وكذلك مقدمة ابن قتيبة لكتابه الشعر والشعراء. وعيون الأخبار، وإن لم يذكر اسم المقدمة نصاً.

ومنذ القرن الرابع بدأت تظهر المقدمات الواضحة الطويلة المفصلة، وكانت تسمى (الخُطْبة)، وسميت (المقدمة) أيضاً في القرن الرابع نفسه، وممن استعمل الخطبة أبو منصور الثعالبي في اليتيمة، يقول في ترجمة القاضي الجرجاني: «وأنا أكتب خطبة كتاب القاضي في تهذيب التاريخ فصلين»[1]، وترد هذه التسمية عند كثير من المؤلفين، من مثل أبي حيان التوحيدي في البصائر والذخائر[2]، وابن خير الأشبيلي في فهرسته[3]، والكلاعي في أحكام صنعة الكلام[4]، والأصفهاني في خريدة القصر، وابن خلكان في وفيات الأعيان، وغيرهم كثير[5]، وكأنهم كانوا يرون أن وجود الخطبة أمر ضروري، ولذلك كان لملاحظة ابن خلكان على كتابي إصلاح المنطق وأدب الكاتب دلالتها في أهمية الخطبة، يقول ابن خلكان: «وكان العلماء يقولون: إصلاح المنطق كتاب بلا خطبة، وأدب الكاتب خطبة بلا كتاب، لأنه طوّل الخطبة وأودعها فوائد»[6].

ومنذ القرن الرابع أيضاً ظهر استعمال المقدمة مع استعمالهم لاسم الخطبة، وينص البغدادي على اسم المقدمة في قوله: «وقد ذكرنا ذلك في مقدمة هذا الكتاب»[7]، وللزجاجي كتاب اسمه شرح مقدمة أدب الكاتب، نقل عنه القلقشندي[8]، ويذكر ابن الأثير المقدمة في نقده لرسالة ابن الدهان (المآخذ الكندية) فيقول: «إنه أطال المقدمة واختصر الكتاب»[9].

وقد رأوا أن تكون المقدمة مناسبة لحجم الكتاب بحيث لا تطول فتطغى على الكتاب، فهي تقديم للكتاب وليس باباً منه أو فصلاً، ولذلك أخذ ابن الأثير على ابن

(1) يتيمة الدهر 7/4.

(2) 52/3.

(3) ص216.

(4) ص38.

(5) في مواضع كثيرة من كتبهم.

(6) وفيات الأعيان 400/6.

(7) تاريخ بغداد 174/9.

(8) صبح الأعشى 151/1.

(9) الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان ص 2.

الدهـان إطالة المقـدمة واختصار الكتاب، وشبـه حاله بمن بنى داراً «فجعل دهليـزها ذراعاً، وعـرضها شبراً، وكمن صلى الفـريضة ركعـة واحدة، وصلى النـافلة عشراً»[1]، ويـرى ابن الأثير أيضاً أن لا بـد من مشاكلـة المقدمـة لموضوع الكتـاب، ولا تخرج عن الغـرض المقصود، إذ يلحظ ضرورة الصلـة بين المقدمـة وموضـوع الكتاب، يقـول ابن الأثير في النص السابق: «الخامـس: أن المقدمة لا تشـاكل الكتاب، لأنـه قصرها على أشياء خـارجة عن الغرض المقصود، منهـا أنه ذم العصبية، ومـراده بذلك أن ينفي عن نفسـه أنه تعصب على المتنبي، ومنهـا أنـه ذكر أن قـول الشعر مبـاح وذكـر طائفـة من قائليـه . . . فطول في ذلك وعـرّض، وأورد أخباراً كثيرة وقضايـا متعددة، وهـذا كله لا يناسب الكتاب ولا يشاكله، لأنه مقصور على السرقات الشعرية»[2].

أما المسـائل التي كانت تعـالج في المقدمـة فهي لا تختلف عن مقدمـات الكتب المعاصرة، فبعد الحمد والدعاء، يذكرون عادة أهمية العلم الذي يعالجه، وسبب اختياره لموضـوع كتابـه، وبيانـاً لخطة الكتـاب ومـا يحويه من أقسـام أو أبواب وفصـول، ومن المقـدمات الجيـدة المفصلـة، مقدمـة ابن قتيبـة في عيون الأخبـار، ومقـدمة أبي الفـرج الأصفهاني لكتـاب الأغاني، ومقـدمة الثعالبي ليتيمـة الدهر، وإذا وقفنـا عند مقـدمة كتـاب الأغاني نجـد المؤلف يبدأ كتـابه بتعـريف بموضـوع الكتاب ومـا فيه من أخبـار وأشعار، ثم يبين طريقته أو خطته في هذا الكتاب، وكيفيـة تناوله للموضوعات بحيث يختلف عن المؤلفين الآخرين الذين ألفوا في الأدب والتراجم بسبب طبيعة هذا الكتاب، وأنـه يختلف في تبـويبـه عن كتب الغنـاء الأخـرى، ذاكـراً السبب في تأليف الكتـاب، ويتعرض بهذه المنـاسبة لنقد كتاب في الغنـاء منسوب إلى اسحاق الموصلي، ومـا فيه من أخطـاء، ويبين بعد ذلك الصعـوبـات التي تجشمهـا في تأليف الكتاب وجمع مـواده، ويعتذر في الآخر عما وقع في كتابه من نقص وخطأ.

وقد يحرص بعض المؤلفين على ذكـر موضوعات الكتـاب في فصوله وأبوابـه، وقد يفصل بعضهم في هـذا، كما نجد في مقـدمة كتـاب المنتحـل للثعـالبي[3] وغيـره مـن الكتب.

---

(1) السابق ص 2.

(2) الاستدراك ص 2 - 3.

(3) المنتحل ص 6 - 7، وانظر كذلك مقدمة كتاب سحر البلاغة للثعالبي أيضاً ص 7.

هذه المقدمات للكتب، وهناك مقدمات أخرى قصيرة يذكرها بعض المؤلفين في بداية الفصول أو الأبواب أو الأقسام، يمهد بها للدخول في الموضوع، ويتضح ذلك لدى ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد، إذ يسمي هذه المقدمة الداخلية بـ (الفرش)، يبدأ بها كل باب من أبواب كتابه الذي سماه كتاباً، وقد قسم كتابه إلى خمسة وعشرين كتاباً في خمسة وعشرين فناً، تصوَّره عقداً مؤلفاً من خمس وعشرين جوهرة كريمة ويبدأ كل كتاب بفرش، يقول واصفاً كتابه: «وقد ألفت هذا الكتاب وتخيرت جواهره من متخير جواهر الأدب، ومحصول جوامع البيان، فكان جوهر الجواهر، ولباب اللباب، وإنما لي فيه تأليف الأخبار، وفضل الاختيار، وحسن الاختصار، وفَرْشٌ في صدر كل كتاب، وما سواه فمأخوذ من أفواه العلماء، ومأثور عن الحكماء والأدباء»[1].

ونجد في كتاب عيار الشعر لابن طباطبا مقدمة في بداية القسم الذي سماه بالأشعار المحكمة وأضدادها، يقول فيها: «ونذكر الآن أمثلة للأشعار المحكمة الرصف، المستوفاة المعاني، السلسة الألفاظ، الحسنة الديباجة، وأمثلة لأضدادها، ونبه على الخلل الواقع فيها، ونذكر التي زادت قريحة قائليها فيها على عقولهم، والأبيات التي أغرق قائلوها فيما ضمنوها من المعاني»[2]، ونجد مقدمات داخلية أخرى لدى مؤلفين آخرين[3].

ولا شك أن هذه المقدمات التي للكتب أو للفصول والأبواب لا تختلف كثيراً عن المقدمات التي تكتب في العصر الحاضر، بل ربما وجدنا في مقدمات المؤلفين القدامى أفكاراً وموضوعات ذات صلة وثيقة بموضوع الكتاب وتكون مرتبة ومنظمة تفوق كثيراً مقدمات بعض المؤلفين المعاصرين التي تفتقر إلى الصلة الموضوعية بمادة الكتاب، وقد تكون هذه الأخيرة مملوءة بمزاعم وادعاءات في السبق والكشف والابداع ليس لها أصل من الحقيقة.

---

(1) العقد الفريد 2/1.

(2) عيار الشعر ص 32.

(3) من ذلك كتاب البصائر والذخائر 290/2 - 291، والامتاع والمؤانسة 1/2 - 2، وأشعار أولاد الخلفاء ص3 والصناعتين ص 266 - 267، وغيرها.

الخاتمة:

وكما يجعل المؤلفون المعاصرون خاتمة لمؤلفاتهم، يلخصون فيها فكرة الكتاب، أو يذكرون النتائج التي توصلوا إليها، أو يودعونها بعض الفوائد أو الإضافات، أو الاعتذار عن التقصير أو ما شابه ذلك، فقد كان المؤلفون القدامى يفعلون ذلك، ويتفاوت مفهومهم للخاتمة من مؤلف إلى آخر، فمنهم من يعني بالخاتمة أنه الجزء الأخير من الكتاب، كما نجد ذلك في قول المبرد: «هذا كتاب قد وفيّناه جميع حقوقه . . . ونحن خاتموه بأشعار ظريفة، وآخر ذلك الذي نختم به آيات من كتاب الله عز وجل»[1]، وقد يعنى بعض المؤلفين بالخاتمة الفصول أو الموضوعات الأخيرة من الكتاب، كما يتضح ذلك في قول الثعالبي الذي يستعمل كلمة الخاتمة صراحة، قال: «خاتمة الكتاب، يشتمل على ذكر أقوام مختلفي الترتيب، متفاوتي التاريخ»[2]، وقد يضيف المؤلف موضوعات إلى الكتاب يجعلها في نهاية الكتاب، وكأنه قد فاته أن يذكرها في صلب الكتاب، من ذلك ما نجده عند ابن الأثير في كتابه المثل السائر، إذ يقول: «وإذا فرغت من تصنيف هذا الكتاب، وحررت القول في تفصيل أقسام الفصاحة والبلاغة والكشف عن دقائقها وحقائقها، فينبغي أن أختمه بذكر فضيلتها»[3]، وقد جعل القلقشندي الخاتمة تتضمن أبواباً طويلة من الكتاب، فهو يعني أنها الأبواب الأخيرة التي يختتم بها كتابه الكبير، يقول: «الخاتمة: في ذكر أمور تتعلق بديوان الإنشاء غير أمور الكتابة، وفيها أربعة أبواب»[4]، فالخاتمة هنا وفي غيرها من الكتب تتضمن موضوعات لها علاقة بالكتاب، أي أن مفهوم الخاتمة هو الموضوعات الأخيرة في الكتاب، وليس هذا هو المقصود بالخاتمة التي عرفت فيما بعد، وإن جاء اسم الخاتمة صراحة كأنه عنوان.

وفي كتب أخرى تأتي الخاتمة في نهاية الكتاب، فيها مضمون الخاتمة المعروف، كإطراء الكتاب، وبيان جهد المؤلف، أو الاعتذار عن نقص، أو غير ذلك، دون

---

(1) الكامل 125/4.

(2) تتمة اليتيمة 88/2.

(3) المثل السائر 12/4.

(4) صبح الأعشى 366/14.

تسمية هذا الكلام خاتمة، أو ورود اسم (الخاتمة)، من ذلك التنويه والإطراء الذي أنهى به ابن المدبر رسالته العذراء، في قوله: «وهذه الرسالة عذراء، لأنها بكر معان، لم تفترعها بلاغة الناطقين، ولا لمستها أكف المفوهين. . . فاجعلها مثالاً بين عينيك، ومصورة بين يديك، ومسامرة لك في ليلك ونهارك»[1]، ومن ذلك الكلمة الاعتذارية التي أنهى بها الوشاء كتابه الموشى، إذ يقول: «هذه جملة ما بلغنا، وفيها كفاية لمن اكتفى، وبيان لمن تبيّن واقتفى، وما استوعبنا كل ما انتهى إلينا، ولو قصدنا إلى تكثير لما استصعب علينا، وإنما قصدنا التخفيف لا التأليف، والاقتصار والاختصار، وليس كل ما سمعناه ذكرناه»[2].

من هذا نتبيّن أن القدامى قد عرفوا الخاتمة، عرفوها على أنها نهاية الكتاب، أو استدراك، أو اعتذار، ولم تكن الخاتمة واحدة عند كل المؤلفين، ولم تكن عامة لديهم، بل وجدت في بعض الكتب دون غيرها.

فهرس الموضوعات:

وكما عرف بعض المؤلفين الخاتمة واستعملها بشكل من الأشكال، فإن بعضهم قد فطن لأهمية الفهرس وضمنه في كتابه، وأهم هذه الفهارس هو فهرس الموضوعات الذي ظهر في كتب كثيرة، وكان هذا الفهرس غالباً ما يأتي ضمن المقدمة، أو في آخرها، وقد يكون بعد المقدمة، وكان ابن قتيبة من أوائل المؤلفين الذين أدركوا أهمية فهرس الموضوعات ووجوده في صدر الكتاب، لما فيه من فوائد تيسر على القارىء معرفة موضوعات الكتاب، جاء في مقدمة عيون الأخبار: «فهذه أبواب الكتب، جمعتها لك في صدر أولها، لأعفيك من كدِّ الطلب، وتعب التصفح، وطول النظر عند حدوث الحاجة إلى بعض ما أودعتها، ولتقصد فيها تريد حين تريد إلى موضعه، فتستخرجه بعينه، وما ينوب عنه ويكفيك منه»[3]، والمؤلفون يختلفون في كيفية عرض الفهرس، فمنهم من يجعله موجزاً، يقتصر على تسمية الأبواب أو الفصول، مثل ما فعله الثعالبي

---

(1) الرسالة العذراء ص 48.

(2) الموشى ص 253 - 254.

(3) عيون الأخبار 1/ق.

في كتاب (المنتحل)، إذ يقول في آخر المقدمة: «هذا ذكر ترجمة الأبواب والله تعالى الموفق للصواب:

الباب الأول: في الخط والكتابة والبلاغة نظماً.

الباب الثاني: في التهاني والتهادي وما يجري مجراها.

الباب الثالث: في التعازي والمراثي وما يتصل بها. . . »[1].

وهكذا يمضي في وصف بقية الأبواب، وقد سار على هذا النمط مؤلفون آخرون اهتموا بذكر أبواب الكتاب وعدد فصوله ومفردات موضوعاته[2].

وهناك فريق آخر من المؤلفين جعلوا فهارس فرعية لكل قسم أو باب ثم يأتي الكلام في ذلك الباب، وكذلك في الباب الذي يليه يذكر موضوعاته مفصلة، أي كأن الباب كتاب مستقل يذكر في أوله فهرسه ثم يأتي الكلام فيه وهكذا في بقية الأبواب، وهذا ما نجده لدى الخوارزمي[3] وابن سعيد المغربي[4]، والعسكري[5]، وغيرهم.

وفي كل هذا نتبيّن أن القدامى كانوا قد عرفوا فهرس الموضوعات وأولوه أهمية، فمنهم من كان يجمل ذكره، ومنهم من كان يفصل في ذكر مواده، ومنهم من كان يجعل في مقدمة كل باب فهرساً خاصاً به، وكل هذه الفهارس تأتي ضمن المقدمة أو بعدها. أما ما نجده في بعض الكتب من وجود فهارس في آخر الكتاب فهي من صنع النساخ أو الناشرين المحدثين.

فهرس المصادر:

أما الفهرس الآخر الذي ظهرت العناية به لدى بعض المؤلفين، فهو فهرس المصادر، فقد عمد بعض المؤلفين إلى ذكر مصادر الكتاب والكتب التي أفاد منها في المقدمة، فمنهم من يذكرها مختصرة، ومنهم من يفصل فيها بعض التفصيل، والكتب التي ذكرت مصادرها في المقدمة كثيرة، نجتزىء بذكر مثال منها وهو كتاب بديع القرآن

---

(1) المنتحل ص 5 - 6.

(2) ينظر مثلاً: روضة المحبين ص 13 - 15. غرر الخصائص ص 7، حلبة الكميت ص 5 - 6، كتاب الكتّاب ص 7.

(3) مفاتيح العلوم ص 6.

(4) الغصون اليانعة ص 3.

(5) جمهرة الأمثال 13,8/1.

لابن أبي الإصبع المصري، فهو خير ما يصلح مثالاً للتنويه المفصل بالكتب التي أفاد منها، وذكرها في مقدمة كتابه، يقول عن مصادره: «. . . منها ما هو منفرد بهذا العلم، ومنها ما هذا العلم داخل في أثنائه، كنقدي قدامة، وبديع بن المعتز، وحلية المحاضرة للحاتمي، وكشفت عن (الحالي والعاطل) له، الذي أشار إليه في الحلية فلم أظفر بمن يعترف بوقوفه عليه، إلا ابن منقذ في بديعه، والصناعتين للعسكري، والعمدة لابن رشيق وتزييف نقد قدامة له، ورسالة الآمدي في الرد على قدامة، والموازنة بين الطائيين له، وكشف الظلامة للموفق البغدادي، والنكت في الإعجاز للرماني، والجامع الكبير في التفسير له، والبلاغة له، وإعجاز ابن الطيب الباقلاني، ودلائل الإعجاز للجرجاني، وأسرار البلاغة له. . . »[1]، وهكذا يمضي في تعداد مصادره وتقييدها، وهناك كتب أخرى سارت على هذا المنوال[2]. ولكن ذكر هذا الفهرس لم يكن عاماً لدى كل المؤلفين، فمنهم من حرص على ذكره، ومنهم من تجاوز عنه، وقد يكتفون بما يأتي من إشارات ونقول من المصادر خلال الكتاب، وأثناء سياقة الأخبار.

وهناك كتب أخرى عنيت بذكر أسماء الشعراء والتراجم أو القبائل، وهو ما قد يسمى فهرساً للأعلام، ولكن هذه الفكرة لم تظهر واضحة بحيث نستطيع أن نعدها في جملة اهتمامات المؤلفين القدامى، فقد جاءت لدى بعضهم عرضاً في بعض كتبهم[3]، ومن العبث أن نوسع القول فيها فنحملها أكثر مما فيها[4].

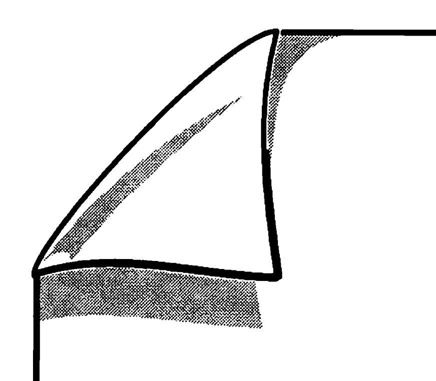
---

(1) بديع القرآن ص 4 - 6.

(2) ينظر كتب أخرى سلكت هذا المسلك مثل: البديع في نقد الشعر ص 8، تحرير التحبير ص 87، البيان المغرب 2/1، حلية الفرسان ص 25، وغيرها.

(3) مثال ذلك كتابا الثعالبي: المنتحل ص 6 - 7، وسحر البلاغة ص 7.

(4) حاول النجدي أن يرصد هذه الظاهرة، انظر منهج البحث الأدبي عند العرب ص 252 - 254.



الفصل الثالث

تحقيق النصوص

التحقيق غايته ومنهجه

التحقيق لغة واصطلاحاً:

شاع في العصر الحديث استعمال كلمة (التحقيق) في نشر الكتب وتصحيحها وخدمتها، بتوثيق نصوصها، وتوضيح غامضها، وضبط مشكلها، وتيسير مادتها للقارئين. والكلمة قديمة لغة واصطلاحاً، ولكنها لم تكن شائعة الاستعمال شيوعها في العصر الحديث.

ومعنى التحقيق في اللغة، التأكد من صحة الخبر وصدقه، وحقق الرجل القول صدقه، أو قال هو الحق، وفي اللسان: «وتحقق عنده الخبر أي صح، وحقق قوله وظنه تحقيقاً أي صدق»[1].

أما معناه الاصطلاحي فهو: إثبات المسألة بالدليل، كما يقول الجرجاني: «التحقيق إثبات المسألة بدليلها»[2]، وكذلك هو عند العلماء، يقول التهانوي: «التحقيق في عرف أهل العلم: إثبات المسألة بالدليل»[3]، ويقول ابن المعتز بعد أن يورد عدة روايات في سبب مقتل صالح بن عبد القدوس: «والله أعلم بتحقيق ذلك»[4].

ويسمي الجاحظ العالِمَ (مُحِقًّا)، ففي رسالة فضل ما بين العداوة والحسد: «إنه لم يخلُ زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء مُحِقُّون، قرأوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها»، وقال: «واتخذهم المعادون للعلماء المحقين عدة»[5]. وما دام التحقيق هو الإثبات بالدليل وتصحيح الأخبار، فإنه صفة من صفات العلماء، ففي

(1) اللسان: حقق.

(2) التعريفات ص 55.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 336/1.

(4) طبقات الشعراء ص 91.

(5) رسائل الجاحظ 338/1، وانظر تحقيق النصوص ونشرها ـ عبد السلام هارون ص 42.

الأدب محققـون وفي النحو والبـلاغـة وغير ذلك، يقول ابـن الأثير وهو يعـدد ويسمي جماعـة من العلماء ويصفهم بأنهم (المحققـون): «وأورده جماعة من العلماء مثـل قدامـة والجاحظ وأبي هـلال العسكـري والغانمـي . . . في تصانيفهم في بـاب الاستعـارة، ولم يذكـروا أن الأصل فيه تشبيه بليغ . . . وهـو الأصل المقيس عليه في التشبيـه الذي أجمع عليـه المحققـون من علماء البيـان»[1]، وكـــذلك يصفهم ابـن أبي الإصبع المصري: «المحققون من علماء البيان»[2]، ويصف السيوطي أحـد الأدباء بأنه: «أحـد أفراد أهل الأدب والمحققين به»[3]، ويصف الفيروز أبادي محمد بن طلحـة النحوي بأنه راسخ في علم العربية وغلب عليه «تحقيق العربية والقيام عليها»[4].

والمراد بالتحقيق الاصطـلاح المعاصر: «بـذل عنايـة خاصـة بالمخطـوطات حتى يمكن التثبت من استيفـائها لشرائط معينـة، فالكتـاب المحقق هو الـذي صح عنوانـه واسم مـؤلفه ونسبـة الكتاب إليـه، وكان متنـه أقرب مـا يكون إلى الصـورة التي تركهـا مؤلفه»[5]، وتحقيق المخطوطة كما يرى الدكتـور مصطفى جواد هو: «الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعهـا صاحبها ومؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى، وذلك بسلوك الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق»[6].

تحقيق العنوان:

وأول مهمة تجابه المحقق هي مدى صحة المخطوطة من حيث نسبتها إلى مؤلفها، ومدى صحة العنوان وانطباقه على مـوضوع الكتاب، واسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه، وكثيراً ما يحدث أن مخطـوطاً كتب عليه اسم لا ينطبق على مـوضوعه، أو مخطـوطاً كتب عليه اسم غير مؤلفه، سواء أحصل ذلك عن جهل وغفلة أم عن قصد خبيث، فإن من الناس من تسـوّل له نفسه بمحـو اسم الكتاب واستبـداله باسم آخـر، واستبدال اسم

(1) الجامع الكبير ص 82 - 83.
(2) بديع القرآن ص 27.
(3) بغية الوعاة 241/2.
(4) البلغة ص 225 - 226.
(5) تحقيق النصوص ونشرها ص 42.
(6) فن تحقيق النصوص ص 119.

المؤلف باسم مـؤلف آخر، وقد يقع مخطوط خلـو من اسم الكتاب واسم المؤلف، فيأتي من يضع له اسماً بحسب ما يراه صواباً[1].

أما بـالنسبة لعنوان المخطـوط، فقد يحدث أن تسقط الورقـة الأولى، أو أن عنوان الكتاب ينطمس، إما لـرداءة الخط أو أثر الماء والرطوبـة وانسياح الحبر، أو بفعل الأرضة أو العثَّة، أو بـدافع التزويـر، كما سبق، فيحتاج المحقق في هـذه الحالة إلى الـرجوع إلى فهارس المخطـوطات لمعـرفة المخطـوطات ذوات الموضوع المشـابه، ومقـارنة نصـوصها بنصوص المخطوطـة، والرجوع إلى ترجمة المؤلف لمعـرفة كتبه، ومن ثم دراسـة أسلوبه في مؤلفـاته الأخـرى، وقد يجد نصوصـاً من الكتاب مضمنـة في كتب أخرى، ولا شك أن معرفـة اسم المؤلف تيسر الأمر، وتهدي إلى معرفة مـؤلفاته وأسلوبـه، وإذا كان انطماس العنوان جزئياً، فإنـه يساعد كذلك في معرفة المخطـوط من خلال الكتب التي فيها شبه بما تبقى من العنوان.

وإذا كان اسم الكتاب واضحـاً، واسم الكاتب مفقوداً، فإن الوصـول إليه يكون عن طريق معرفة الكتب المشتركة بالعنوان نفسه، ومن ثم معرفة زمن الكتاب من خلال شيوخ المؤلف وتلامذته، والأحداث التي تدل على الأشخاص، وعلى أزمان الأحداث، ومن الممكن الوصول إلى شخصية المؤلف من خلال المادة العلمية للكتاب، وما فيها من دلالات على العصر، وكـذلك دراسـة أسـاليب المؤلفين، فإن لكل عصر أسلـوبـه ومصطلحاته وعلومه، ولكل مؤلف أسلوب يمكن التهـدِّي إلى معرفة صاحبه، بمقارنة أسلوب الكتـاب بالأساليب المشـابهة في الموضوعات المشـابهة في الكتب الأخرى، وإذا عثر المحقق على طائفة من نصـوص الكتاب متضمّنة في كتب أخرى، فإن ذلك يسهل الـوصـول إلى حقيقـة المؤلف، مع مـلاحظـة أن وجـود اسم المؤلف لا يمنع من وقـوع التصحيف والتحريف فيه. ولا بد في كل هذه الأحـوال من الرجوع إلى فهارس المكتبات وتراجم المؤلفين للتثبت وقطع الشك باليقين.

التحقق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وفي حالة كون المخطوط كـاملاً، فيه عنوان الكتاب واسم المؤلف، ينبغي التثبت

(1) انظر مصطفى جواد ـ فن التحقيق ص 125، وقد جاء بثمانية أمثلة من المخطوطات والمطبوعات العربية.

من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وخاصة بالنسبة للكتب المغمورة التي ليست لها شهرة، فبعض الكتب لا تتناسب مادتها العلمية مع مكانة وعلم مؤلفها، ومن المؤلفين من لم يعرف عنه أنه خاض في موضوع بعيد عن اهتماماته، أو أن أسلوب الكتاب لا يوافق أسلوب المؤلف في كتبه الأخرى، وحقاً إن المؤلف الواحد قد تتفاوت مستويات مؤلفاته باختلاف سني عمره، فإن فترة الشباب يعتريها الضعف، وإن فترة علو السن يتضح فيها النضج والخبرة، ومع اعتبار كل ذلك، فلا بد من التثبت والتحقق، فإن هناك مجموعة من الكتب نسبت إلى مؤلفين معروفين، اتضح بالتحقيق أنها منسوبة إليهم ومحمولة عليهم، والأمثلة في هذا كثيرة نجتزىء بذكر بعض منها:

من ذلك كتاب باسم (كتاب تنبيه الملوك والمكايد) المنسوب للجاحظ، وفيه حكايات وأخبار حدثت بعد عصر الجاحظ، من ذلك وجود باب فيه بعنوان (نكت من مكايد كافور الإخشيدي)، و(مكيدة توزن بالمتقي لله)، وبين الجاحظ (ت255هـ) وكافور (ت357هـ)، وبين الجاحظ والمتقي (ت357هـ) عشرات السنين[1]، ومن ذلك نسبة شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ومؤلف الكتاب هو ابن عدلان الموصلي المتوفى سنة 666 هـ، وجزء من كتاب باسم (اختلاف الفقهاء للشعراني)، وهو لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي الظفري المتوفى سنة 513 هـ، ونُسب كتاب (إعراب القرآن) إلى الزجاج (ت311هـ)، ورجح المحقق ابراهيم الإبياري نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيرواني المتوفى سنة 437هـ، ومما جاء من خطأ في عنوان الكتاب ونسبته إلى غير صاحبه أيضاً كتاب (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب) المنسوب للرماني المتوفى سنة 386هـ الذي حققه سعيد الأفغاني، ثم اتضح أن عنوان الكتاب هو (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وأن مؤلفه ليس الرماني وإنما هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفى سنة 487هـ[2].

تحقيق متن الكتاب:

لقد أوجز الأستاذ عبد السلام هارون أهم ما يجب في تحقيق متن الكتاب في قوله:

---

(1) انظر عبد السلام هارون ـ تحقيق النصوص ونشرها ص 46.

(2) انظر أمثلة أخرى من الكتب التي تنسب إلى غير مؤلفيها أو ضاعت أسماء مؤلفيها في فن تحقيق النصوص للأستاذ مصطفى جواد ص 125 - 136.

«أن يؤدى الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كماً وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُحِلُّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطىء في هذه النسبة، فيبدل ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطىء في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطىء المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه»[1].

ويقول أيضاً: «ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير»[2].

ومعنى هذا أن التحقيق أمانة، ويحسن بالمحقق أن يكون حذراً أميناً صبوراً، لا يجترىء على النصوص فيغير أو يبدل، وأن الجرأة في التحقيق عمل مذموم، ويُمدح المحقق الحذر المشفق المتأني.

مهمات المحقق:

ونجمل مهمات المحقق في النقاط الآتية[3]:

1ـ مقابلة النسخ المخطوطة على النسخة الأم، ويبيّن في الهامش الفروق بعد أن يرمز لكل نسخة برمز خاص.

2ـ عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجِّح أنه صحيح، بعد دراسة المحقق لكل رواية، ويجعل المصحّف والمحرّف والخطأ في الهامش.

3ـ عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة الأم تضاف الزيادة إلى النسخة الأم، ويشار إلى ذلك في الحاشية، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هي من

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها ص 46 - 47.

(2) السابق ص 47.

(3) ينظر: المنجد: ص 15 - 17 وهارون ص 47 - 52 ومصطفى جواد ص 119 - 122.

أصل الكتاب وليست من الناسخ، أما إذا كانت الزيادة من الناسخ، أو من أحد العلماء، فيشار إليها وتثبت في الهامش.

4ـ إذا وجد المحقق في النص المخطوط نقلاً من مصادر ذكرها المؤلف، يرجع إلى تلك المصادر ويعارض النصوص المنقولة بالأصل المعتمد، ويدون الفروق في الهامش من حيث الزيادة والنقص أو اختلاف اللفظ.

5ـ إذا اهتدى المحقق إلى مصادر الأصل المخطوط، ردَّ كل نصّ فيها إلى مصدره للاطمئنان إلى صحة النص وتوثيقه.

6ـ يجوز للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن، أو يتقوّم بها النص، على أن يضع ذلك بين عضادتين، وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب الحديث.

7 ـ إذا وُجد في المخطوط خرْمٌ أضاع نصاً، وكان هذا النص في كتاب آخر مخطوط أو مطبوع ـ كان نقل النص عن مصدره الأول ـ فيمكن إتمام الخرم، والإشارة إلى ذلك في الحاشية، ويوضع المضاف بين عضادتين، أما إذا لم يجد المحقق ما خُرم أو ما تُرك بياضاً في مصدر آخر، فيشير إلى مقدار الخرم أو البياض في الهامش.

8ــ من المحققين من يعتمد على عدة نسخ في آن معاً، ولا يعتمد على نسخة واحدة عند وجود نسخ كثيرة، وفي هذه الطريقة حرية للمحقق، وقد يجوز هذا الأمر بالنسبة للمحقق المتمكن الخبير في معرفة الكتاب، ومؤلف الكتاب ولغته وأسلوبه، ولا يؤمن في هذه الحالة الزلل، والأفضل اعتماد نسخة واحدة ومقابلتها على النسخ الأخرى، وترجيح الرواية الجيدة.

9ــ عند وجود قراءة لعالم ما على النسخة المعتمدة، أو النسخ الأخرى وفيها تصحيح يزيد في قيمة الكتاب، تثبت القراءة في الهامش ويشار إليه، ومن المحققين من يرى إثبات هذه القراءة في المتن والإشارة إليها في الهامش، ولست مع هذا الرأي، لأن الأصل في الكتاب أن يمثل مؤلفه.

10 ـ كل زيادة في جوانب المخطوط أو طُرّتـه من تنبيه أو تفسير أو تعليق، يشار إليها في الهامش ولا تضاف إلى المتن.

جمع الأصول وترتيبها :

عندما يقع الاختيار على تحقيق مخطوط، لا بد من البحث عن نسخه في مكتبات العالم واستقصاء كل ما يمكن استقصاؤه من فهارس المخطوطات في المكتبات، والمخطوطات العربية منتشرة في مكتبات العالم، شرقية وغربية، وحقاً إن الباحث لن يستطيع أن يقف على كل ما في المكتبات التي تحوي الكتب العربية، ولكنه يبذل قصارى جهده في البحث والتنقيب للحصول على كل النسخ المتيسرة، ويعينه على ذلك ـ بعد النظر في فهارس المكتبات المخطوطة[1] والمطبوعة ـ بعض الكتب التي تهتم بالمخطوطات وأولها كتاب بروكلمان «تاريخ الأدب العربي وذيوله» وقد ترجم إلى العربية من الألمانية، و«تاريخ آداب اللغة العربية» لجرجي زيدان، و«تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين وقد ترجمت أكثر أجزائه العربية، وكتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» لأغا بزرك، و«كتاب الخزانة الشرقية» لحبيب الزيات، هذا عدا الرجوع إلى خزائن الكتب الخاصة المنتشرة في البلاد العربية والاسلامية، ولا يستغني الباحث عن سؤال المكتبيين والمهتمين بالمخطوطات من أساتذة وباحثين ومحققين، أضف إلى ذلك الكتب المحققة والرسائل الجامعية التي تتضمن فهارسها جمهرة من المخطوطات.

وحين نقف على مواضع النسخ في المكتبات، نسعى إلى نسخها أو تصويرها، فإذا توافرت لدينا كل النسخ، نبدأ بفحصها ودراستها لمعرفة جيدها من التي فيها نقص أو خرم، ويدرس الفاحص الورق للتحقق من عمر النسخة، وقد تكون بعض النسخ حديثة ولكن أصابها تلف من أثر الرطوبة أو العث أو الأرضة، فيظن العجل المتسرع أنها قديمة، وأن البلى ليس دائماً دليل القدم، فقد تسلم بعض النسخ القديمة من عوادي التلف والبلى، وقد تكون بعض النسخ مزورة بما يكتب عليها من تواريخ قديمة، وقد

---

(1) انظر فيما يخص فهارس المخطوطات والمكتبات التي فيها مخطوطات عربية الجزء الخاص بفهارس المخطوطات الذي أصدره سزكين ضمن تاريخ التراث العربي، والكتاب الذي صنفه كوركيس عواد عن خزائن المخطوطات، والمخطوطات العربية في العالم مراكزها وفهارسها لصلاح الدين المنجد، وفهارس المكتبات العربية في الخافقين لأسعد داغر، ودليل المراجع العربية والمعربة لعبد الجبار عبد الرحمن، والمخطوطات العربية في العالم: فهرس فهارسها لهاوسمان ط ليدن 1967 وغيرها كثير.

تُعَرَّض النسخة لأسباب التلف ليُظن أنها قديمة، كما يفعل بعض تجار المخطوطات واللوحات الفنية.

ويدرس كذلك الخط والمداد لمعرفة الزمن الذي كتبت فيه، فلكل عصر نمط خاص في الخط، ويعرف كذلك المداد القديم من الحديث، ويفطن المحقق إلى وحدة الخط واطراده وطريقة رسمه، ويلاحظ ما على النسخ من إجازات وتمليكات وقراءات، أو تعليقات لبعض العلماء، ومعرفة أزمان هذه الإجازات وتاريخ وفيات العلماء الذين أجازوا أو امتلكوا أو قرأوا وعلقوا، ويفحص مادة الكتاب ونظام فصوله وأبوابه، ليطمئن إلى أن النسخة كاملة لم تسقط منها أوراق في أولها أو وسطها أو آخرها، وملاحظة التعقيبة التي تكون في أسفل الصفحة اليمنى، التي تدل على بدء الصفحة التي تليها، ويستدل بتتبع هذه التعقيبة على تمام الكتاب وعدم اضطراب أوراقه، ويدرس خاتمة الكتاب ليقف على اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وعن أي النسخ نقلت، وبعد هذه الدراسة الفاحصة لكل نسخة، تُرتَّب النسخ حسب أزمانها وصحتها وجودتها، وفق الترتيب الآتي:

1 ــ أحسن النسخ التي تعتمد للنشر هي نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، وخاصة إذا كانت سالمة من النقص والتلف، وتكون هذه هي النسخة الأم، ويحسن أن تكون هذه النسخة كاملة، فيها عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وجميع مادة الكتاب، على آخر صورة كتبها المؤلف بنفسه «أو أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، أو فيها ما يفيد اطلاعه عليها وإقراره لها»[1].

ويحسن التثبت من أن نسخة المؤلف هي آخر تأليفة له، لأن من المؤلفين مَنْ يعيد تأليف الكتاب أكثر من مرة، وفي كل مرة يضيف أو يحذف ويعدل وينقح، فمن المنقول أن كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد (ت345هـ) ظهر في ست صور، كل مرة يزيد فيها عند قراءته عليه[2]، وأن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين «أولى وثانية، والثانية أصح وأجود»[3]، وألف ابن درستويه كتاب الكتاب مرتين كل واحدة منهما

---

(1) هارون ـ تحقيق النصوص ص 29 وانظر المنجد ـ قواعد تحقيق المخطوطات ص 3، وما بعدها، ومصطفى جواد ـ فن تحقيق النصوص ص 119.

(2) الفهرست ص 113.

(3) الفهرست ص 210.

مختلفة عن الأخرى زيادة ونقصاناً[1]، وأن أبا بكر الزبيدي ألف كتابه لحن العامة مرتين[2]، وألف أبو عمرو الشيباني كتاب النوادر الكبير ثلاث مرات[3]، وألف الثعالبي اليتيمة مرتين، كانت الثانية أوسع وأشمل من الأولى[4]، وغير ذلك كثير.

وعلى المحقق أن يكون فطناً حذراً، فقد يجد في آخر النسخة عبارة (وكتب فلان) أي المؤلف، وهي ليست للمؤلف، وإنما هي من فعل الناسخ الذي قد ينقل عن نسخة المؤلف، وينقل ما في آخرها من قول المؤلف، وكذلك يجب أن يفطن إلى تاريخ النسخة، فقد تكون النسخة متأخرة وينقل الناسخ تاريخ النسخة السابقة التي ينسخ عنها، وقد يكون الفرق بين نسخة الأصل والنسخة المنقولة عنها قرناً أو قروناً، فيحسن هنا أن يحكم المحقق خبرته في الخط والورق والمداد واسم الناسخ الأول والثاني، ليتثبت من تاريخ النسخة الصحيح.

2- بعد نسخة المؤلف تأتي في المنزلة الثانية النسخة التي قرأها المؤلف، أو أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها.

3- وتأتي بعد ذلك النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف أو عورضت بها أو قوبلت عليها.

4- ثم النسخة التي كتبت بعصر المؤلف عليها سماعات العلماء، وبعدها التي ليس عليها سماعات العلماء.

5- النسخة التي بخط عالم تفضل غيرها وتقدم عليها، وقد كان القدماء يحرصون على اقتناء مثل هذه النسخ وينزلونها منزلة عالية، ومن طريف ما يُروى في ذلك أن الجاحظ لما قدم من البصرة إلى بغداد قاصداً محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم، أهدى إليه نسخة من كتاب سيبويه، وقبل أن يحملها إلى مجلسه أعلم بها بعض موظفي ابن الزيات، فلما دخل عليه قال له: أوظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟ فأجابه الجاحظ: ما ظننت ذاك، ولكنها بخط الفرّاء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجلّ نسخة توجد للكتاب

---

(1) كتاب الكتاب ص 6.

(2) فهرسة ابن خير ص 346.

(3) الفهرست ص 75.

(4) يتيمة الدهر 17/1 - 19.

وأغربها، فأحضرها الجاحظ إليه وسُرَّ بها ووقعت منه أجمل موقع[1].

6ـ أما النسخ التي كتبت بعد عصر المؤلف، فترتب حسب قدمها، تفضل المتقدمة على المتأخرة، والتي كتبها عالم، أو قُرِئت على عالم على ما لم يكتبها أو يقرأها أحد العلماء. وقد نجد نسخة ما أحدث تاريخاً من الأولى، ولكن كاتبها عالم دقيق يُقيم النص، وتبرأ نسخته من الخطأ والوهم والتحريف، وهي أصح متناً وأكمل مادة، وهنا يجب تقديم النسخة الأحدث.

7ـ هذه النسخ عدا النسخة الأم تُعدّ أصولاً ثانوية، أما إذا لم توجد نسخة المؤلف، فإن أوثق هذه النسخ وأصحها تعد النسخة الأم، ثم يليها الأقل منها وثوقاً. وقد يحدث أن تكون هناك نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة هي أفضل من اختها المتقدمة التي يعتريها النقص أو التحريف أو التصحيف، وقد نجد نسخة متأخرة نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المؤلف، أو عن نسخة من عصر المؤلف، وحقاً إن النسخ المتأخرة يعتريها التحريف من أيدي الناسخين، ولكن قد نجد في المتأخر ما لا نجده في المتقدم.

8ـ بعض المخطوطات تأتي غفلاً من تاريخ النسخ ولا يعرف كاتبها أو زمن كتابتها، ويستعان لمعرفة عصرها من الخط والورق، فإن لكل عصر نوعاً من الخط، وكذلك الورق يمكن معرفة قدمه، والمقصود هنا فحص الأصول المخطوطة وليس المصورة عنها.

9ـ قد يضطر المحقق أن يحقق الكتاب على أصل مخطوط واحد، في حالة عدم وجود نسخة مخطوطة أخرى، أما إذا وجدت نسخة أو نسخ أخرى، فلا يصح ذلك، ويعد عيباً ونقصاً كبيراً، وإذا كانت النسخة وحيدة، فيجب مقابلتها على مختصرات الكتاب إن وجدت، والأصول المطبوعة، وما وجد من نصوص في ثنايا الكتب المشابهة.

10ـ قد تتوافر من بعض الكتب نسخ كثيرة، وقد تتشابه ثلاث أو أربع نسخ في محاسنها أو عيوبها، وتكون قد نسخت عن أصل واحد، وفي مثل هذه الحالة تجعل

---

(1) البحث الأدبي ـ شوقي ضيف ص 172 ولم يذكر مصدر الخبر، وهي طريقته في كل هذا الكتاب إذ يخلو من ذكر المراجع والمصادر.

النسخ المتشابهة مجموعات أو فئات، ويرمز لكل مجموعة بحرف، وتتخذ من كل مجموعة نسخة واحدة تمثلها عند المقابلة وبيان اختلاف القراءة.

11ـ هناك أصول قديمة للكتاب متضمنة في كتب أخرى للمؤلف نفسه، أو في كتب المؤلفين الآخرين، وتعد هذه أصولاً ثانوية يستعان بها في تحقيق النص، نجد من ذلك أمثلة كثيرة، منها ما يتضمنه كتاب شرح البلاغة من نصوص كتب أخرى، مثل وقعة صفين لنصر بن مزاحم، ونصوص كثيرة من كتاب المغازي للواقدي، ونصوص من كتاب العثمانية للجاحظ، وقد ضمَّن البغدادي في خزانة الأدب كثيراً من صغار الكتب النادرة، منها فرحة الأديب للأسود الأعرابي الغندجاني، وكتاب اللصوص للسكري[1].

12ـ أما النسخ المطبوعة ــ التي لا يمكن الحصول على الأصل الذي طبعت عنه ـ فإن فريقاً من المحققين يتخذها أصولاً ثانوية، وبعضهم يهملها ولا يلتفت إليها، والأوفق أن تُتخذ أصولاً ثانوية، وخاصة إذا كانت النسخ المعتمدة قليلة، أو كانت النسخة المعتمدة وحيدة، مع ملاحظة أن يكون ناشر المطبوعة من المحققين المتمكنين الثقات من أعلام العرب والمستشرقين المعروفين بالأمانة والعلم والتثبت، أما ما دون ذلك مما ينشره المتسرعون أو النشرات التجارية فلا يلتفت إليه.

13ـ قد ترد نسخة بخط المؤلف وهي مسودة الكتاب ولم ترد معها المبيضة، وفي هذه الحال تعد مسودة المؤلف هي النسخة الأم، أما إذا وجدت المسوّدة مع المبيّضة، فتعتبر المسودة أصلاً ثانوياً يستأنس به لتصحيح القراءة، وتعرف المسودة مما يرد فيها من أثر المحو والتغيير واضطراب الكتابة، وترك البياض، والإضافة بحواشي الكتاب وغير ذلك، وبعض المؤلفين يكتب الكتاب ولا يجرده من المسودة من ذلك ما نقل من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال ابن قتيبة ولم يجرِّده من المسودة[2]، وقد يُتوفَى المؤلف قبل أن يتاح له تبييض كتابه، من ذلك ما نقله الزبيدي ذاكراً كتاب البارع لأبي عليّ القالي، قال: «ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألف نظيره في الإحاطة والاستيعاب، وتوفي قبل أن ينقحه، فاستُخرج بعده من الصكوك»[3]، وكذلك

(1) تحقيق النصوص ونشرها ص 30 - 31.

(2) الفهرست ص 92 ط. الرحمانية.

(3) طبقات النحويين واللغويين ص 203 - 205.

يقال في شرح شمس الدين البرماوي لصحيح البخاري المسمى باللامع الصبيح، قال: «ولم يُبَيِّض إلا بعد موته»[1].

14ـ النسخة التي عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة كُتبت عليها إجازات من شيوخ ثقات، تفضل النسخة التي تخلو من الإجازة أو السماع.

الإجازة والسماع:

الإجازة: إثبات المؤلف واعترافه بنسبة الكتاب إليه و إقراره بأنه روي عنه، أي الإذن برواية الحديث لوثاقة المجاز، ووجود الإجازة يعني أن النسخة موثقة، بعد أن تم الإقراء أو السماع، وأن النسخة مطابقة لنسخة المؤلف معنى ومبنى.

والإقراء أو القراءة: أن يقرىء الكتاب على المؤلف أو غيره من دون أن يكون هناك شخص آخر يسمع، أو أشخاص يستمعون للقراءة.

والسماع: رواية الكتاب عن مؤلفه أو بالسند المتصل إليه أو أن يقري الكتاب على المؤلف أو غيره مع وجود من يسمع أو يسمعون[2]. ويلخص المنجد فائدة السماعات وقيمتها بأنها:

1ـ أنموذج من أنموذجات التثبت العلمي الذي كان يتبعه العلماء.

2 ـ هي وثائق صحيحة تدل على ثقافات العلماء الماضين وما قرأوه أو سمعوه من الكتب.

3 ـ هي مصدر للتراجم الاسلامية.

4ـ وهي وسيلة من وسائل معرفة مراكز العلم في البلاد الإسلامية وحركة تنقل الأفراد من بلدان مختلفة نحوها.

5 ـ وهي دليل على صحة الكتاب وقدمه وضبطه وتاريخه.

---

(1) إرشاد الساري ـ القسطلاني 42/1 ط بولاق 1304 هـ.

(2) انظر: إجازات السماع في المخطوطات القديمة ـ صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات مجلد 1جـ 2 ص234.

نموذج من السماعات:

جاء في خاتمة مخطوطة تهذيب الكمال للمزيّ المتوفى سنة 742 هـ: «سمع هذا الجزء بقراءة الإمام جمال الدين أبي محمد رافع بن أبي محمد بن محمد بن شافع السلامي ابنه محمد، وعلاء الدين طيبرس بن عبد الله الفاروخي، وأولادي: محمد وزينب، وابن أخيهما عمر بن عبد الرحمن، وأخته خديجة، وأمهما: فاطمة بنت محمد بن عبد الخالق البياني، وبنت خالهم: آسية بنت محمد بن ابراهيم بن صديق السلمي، وأخوهما: أحمد حاضراً في الثالثة، وصح ذلك في يوم الجمعة السابع عشر من جمادى الأولى سنة أربع عشرة وسبعمائة. وكتب مصنفه يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي»[1].

عمل المحقق (معالجة النصوص)

زيادات النسخ:

يفحص المحقق النسخ المخطوطة فحصاً جيداً، ويلاحظ الزيادات التي قد توجد في نسخة دون أخرى، وعليه أن يكون فطناً لما قد يدخله الناسخون من قراءات العلماء أو تعليقاتهم في الحواشي في صلب النسخة، فإذا تيقن أن هذه الزيادة هي من كلام المؤلف وضعها في مكانها من الكتاب، وأشار إليها في الهامش بأنها من النسخة الفلانية، ولكل نسخة رمزها، وعلى المحقق أن يميز بين المستدركات التي هي من صميم الكتاب وبين التعليقات التي يدونها قرّاء النسخة، فإذا كان الاستدراك للمؤلف نفسه ووضعه في حاشية الكتاب، أدخله المحقق في موضعه من الكتاب وأشار إلى ذلك في الهامش، أما إذا كانت الزيادة من أحد القراء أو العلماء، فيشير إليها في الهامش، ولا يدخلها في متن الكتاب.

وقد تكون في الكتاب إجازة برواية الكتاب عن مؤلفه، أو عن رواية عنه، مع

---

(1) إجازات السماع في المخطوطات القديمة ـ صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد 1 جـ 2 لوحة رقم 1.

إثبات قائمة سماعات يعترف بها المؤلف أو الـراوي، فلهذه الإجازات والسماعات فوائد تاريخية وتوثيقية، يجب أن يوليها المحقق عناية ويدونها في موضعها، ويذكرها في مقدمة التحقيق.

تصحيح الأخطاء:

كثيراً مـا تقع أخطـاء وتحريفات وتصحيفـات في النسخـة المعتمـدة، وقد تكـون وحيدة، وقد تكون النسخة متأخرة ومعها نسخ مثلها، فيكثر فيها الوهم والخطأ، وعلى المحقق أن يؤدي النسخة القديمة الأم كما هي، ويشير إلى ما يظنه خطأ في الهامش، أما في النسخ المتأخرة فلـه أن يصحح هذه الأخطـاء والتصحيفات مستعيناً بـالمراجع، وقد يجد نصف الصواب في نسخـة، ونصفه في نسخـة ثانية، وعليـه أن يبيّن التصحيحات بعد أن يتوثق منها في الهامش[1].

الزيادة والحذف:

مر أن النسخة الأم إذا كانت قديمة تؤدى كما هي دون زيادة أو نقص، أما النسخ الثانـوية فكذلك لا يـزاد فيها ولا يحذف إلا ما كـان ضرورياً، بعد التثبت والـرجوع إلى مراجع التحقيق، وقد أجـاز القدماء أن يلحق بالكتاب ما هـو ضروري لإقامة النص، فقد أجاز ابن كثير أن يلحق في نصوص الحديث مـا سقط منه أو اندرس من الكتاب، قال: «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فـلا بأس بتجديـده على الصواب»[2]، ولا شك أن المراد بـالإضافـة أو الحذف هو ما كـان واضحاً متعيناً، كإضافة (بن) في السند نحـو: (عبد الله مسعود)، وإضافـة (على) في (بُني الإسلام خمس)، وكـذلك حذف المتكـرر في (بني الاسلام على على خمس). وفي كل الأحـوال ينبه المحقق في الهامـش على الزيـادة أو الحذف، ويضع الزيادة بين عضادتين [ ][3].

---

(1) دوّن هارون جـريدة بالتحـريفات والتصحيفات مـع تصحيحها في كتابـه تحقيق النصوص ص 74 - 75، وكذلك فعل مصطفى جواد في فن التحقيق ص 121.

(2) الباعث الحثيث ص 163.

(3) هارون ـ تحقيق النصوص ص 78.

أمـا الزيـادة التي يراد بها تـوضيح النص وإزالـة ما فيـه من إبهام، فلا تكـون في الأصل وإنما مكانها في الهامش. أما التغيير والتبديل فلا يجوز في النسخة العالية، ويجوز في النسخ الثـانويـة إذا تحقق أن هناك أخطـاء وتحريفات من قبل النسـاخ، ويتم ذلك بالرجوع إلى مصادر التحقيق، والإشارة إلى كل ذلك في الهامش.

مقابلة النسخ:

وينبغي الاهتمام بإثبـات الفـروق التي لها أثـر في قـراءة النص، حيث يترتب على اختلاف رسم الكلمـة تغيير المعنى، ومن المحققين ـ ومنهم المستشرقـون ـ يـدونون كل فـرق مهما كـان واضحـاً بينـاً أنـه من سهـو النسـاخ أو جهلهم، أو اختـلاف في رسم الكلمـة، فيثبتـون مـا يكتبه النسـاخ من كلمات في نسخـة (رمـا) وفي أخـرى (رمى)، و(سقـا) و(سقى)، و(سمآ) و(سماء) و(مـآ) و(ماء)، و(الحرث) و(الحارث)، و(خلـد) و(خالد) و(معاوية) و(معوية)، هـذا وغيره مما يدخل ضمن الرسم الإملائي الذي يغير حسب الرسم الحديث ويُنبَّه عليه في المقدمة، وكذلك يقـال في بعض الفروق الطفيفة كحروف العطف ومجيء الفـاء مكان الواو أو العكس، أو سقوط نقطة مـن الذال والتاء والياء، وهـو من أثر الخط وإهمال الناسخ، كل ذلك يغير ويشـار إليه جملة في المقـدمة أثناء وصف النسخة.

إن المحقق يقارن بين النسخ ويثبت الاختـلافات الـواضحة في الهامش، وإذا ورد نص فيـه أغلاط وآخـر يخلـو منه يثبت الصحيـح في الأصل، ويشار إلى النص الآخـر المخطـوء في الهامش، وعلى المحقق حين يـرجح نصـاً على آخـر أن يبيّن سبب الترجيح ويعلل ذلك، ويسوق الأدلة التي تعزز رأيه في ترجيح هذه القراءة أو تلك.

الضبط:

إذا كانت النسخة الأم مضبوطة بـالشكل، أو فيها ضبط جزئي، فينبغي أن يلتزم المحقق بذلك ولا يغيره أو يبـدله التزاماً بأمـانة أداء النص كما أراده المؤلف، وإذا ورد في بعض الكلمات ضبطـان، كأن يكون الحرف مضمـوماً ومكسوراً، فيجـب أن يؤدى كما هو. وأما النسخ التي يقل فيها الضبط ويحتـاج المحقق إلى ضبطها، فيضبطها مستأنساً

بطريقة المؤلف في الضبط، كأن يميل المؤلف إلى ضبط بعض الكلمات التي يجوز في بعض حروفها الكسر والفتح، أو الفتح والضم، فيتبع طريقة المؤلف في الكلمات التي ضبطها، أما الكلمات التي لم تضبط وليس لها مثيل في كلام المؤلف، فيختار في ضبطها أعلى اللغات، ويدع اللغة النازلة. ومما يُنَبَّه له، أن يفطن المحقق إلى أن المؤلف قد يضبط الكلمة ضبطاً خاطئاً لينبه بعد ذلك على الخطأ ويصححه، فليس للمحقق أن يصحح ذلك الضبط الخاطىء.

ويجدر أن يتنبّه المحقق إلى أن الضبط يحتاج إلى الدقة والحذر، فقد ترد بعض الكلمات لها ضبط يخالف المألوف، ويراد بها معنى غير المعنى المتداول، ويجب هنا معرفة مراد المؤلف في المعنى، فقد ترد عند المؤلف كلمة (الكَهْوَل) بفتح الكاف وسكون الهاء وفتح الواو، بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها المحقق (الكُهُول) جمع كهل مجاراة للمألوف، وكذلك (العَلْب) بفتح فسكون، بمعنى الوسم والتأثير، فيضبطها (العُلَب) بالضم والفتح جمع عُلبة، فيفسد بذلك المعنى ويذهب مراد المؤلف[1].

وعلى المحقق أن يشكّل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ويشكّل الأشعار والأمثال تشكيلاً يزيل عنها الإبهام والوهم، ويشكّل الألفاظ التي يلتبس معناها إذا أهمل شكلها، كالمبني للمجهول، والكلمات التي فيها تصغير أو تشديد، أو حروفاً مهملة تلتبس بالمعجمة. ويضبط كذلك الأعلام الأعجمية المعربة أو المركبة أو الصعبة، وأن يتخذ الحذر في ضبط أعلام الأشخاص والقبائل والبلدان، والرجوع في ذلك إلى مصادر التحقيق، فقد يلتبس المصغّر بالمكبّر، والمخفف بالمثقّل، والمعجم بالمهمل، كعديّ وعُديّ، وصديق وصدِّيق، وحَبيب وخُبيب، ونَمير ونُمير، وكَثير وكُثَيِّر، وحبير وجُبير، وسليم وسُليم، ومسلم ومسَلّم.

ويضبط كذلك الكلمات التي تحتاج إلى شرح، والتي تلتبس بغيرها، أو تكون صعبة غير مألوفة، أو يكثر الخطأ فيها، أو يشيع استعمال المخطوء فيها، ويضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي لأن أكثره يعتمد على السَّماع، ويضبط الأفعال التي تلزم البناء للمجهول، مثل: حُمَّ، وجُنَّ، وعُنِيَ، وهُرِع، ويضبط كذلك أسماء النبات والحيوان والعقاقير، والكلمات التي تتفق صورتها وتختلف معانيها باختلاف

---

(1) هارون ـ تحقيق النصوص ص 81.

شكل حركاتها، وفي كل ذلك يرجع إلى مصادر اللغة والمعجمات وتراجم الرجال والطبقات وكتب البلدان وغيرها، ولا يعتمد فيها على الذاكرة فإن ألفة الكلمة كثيراً ما تؤدي إلى الخطأ.

وعلى المحقق أن يصف في المقدمة النص ومقدار ما فيه من شكل، وما أضيف إليه.

العلامات:

قد يصادف المحقق في المخطوطات القديمة، وفي كتب الحديث خاصة، بعض العلامات والحروف الصغيرة التي توضع فوق بعض الألفاظ، ينبغي أن يعرف معناها ويفطن إلى مدلولها، من ذلك[1]:

أ ــ كلمة (صح) توضع فوق اللفظ، ومعناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح.

ب ـ رأس حرف (ص) ممدودة، وتسمى (ضبَّة) أو علامة التمريض، توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضبيب، قال السيوطي: «يسمى ذلك ضبَّة لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة، كضبّة الباب يقفل بها»[2].

وقد يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه.

ج ـ إذا ضرب فوق لفظ بخط، فمعناه أنه محذوف، وربما حُوِّق بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف.

د ــ كثيراً ما يحدث التباس في قراءة الحروف، لأن الكتابة لم تكن معجمة (غير منقوطة)، ولذلك دأب بعض العلماء والنساخ منعاً للتصحيف والتحريف، أن يضعوا بعض إشارات على الحروف لئلا يقع التباس فيها، من ذلك: إنهم كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في الكلمة لئلا يقرأ الحرف خاء معجمة، أو يضعون عيناً

(1) انظر هارون ص 54، والمنجد ص 17 - 18.

(2) تدريب الراوي ص 156.

صغيرة تحت حرف العين لئلا يقرأ غيناً معجمة، وكذلك يفعلون في حرف الصاد والطاء والدال والراء.

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لئلا تقرأ شيناً، لأن نقاط الشين فوق الحرف، وكانوا يضعون هذه النقاط إما صفاً واحداً أو صفين، وكان بعضهم يعجم الشين بنقطة واحدة فوقها، كما في همع الهوامع، وبعضهم كان يكتب سيناً صغيرة (سـ) تحت السين.

ومن الكتَّاب من يضع فوق الحرف المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء)، ومنهم من يضع خطاً أفقياً فوقه (—)، ومنهم من يضع رسماً أفقياً كالهلال (◡)، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم سبعة (٧)، وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً، قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً، وذلك مثل (التسميت) و(التشميت)، أي تشميت العاطس، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك، إشارة إلى جواز القراءتين، و(المضمضة) و(المصمصة) تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها، تجويزاً لوجهي القراءة[1].

ومما يلاحظ في ضبط الحروف كتابة:

الهمزة: وهي صورة رأس عين (عـ) توضع فوق ألف القطع، أو على الواو والياء بدلاً من الألف، أو في موضع ألف قد حذفت صورتها مثل: ماء وسماء، كثيراً ما تهمل كتابتها في المخطوطات فتلتبس ماء بكلمة (ما)، وسماء بالفعل (سما)، والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف، وتكتب أحياناً فوقه.

المدة: وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو (مآ) التي نكتبها الآن (ماء) بدون مدة.

الشدّة: وهي رأس الشين تكتب فوق الحرف، وقد تأتي تحت الحرف إذا كانت مقرونة بالكسرة، وقد تكتب الفتحة فوق الشدة وأحياناً تحتها، ويضع المغاربة الضمة تحت الشدة، وفي الكتابة المغربية تكتب الشدة كالعدد سبعة (٧) شديدة التقويس.

وتخفيف الحرف، أي غير مشدد، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ)، أو بإشارة (خف) إشارة الخفَّة.

---

(1) هارون ص 54.

ومما يتصل بهذا معرفة الخطوط والتعود على قراءتها، والتنبه إلى كيفية رسم الحروف في كل موضع من الكلمة، وخاصة الخط المغربي، ففيه صعوبة لمن لم يألفه ولم يمارس القراءة فيه، وتتيسر هذه الصعوبة بكثرة القراءة والممارسة، فهم يضعون نقطة الفاء تحت الحرف، وينقطون القاف بنقطة واحدة فوق الحرف، ويضعون الفتحة تحت الشدَّة لا فوقها كما هو في الخطوط المشرقية، ويضعون الكسرة للحرف المشدد تحت الحرف لا فوقه، ويميل الكتاب إلى الاستدارة في رسم الحروف، فتتشابه استدارة الدال والراء، ويتشابه شكل الكاف والظاء، ويبقون الألف التي نحذفها في كلمات مثل: لكن وهؤلاء وهذا، فيكتبونها (لاكن، وهاؤلاء، وهاذا)، وعلى الرغم من هذه الصعوبات فالخط المغربي جميل فيه نظام، وأشكال هندسية متناسقة.

وقد يستعمل رأس الحرف عين (عـ) إشارة إلى كلمة (لعله كذا)، والحرف (ظ) في الهامش إشارة إلى كلمة (الظاهر)، وتوضع (كـ) في بعض الهوامش إشارة إلى (كذا في الأصل).

وإذا كان في النص زيادة بعض الكلمات وجدت خطأ، فيشار إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبيه، بهذا الشكل (⌐¬)، وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (OO)، أو بين نصفي دائرة (( ))، وأحياناً توضع كلمة (لا) أو (من) أو (زائدة) فوق أول كلمة من الزيادة، ثم كلمة (إلى) فوق آخر كلمة منها.

أما بالنسبة للأرقام، فقد ترد في بعض المخطوطات القديمة لها شكل خاص يختلف عما نعهده، فقد تكتب الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، بهذا الشكل: (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦)، وقد تكتب الأرقام: ٢، ٤، ٥، بهذا الشكل: (٢، ٤، ٥).

الرسم الإملائي:

إن الرسم الإملائي في المخطوطات يختلف عن الرسم الإملائي الحديث، وهو في كثرته مشابه لرسم المصحف، وعلى المحقق أن يستبدل الرسم الحديث بالرسم القديم دفعاً للوهم واللبس، وقد أجاز الأقدمون أنفسهم ذلك[1].

---

(1) الصلاح الصفدي في مقدمة الوافي بالوفيات جـ 1 تحقيق ريتر ط استامبول 1934.

وكثير من المخطوطات القديمة ألفاظها مهملة غير معجمة، أو بعضها معجم وبعضها مهمل، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وكثير من كلمات المخطوطات مجردة من الحركات والهمزة والتشديد والمدّة، فينبغي اليوم أن تضبط بالشكل، وعلى المحقق أن يعنى بالرسم وخاصة فيما يلي:

رسم همزة الابتداء، وكثيراً ما يؤدي عدم رسمها إلى تغيير المعنى، مثل: أعذار وإعذار، وأعلام وإعلام، وأنباء وإنباء، وأن وإن. وفي المخطوطات تحذف الهمزة المتطرفة ويرسم قبلها مدة، مثل: سمآ وعليآ وابتدآ وابتلآ، بدلاً من: سماء وعلياء وابتداء وابتلاء.

ضرورة وضع نقطتي الياء لئلا تلتبس بالألف المقصورة مثل: أبي وأبى، والهَدي والهُدى، وعليّ وعلى، ومما يؤخذ على المصريين إهمالهم النقطتين، وتكاد تخلو مطابعهم من الياء المنقوطة.

ضرورة الحرص على وضع علامة التشديد في موضعها دائماً.

تثبت الألف الوسطية في الأسماء التي كانت تحذف ألفها في كثير من أسماء الأعلام مثل: الحارث ومروان وخالد وابراهيم واسحاق وهارون ومعاوية وسليمان وعثمان، فإنهم كانوا يكتبونها: الحرث ومرون وخلد وابرهيم واسحق وهرون ومعوية وسليمن وعثمن، وكذلك في غير أسماء الأعلام مثل: السماوات والصلاة وثمانية وثلاثين والملائكة وسبحانه، كانت تكتب بحذف الألف: السموت والصلوة وثمنية وثلثين والملئكة وسبحنه ونحو ذلك.

همزة (ابن) من القدماء من يحذفها ومنهم من يثبتها سواء أكانت بين علمين أم لم تكن، ولذلك يجب الالتزام بالرسم الحديث فتحذف الهمزة، إلا إذا جاءت في بداية السطر، أو بين علمين ليس أولهما ابناً للثاني، وقبل الصفات المادحة مثل: ابن الحافظ، ابن الشيخ، ابن الإمام، أو قبل الأنساب مثل: ابن الدمشقي، ابن الدبيثي، ابن الأثير.

من المحققين[1] من يرى فصل الأعداد فيثبت: سبع مئة، بدلاً من سبعمئة أو سبعمائة، وثلاث مئة، بدلاً من ثلثمئة أو ثلاثمائة، وكذلك إثبات الألف في الألفاظ

(1) صلاح الدين المنجد ـ قواعد تحقيق المخطوطات ص 20.

المحذوفة ألفها مثل: لاكن، بدلاً من لكن، وهاذا بدلاً من هذا، وهاؤلاء بدلاً من هؤلاء، كما يفعل بعض أهل المغرب العربي حيث يثبتون هذه الألف.

وعلى المحقق في كل الأحوال أن ينبه في المقدمة عند وصف المخطوطة إلى الرسم المتبع والطريقة التي اتبعها في تبديله مع انموذجات منه.

المختصرات:

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات جاءت في المخطوطات القديمة، نرى أن تثبت كاملة ولا حاجة إلى هذه الاختصارات الآن إلا إذا تكررت كثيراً، من ذلك الصلاة على النبي والترحم بعد ذكر المتوفى والترضي على الصحابة وألفاظ التحديث والأخبار والأنباء في إسناد الحديث، وهذه أهم المختصرات:

تـع: تعالى

رحـه: رحمه الله

رضـه: رضي الله عنه

رضي: رضي الله عنه.

أما الصلاة على النبي فيجب أن تكتب كاملة وقد كره الفقهاء اختصارها وقد اختصرها بعض العجم على هذا الشكل:

(صلعم، ص م) أي صلى الله عليه وسلم و(ع م) أي عليه السلام.

الخ: إلى آخره

أهـ: انتهى

ثنا: حدثنا

ثني: حدثني

نـا: حدثنا أو أخبرنا

أنـا: أخبرنا

أنبا: أنبأنا

ش: الشرح

الشـ: الشارح

ع : موضع (استعمله صاحب القاموس ومن جاء بعده وكذلك المختصرات التالية)

ج : جمع

جج : جمع الجمع

ججج : جمع جمع الجمع

ة : قرية

وفي كتب الحديث جاءت اختصارات لأسماء الكتب الستة وغيرها، وهي :

خ : البخاري، م : مسلم، ت : الترمذي، د : أبو داود، ن : النسائي، ق : القزويني .

ولهذه العلامات منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها، فإذا وضعت في مواضعها وضح المعنى .

الإشارات وعلامات الترقيم :

توضع علامات الترقيم الحديثة في أماكنها من الكلام كالنقطة والفاصلة وعلامة الاستفهام والتعجب والنقطتين وغيرها[1]، وهذه العلامات مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي. وكان لهذا أصل في الكتابة العربية، فالنقطة في آخر الفقرة كانت ترسم مجوفة هكذا(○)، وكان الناسخ يضعها لتفصل بين الأحاديث النبوية، وكان قارىء النسخة على الشيخ، أو معارضها على النسخ، يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة(⊙) ليدل بذلك على أنه انتهى من مراجعته إلى هذا الموضع، قال الخطيب البغدادي : «وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً، فإذا قابلها نقط فيها نقطة»[2]، فيجب وضع النقطة عند انتهاء المعاني في الجمل، وتوضع الفاصلة بين الجمل، ولا تستعمل النقطة مع الفاصلة، وتستعمل علامة الاستفهام عند السؤال وإشارة التعجب في موضعها، وتستعمل النقطتان بعد القول، وتوضع بعد قال الثانية إذا ورد قولان، مثل :

(1) انظر علامات الترقيم فيما سبق من منهج البحث فقد ذكرت مفصلة ص 57 ـ 62 .

(2) ابن كثير ـ الباعث الحثيث ص 151 .

(قال أبو هريرة، قال ابن عباس :)، وتوضع النقاط إذا كان في الأصل خرم، كل ثلاث نقاط مكان كلمة (. . .).

الأقواس والرموز:

تستعمل الأقواس والخطوط والرموز على الوجه الآتي :

ـ القوسان المزهران لحصر الآيات القرآنية : ﴿ ﴾

ـ علامة التنصيص وتحصر بينها النصوص المقتبسة وأسماء الكتب إذا وردت في النص : « »

ـ القوسان يستعملان في إبراز بعض الكلمات وإظهارها، ويحصران كذلك وجه الورقة وظهرها : ( ).

ـ القوسان المربعان (العضادتان) يحصران ما يضاف من نصوص ثانية نقلت النص أو استشهدت به، وما يضاف من تكملة أو عناوين جديدة : [ ].

ـ الخطان القصيران يحصران الجمل المعترضة : ـ ـ.

ـ الخطان العموديان المتقابلان يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة المعتمدة : // //.

ـ القوسان المكسوران يحصران ما يضيفه الناشر من عنده كحرف أو لفظ يقتضيه السياق : < >.

ومن المحققين من يستعمل العضادتين في هذا الموضع وهو مصيب.

ـ توضع كلمة (كذا) بين قوسين لما يبهم على المحقق قراءته ويثبت كما ورد، وبعضهم يضع علامة الاستفهام بين قوسين (؟) بدلاً من ذلك، والأول أشهر.

ـ يرمز إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف، يؤخذ من اسم صاحبها، أو من اسم المكتبة التي وجدت فيها، أو من اسم البلد الذي فيه المكتبة، كما يرمز إلى فئات المخطوطات بحروف مثل : فئة أ، فئة ب، فئة ج.

الحواشي والتعليقات :

للمحقق أن يكتب في الحواشي (الهوامش) ما تدعو إليه الضرورة التي تخدم النص وتوضحه، وتزيل إبهامه، وتثريه بما يترجم لأعلامه، وما يربط فقره وأفكاره من إحالات وإشارات، وبيان للقراءات في النسخ، واختلافها وفروقها، وتوثيق النص بتخريج أشعاره ونصوصه من كتب التراث، وللمحقق طرائق في تنظيم الهوامش، من ذلك :

1ـ يكون الهامش في أسفل الصفحة، ويكتب بحرف مخالف لحرف المتن أصغر منه .

2 ـ يكون اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب، وتلحق بقية الهوامش بنهاية الكتاب، وحجة من يفعل هذا، عدم إشغال القارىء بغير نص الكتاب ورأي المؤلف، وهذه هي طريقة أكثر المستشرقين .

3ـ أن تُلحق الحواشي كلها، اختلاف النسخ والتعليقات بنهاية الكتاب .

4 ـ ومنهم من يجعل الحواشي كلها أسفل الكتاب، اختلاف النسخ أولاً، والتعليقات ثانياً، ويفصل بينهما خط والأفضل أن يكون الهامش في أسفل الصفحة، بما فيه اختلاف النسخ والتعليقات، اللهم إلا إذا كانت تراجم الأعلام كثيرة، فيمكن أن تفرد بملحق في آخر الكتاب وترتّب ترتيباً هجائياً .

ويتضح موقف المحققين من الحواشي والتعليقات في اتجاهات ثلاثة :

1 ـ فمنهم من يكتفي بذكر اختلاف النسخ فقط، وقلما يخدم النص بتعليق أو بيان أو توضيح، وهذا ما عليه جمهور المستشرقين ومن تابعهم في هذا النهج من العرب والمسلمين .

2 ـ ومنهم من يكثر من التعليق والتفسير والشرح والإيضاح والتخريج، و إثقال الحواشي بنصوص ونقولٍ كثيرة، حتى لتصبح الحاشية كتاباً آخر[1].

---

(1) ممن يميل إلى هذا الاتجاه الدكتور مصطفى جواد، حيث يجمل رأيه في قوله : «إن تحشية الكتب المنشورة، بعد كونها مخطوطة هي من الواجب على الناشر المحقق، وهي مع احتوائها على اختلاف النسخ واختلاف النصوص تحوي تعليقات إيضاحية وإكمالية وغير ذلك . . . وينبغي أن تشرح الكلمات الغريبة والمصطلحات المجهولة بتعليقات كافية في إفهام القارىء المعنى المراد، ويُزاد الكتاب بكل ما يزيد مادته العلمية، أو مادته الأدبية من المصادر المخطوطة الأخرى» . (فن التحقيق ص 123 - 124) .

3 ــ وفريق وسط يـرى في النمطين السابقين إفـراطـاً وتفريطـاً، يجعل في الهامش اختلاف النسخ، وبيان الفروق في القراءات، والتعليق، والترجمة للأعلام، والتنبيه على الأوهام، كل ذلـك بقدر، بحيث يخدم النص ويوضحـه ويثريـه بالفـوائد دون إثقال، وهذا هو المنهج الذي يرتضيه كثرة المحققين، ونراه صواباً.

إن التعليق مطلوب مـن المحقق في القضايا الضروريـة التي توضح النـص وتزيل عنه اللبس والوهـم، وتصحح ما فيه من خطأ، ويمكن أن نوجـز النقاط التي يشملها التعليق فيما يأتي:

1 ـ التعـريف بـالمغمور والمبهم من أعـلام الناس والبلـدان، بالقـدر الذي يخدم النص ويوضحه وييسر الانتفاع به، وعدم التعريف بالمشهورين كأعلام الخلفاء والملوك والأمراء والشعراء والكتاب، ولا ضرر إذا ذكرت سنوات الوفاة.

2 ـ شرح الألفاظ الصعبة والغريبة التي تحوج إلى الرجوع إلى المعجمات.

3 ـ توضيح الرموز والمصطلحات التي ترد في النص، مع بيان دلالتها في عصرها.

4ـ تخريج الأحاديث النبـوية بالرجوع إلى كتـب الحديث، مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والسقم، حتى لا تختلط الأحاديث الموضوعة بالأحاديث الصحيحة، وذلك بالرجوع إلى كتب الحديث وكتب مصطلح الحديث.

5ـ تخريج الأشعار بالرجوع إلى دواوين الشعـراء، وعند عدم وجود ديوان للشاعر الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية ومجاميع الشعر وكتب الأدب والشواهد.

6ـ مقارنة النص المعتمد بالنصوص في الموضـوعات المشابهة سواء ما كان لاحقاً به أو سابقاً عليه.

7ـ نقـد النص وبيان ما فيـه من وهم أو خطأ، والإشارة إلى الصحيح بعد تـوثيقه بالأدلة الواضحة.

التخريج:

التخـريج: توثيق النـص وخدمتـه وتـوضيحه، وذلك بتحـديـد مواطن النقـول وضبطها وتصحيحها وإكمالها وعزو النصوص إلى أصحابها، وتتمة ما يقع في النص من نقص وخلل، أو وهم وخطأ، وتخريج النص يبين صحته وسلامته، ويدل على مصادر

المؤلف ونقوله، والمحدِّثون هم أشد العلماء عناية بتخريج الأحاديث وإسنادها، وقد كانت كلمة التخريج، خاصة بالحديث النبوي، وقد تُوسع في استعمالها، وشاعت في العصر الحديث مع شيوع التحقيق وكثرته، ومن المحققين من يعدل عن هذه التسمية إلى تسمية أخرى هي (الرواية). وينبغي التنبيه إلى أن التخريج يكون بالقدر الذي يخدم النص وفيه فائدة وتوضيح وتقويم، مع عدم الإسراف بنقل الأخبار والروايات التي ليس لها صلة أو فائدة غير الإطالة والتكثير.

والنصوص التي يحرص المحقق على تخريجها هي:

1ـ الآيات القرآنية:

ويرجع فيها إلى القرآن الكريم، ويستعان لمعرفة السورة ورقم الآية بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، يذكر اسم السورة ثم رقم الآية، ولا يجوز ذكر رقم السورة فقط دون اسمها كما يفعل المستشرقون، وإذا ورد في النص خطأ في الآية يصحح الخطأ ويشار إليه في الهامش، ويرجع للتوثيق إلى القرآن الكريم، ولا يعتمد المحقق على ذاكرته، فكثيراً ما تخون الذاكرة، أو يختلط عليه فيحذف حرفاً أو يزيد.

2ـ الأحاديث النبوية:

تخرّج الأحاديث النبوية بالرجوع إلى صحيحي البخاري ومسلم وموطأ مالك، ويذكر الجزء والصفحة، ويسمى الباب أيضاً، فإن لم يجد فيها الحديث، يرجع إلى كتب السنن الأربعة (النسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجة)، فإن لم يجد فيها الحديث فيرجع إلى كتب المسانيد مثل مسند أحمد ومسند الدارمي وغيرها، ولأهمية الحديث ومنزلته في الشريعة الاسلامية ينبغي بيان درجة الحديث من الصحة والضعف، حتى لا تشيع بين الناس الأحاديث الموضوعة، ويستعان في معرفة مواضع الحديث بالرجوع إلى كتب الفهارس (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) الذي عمله فنسنك ومنسنيج، و(مفتاح كنوز السنة) الذي عمله فنسنك وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وكذلك كتاب (تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) لمحمد فؤاد عبد الباقي.

3ـ الشعر:

تخريج الأشعار والأرجاز بالرجوع إلى الدواوين، فإن لم يكن للشاعر ديوان، يرجع إلى مجاميع الشعر وكتب الأدب والنحو والنقد والبلاغة والتاريخ والبلدان، التي تستشهد بالشعر، وينسب الشعر إلى قائله إذا كان غير منسوب، ويبين اختلاف الرواية، ويصحح النص وينبه إلى صوابه في الهامش، وإذا كان البيت مكسوراً أقامه، ومن المحققين من يحرص على بيان بحور الشعر، وبعض المحققين يكثر من التخريج بالإضافة إلى وجود الديوان، وفي هذا تكثير وإثقال للهوامش لا نفع فيه.

4ـ الأمثال:

تخرج الأمثال بالرجوع إلى كتب الأمثال، مثل: مجمع الأمثال للميداني، والمستقصى للزمخشري، والفاخر للمفضل بن سلمة، وجمهرة الأمثال للعسكري، والأمثال للقاسم بن سلام، وأمثال العرب للضبي.

5ـ المأثورات والنصوص المقتبسة:

تخرّج النصوص المقتبسة كالخطب والرسائل والوصايا والحكم، وهذه النصوص تكشف عن مصادر المؤلف التي نقل عنها، والكتب التي نقلت عن المؤلف أيضاً، وعلى ضوء هذه المصادر يوثق النص ويصحح، ويبين ما فيه من زيادة أو نقص أو تغيير، ويرجع في كل ذلك إلى كتب الأدب والأمالي والمجالس، والكتب التي طابعها جمع الأخبار والحكايات والنوادر والأيام.

نقد النص:

إن عمل المحقق الأساسي هو ضبط النص وتوضيحه، والتنبيه إلى ما فيه من أغلاط وأوهام، وبيان الصواب من الخطأ، والتنبيه إلى الرأي الضعيف، وبيان الرأي الأقوى، معززاً ذلك بالأدلة والشواهد، وموثقاً رأيه بالمصادر المعتمدة، وهذا العمل الذي فيه ترجيح رأي بالدليل، وتقويم معوج، وتصويب خطأ، هو ما يدخل في باب نقد النص، ولا يقوم بهذا إلا المحقق المتمكن الحذر المدقق، الذي خبر النصوص

وعرف دقـائقها، بحيث لا يصبح نقـد النص مركبـاً ذلولاً تجرب فيـه الآراء، وتطلق فيه الأحكام دون حجة بيّنة ودليل دافع، وإلا فليس لأحـد أن ينقد نصاً معتمداً على الذوق والمزاج، والرأي الفطير.

والمحقق الجيد هو الذي يحيط بعلوم التراث ولغتـه وأدبه وله خبرة ومران بنصوصه ودقائقـه، وهو الذي يستطيع الحكم على النصوص ونقـدها، فيفيد بعمله هـذا قارىء الكتاب والباحث والدارس، فيسهل عليهم الفائدة ويوفر لهم الجهد والوقت.

تقديم النص:

بعد الانتهـاء من تحقيق الأصل المخطوط، واستكمال كل أسبابه، وإخـراجه من المسودة إلى المبيضة، يكتب المحقق مقدمة يقدم فيها النص وتتضمن الآتي[1]:

1 ــ التعريـف بالمؤلف وإلقـاء الضـوء على عصره بـالقدر الـذي يتعلق بـالمؤلف والكتاب، مع ذكر المصادر والمراجع التي ترجمت له.

2 ـ دراسة عن الكتاب وشأنه بين الكتب التي ألفت في موضوعه، والجديد الذي يتميز به الكتاب.

3ـ موضوع الكتاب وما ألف فيه قبله وبعده.

4 ــ وصف المخطوط الـذي اعتمـد عليه في النشر، ويتضمـن الوصف النقـاط الآتية[2]:

أ ـ مـا أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتـاب واسـم مؤلفـه والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

ب ـ تاريخ النسخ واسم الناسخ، ويشار إلى من ترجم له إذا كان معروفاً.

ج ـ إذا كان الكتـاب غفلاً من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفـانه من الموضوع،

---

(1) يحسن أن تكون هذه المكملات ــ وخاصة المقدمة والفهارس ـ بعـد طبع الكتاب وتثبيت أرقام الصفحات، لأن الإشارة والإحالـة ستكون على الأرقام المطبوعة، ولا بـد أن يقوم المحقق بتصحيح تجارب الطبع بنفسه، ولا يعتمد على غيره، وإذا كـان المحقق بعيداً عن مكـان الطبع فعليه أن يطلب أن تـرسل له تجارب الطبع الأخيرة ويغير بموجبهـا أرقام الاحـالات ويعمل بموجب ذلك الفهـارس، وكثير من الطابعين لا يلتـزمون بتصحيح الأخطاء الأخيرة بدقة فيأخذون ببعضها، ويتركون الآخر مما يظنونه هيناً وما هو بهيّن.

(2) ينظر المنجد ص 28 - 29 وقد آثرنا أن ندون هنا منهجه لما فيه من تفصيل دقيق ومفيد.

والأسلوب، والأعلام المذكورة، ممن يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ، فيقدر عمر المخطوط بالخط والورق.

د ـ عدد ورقات المخطوط وقياسها، وعدد السطور في الورقة وطول كل سطر، وما فيها من هوامش وأبعادها.

هـ ـ نوع الخط الذي كتبت النسخة به، وهل كتبت النسخة بخط واحد، أو خطين مختلفين.

و ـ الرسم الذي تبعه الناسخ، تذكر انموذجات من الألفاظ التي سيبدل المحقق رسمها في النص.

ز ـ المداد واختلاف ألوانه، فقد يكتب النص بالأسود، والعناوين بالأحمر، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق، فيشار إلى ذلك كله.

ح ـ الورق ونوعه.

ط ـ التعقيبات، أي الكلمات التي تثبت في آخر كل صفحة لتدل على أول كلمة في الصفحة القادمة، وهي تدل على تتابع النص.

ي ـ التعليقات في الهوامش.

ك ـ الإجازات (المناولات، إجازات الإقراء، إجازات السماع) ينوه بها في المقدمة ويثبت نصها في آخر الكتاب.

ل ـ التملكات، أي من ذكر اسمهم من العلماء أو غيرهم الذين تملكوا المخطوطة.

م ـ يثبت صورة الورقة الأولى والورقة الأخيرة، أو أي ورقة ثانية من الكتاب، ويشار في ذيلها إلى موضعها من النص المطبوع، وإذا وجد خط المصنف فمن المستحسن وضع صورة عنه.

ن ـ إذا كانت النسخ التي اعتمد عليها عديدة، فتثبت أوصافها.

ص ـ يعقب وصف النسخ قائمة بالرموز: رموز النسخ، ورموز الأقواس.

ويحسن أيضاً أن يذكر المحقق منهجه في التحقيق، والعقبات التي اعترضته، وأية فوائد أخرى يرى أن من المفيد ذكرها، وينبغي أن يذكر بالخير من أعانه في مهمته من الباحثين والمحققين الذين أمدوه بمعلومة أو ساعدوه في الحصول على صورة لمخطوط، أو غير ذلك.

الفهارس :

إن صنع الفهارس في الكتب العلمية ضرورة، وهي أكثر ضرورة في كتب التراث وإحيائه، والكتاب المجرد من الفهارس تقل فائدته وتصعب قراءته، والفهارس توفر الوقت والجهد وتيسر الفائدة، وهناك فهارس عامة لكل كتاب، وفهارس خاصة منبثقة من طبيعة الكتاب نفسه، حسب ما يستوجبه موضوعه، وأهم هذه الفهارس :

1- فهرس الآيات القرآنية :
2- فهرس الأحاديث النبوية .
3- فهرس الأعلام .
4- فهرس القبائل والأمم والجماعات .
5- فهرس المواضع والبلدان .
6- فهرس الأمثال .
7- فهرس الشعر (القوافي والأرجاز والبحور) .
8- فهرس الكتب الواردة في الكتاب .
9- فهرس المصطلحات الفنية والألفاظ الحضارية .
10- فهرس المفردات اللغوية .
11- فهرس المصادر والمراجع .
12- فهرس موضوعات الكتاب .

ويمكن أن يضاف في الكتب التاريخية فهرس للأحداث والسنين، وفي كتب الخيل فهرس لشيات الخيل وصفاتها، وفهرس لألفاظ البيطرة، وفي كتب اللغة فهرس للألفاظ التي لم ترد في المعاجم .

مع ملاحظة أن بعض الناشرين يبالغ في صنع الفهارس، حتى لتطغى على الكتاب نفسه، فتقارب حجمه أو تزيد عليه . أما ترتيب الفهارس، فتقدم الفهارس المهمة التي لها صلة وثيقة بالكتاب، فكتاب في الأدب تقدم فهارس الشعر والمصطلحات الأدبية، وكتاب في البلاغة يقدم فهرس المصطلحات البلاغية، وكتاب في التراجم يقدم فهرس الأعلام . وهكذا، ثم تأتي بعد ذلك الفهارس الأخرى مرتبة حسب أهميتها .

ومن الناشرين من يختصر هذه الفهارس جميعها في فهرس واحد هو كشاف للكتاب، فهو فهرس للأعلام والقبائل والمواضع والألفاظ الحضارية وغيرها، وقد يكون هذا نافعاً في الرسائل والكتب الصغيرة، أما في الكتب الكبيرة فهو قليل الفائدة ولا يغني شيئاً.

أولويات التحقيق:

التراث العربي المخطوط ثروة نفيسة، تمثل فكر الأمة وتاريخها وحياتها، وهو موزع في مكتبات العالم شرقيّها وغربيّها، وفي هذا التراث الضخم مخطوطات قديمة نادرة، يرجع عهدها إلى القرون الهجرية الأولى، ويرجع الكثير منها إلى زمن التأليف والنضج الفكري في العصور العباسية في القرون الثالث والرابع والخامس، ويتضاعف عددها في القرون المتأخرة.

وحين بدأت الأمة العربية تنهض من سباتها بعد العصر العثماني، التفت فريق من العلماء لأهمية إحياء هذا التراث العزيز، ورأوا أن المستشرقين قد نشطوا في تحقيق التراث العربي، متسخدمين الطريقة العلمية في النشر[1]، فأقبلوا على تحقيق التراث ونشره[2]، ويتساءل الباحثون ماذا نحقق من هذا التراث الضخم، لا شك أن التراث كله عزيز ونفيس، وحقيق بالنشر، ولا يخلو أي كتاب منه من فائدة، سواء أكانت هذه الفائدة

---

(1) كان أول كتاب طبع هو القرآن الكريم، طبع في البندقية سنة 1530م، ثم طبع كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب (عثمان بن عمر ت 646هـ) طبع في روما سنة 1000هـ/ 1592م. أما أول كتاب يصح أن يسمى تحقيقاً فهو كتاب الفلاحة لابن العوام الإشبيلي (ق 6 هـ) حققه جوزيف بانكري وطبع في مدريد سنة 1217هـ/ 1802م ثم حقق جارلس لايل شرح ديوان المفضليات لأبي بكر الأنباري (ت 328 هـ) وطبع بأوكسفورد سنة 1223 هـ/ 1808م وحقق فريتاخ شرح الحماسة للتبريزي (ت 502هـ) وطبع في بون سنة 1828م وحقق وليم رايت كتاب الكامل للمبرد (ت 286هـ) ونشر في لندن سنة 1860م، وحقق وستنفيلد كتاب الاشتقاق لابن دريد (ت 321هـ) ونشر في كوتنكن سنة 1853م، ثم كثر التحقيق بعد ذلك.

(2) من أوائل الكتب التي نشرت وفق تحقيق علمي جيد: كتاب الإكليل للهمداني (ت 521هـ) حققه الأب انستاس ماري الكرملي، ونشر في بغداد سنة 1931، وكتاب نخب الذخائر في أصول الجواهر لابن الأكفاني (ت 749هـ) حققه الكرملي أيضاً ونشر ببغداد سنة 1939م. وكتاب امتاع الأسماع للمقريزي (ت 845هـ) حققه الأستاذ محمود شاكر ونشر في القاهرة سنة 1941م، ورسائل الجاحظ حققها طه الحاجري وكراوس ونشرت في مصر سنة 1943، وكتاب الديارات للشابشتي (ت 388هـ) حققه كوركيس عواد ونشر ببغداد سنة 1951م وغيرها من الكتب التي تعتبر من أوائل التحقيق العربي.

علمية، أم تاريخية، أم لها دلالة على العصر، أم فيها فائدة تدل على صناعة وخبرة من خلال ما يستنبط من الخط والورق والحبر، وحتى في المخطوطات التي يظن فيها ضرر أو سلبيات، ففيها فوائد تستنتج وفيها دلالات على العصر، ولها نفع تاريخي أو اجتماعي، ولكن يبقى السؤال: من أين نبدأ، وأي المخطوطات أولى بالتقدم ولها الأولوية.

قال فريق: أن لا حاجة بنشر مخطوط ما لم يكن فيه جدة و إبداع وابتكار، وقد سبق بعض المتقدمين فنادى بهذا الرأي وهو القاضي ابن العربي، إذ قال في صفة الكتاب الجيد: «إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعاً ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلِّي بحلية السَّرَق»[1]، ولا شك أن المخطوطات القديمة التي كتبها علماء القرن الثاني والثالث لها الصدارة، لقدمها ولأن العلم كان في شبابه، وكان فيه طابع الجدة والابتكار، وكلما تأخر العصر كثر التكرار وغلبت الشروح والمختصرات، ولكن هل هذا حكم عام؟ لا أظن ذلك، فقد يكون للمتأخر فضل على المتقدم بما يفيد من علم الأوائل، ويضيف إليه الخبرات الناضجة والعلم الرصين.

إن المخطوطات التي وصلت بخط مؤلفيها، وخاصة إذا كان المؤلف من العلماء المعروفين المتميزين، أو كتبها علماء معروفون، هذه المخطوطات لها مكانة خاصة، وهناك كتب متأخرة حفظت وجمعت معلومات ونصوصاً من كتب قديمة فُقِدت أصولها، وقد عرف بعض المؤلفين بتضمين مؤلفاتهم رسائل وكتباً وأشعاراً كثيرة، من أولئك ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة الذي ضمَّن كتابه كتباً كثيرة، وكذلك فعل البغدادي في خزانة الأدب[2]، فهذه الكتب لا يقعد بها تأخرها، بل لها الفضل في حفظ ما ضاع من كتب قيمة قديمة، ولذلك فهي تأتي في أهمية النشر بالمرتبة الثانية بعد كتب الصدر الأول.

وهناك كتب لمصنفين تناولت موضوعات سبق إليها الأولون وطرقها غيرهم من المؤلفين، ولكنها تمتاز عن سابقاتها بحسن العرض وجودة المعنى وبراعة التنسيق، والترتيب، بالإضافة إلى أنها تصحح أخطاء السابقين، وتستدرك عليهم، وتشرح الغامض المستغلق، وتجمع المتفرق، وتتم الناقص، فهذه الكتب تفضل ما سبقها من

---

(1) فتح المغيث 391/2.

(2) تحقيق النصوص ونشرها ص 30 - 31.

الموجز أو المخل أو المبهم أو المستغلق، ولهذه الكتب منزلة وتأتي في المرتبة الثالثة في أولويات التحقيق والنشر.

وهناك ضرب رابع مما يجب أن يولى عناية في التحقيق، تلك الكتب النافعة التي طبعت طباعة رديئة، ولم يرجع ناشروها إلى النسخ المخطوطة، وظهرت ناقصة ومملوءة بالأخطاء والأوهام، وتكون الفائدة منها قاصرة، هذه الكتب إذا توافرت نسخها المخطوطة أهل للعناية والتحقيق العلمي الجيد، إن نشر هذِه الكتب لا يحول دون بذل العناية في تحقيقها ونشرها مرة أخرى.

على أن من المهم أن ننبه إلى أن من الخطأ أن تترك المخطوطات ذات الموضوعات الجيدة النافعة، وينشر ما دونها من موضوعات متأخرة مكررة، ومن الخطأ أيضاً أن يترك كتاب متوافرة نسخه وينشر مختصر أو شرح له.

وفي حالات كثيرة يحجم المحققون عن تناول مخطوطات مهمة بحجة كبر حجمها أو صعوبة خطها، كأن يكون الخط مغربياً أو أندلسياً، فإن المران والدربة والألفة تيسر الصعب وتقرّب البعيد.

ثقافة المحقق وعُدَّته:

ينبغي لمن يتصدى للتحقيق أن يكون على مستوى علمي وثقافي ولغوي متميز، وخاصة في الموضوع الذي يحققه، ملماً بعلومه، عارفاً بمصطلحاته، مطلعاً على كتبه ومصادره، ضليعاً باللغة والنحو، خبيراً بالكشف عن المفردات في المعاجم وكتب اللغة، متمرساً بقضايا التصحيف والتحريف، له دراية بالخطوط وأنواعها وأزمانها، وبالورق وأنواعه وصناعته. فمن يتول نشر كتاب أدبي يجب أن يكون ملماً بقضايا الأدب، وعصوره، ورجاله، وشعرائه، وأساليب الأدباء، قارئاً للشعر، ضابطاً لعروضه، خبيراً بمصادره. ومن يتول نشر كتاب من كتب التاريخ والأخبار يحسن أن يكون مطلعاً على العصور التاريخية، عارفاً بأحداثها، متقناً لتراجم الرجال والقبائل والأنساب، خبيراً بأسماء المواضع والمدن والمعارك قارئاً لكتب الحضارة مدققاً فيها محيطاً بمصادر التاريخ مخطوطها ومطبوعها، وكذلك الحال فيمن يتصدى لتحقيق كتاب في الخيل والبيطرة والبيزرة أن يكون خبيراً بهذه العلوم كثير الاطلاع على كتبها، وهكذا الحال

في كل علم وفن، ولكل علم ثقافته وخبرته وأدواته.

وعلى هذا فعلى من يعتزم نشر كتاب أن يلم بموضوعه ويدرس الكتب التي تعالج الموضع نفسه، أو الموضوعات المشابهة له، حتى تكون له خبرة بهذا العلم، ويستطيع بعدها أن يفهم نصوصه، ويقف على مصطلحاته فيتجنب المزالق والأخطاء التي قد يقع فيها من يظن الخطأ صواباً، والصواب خطأً.

وقبل البدء بالتحقيق ونسخ الأصول، ينبغي قراءة المخطوطة والتمرس بها، والتعود على رسم حروفها، وخط الناسخ، وخاصة الخطوط المغربية والأندلسية، فإن لها رسماً خاصاً متميزاً، ولكل كاتب طريقة في رسم الحروف والكلمات، فينبغي التعود على طريقة الناسخ ومقارنة الحروف بعضها ببعض وفق مواضعها من الكلمة، ومعرفة كيفية وضع النقط والكلمات المهملة والمعجمة، فكثير من المخطوطات تهمل إعجام بعض الكلمات، حتى في العصور المتأخرة.

وينبغي كذلك التمرس بأسلوب المؤلف، وذلك بقراءة المخطوطة مرات حتى يقف على صفات أسلوبه وخصائصه، ولكل مؤلف لوازم لفظية وعبارات تتكرر، وينبغي أيضاً أن يطلع على كتب المؤلف الأخرى، ليزداد خبرة بأسلوبه واهتماماته، وقد يجد في تلك الكتب نصوصاً متشابهة ونقولاً متكررة، وإشارات تدل على شخصية المؤلف وثقافته.

بعد أن يجمع المحقق كل ما تصل إليه يده من نسخ الكتاب المخطوطة، ويصنفها إلى مراتب، ويقرأها قراءة جيدة متمرسة، ويلمّ بأسلوب المؤلف وبموضوع الكتاب، يستطيع بعدها أن يمضي في تحقيق الكتاب على بيّنة وهدى وبصيرة.

لا بد للمحقق أن تكون له مكتبة ثرية بالمصادر والمراجع الأساسية، وخاصة المعجمات، وأن تكون بين يديه عند التحقيق، والكتب التي ينبغي أن تكون بين يدي المحقق هي:

أ ـ كتب المؤلف نفسه المخطوط منها والمطبوع.

ب ـ شروح الكتاب ومختصراته، يستعين بها في القراءة والمقابلة، والأفضل أن يرجع إلى الأصول المخطوطة لهذه الشروح والمختصرات، ولا يعتمد على المطبوع، إلا إذا كان محقق المطبوع من المحققين الثقات.

ج ـ الكتب التي اعتمدت في تأليفها على الكتاب المراد تحقيقه، فهي تحتفظ بنقول

ونصوص من الكتاب تعين على فهم الأصل وتوضيحه، وقد تسد ما ضاع منه وما سقط.

د ـ الكتب التي استقى منها المؤلف، فهي كذلك تعين على فهم النص وتوضحه وتقيمه، وبعض المؤلفين يذكرون المصادر التي انتفعوا بها، أو نقلوا عنها، وبعضهم يعتمد على كتاب أو كتب دون أن يشير إليها، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة من شرح المرزوقي، وكذلك في شرحه للقصائد العشر، حيث اعتمد في شرحه على شرح ابن الأنباري للمعلقات[1].

هـ ـ الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج الموضوع نفسه، أو موضوعاً قريباً منه.

و ـ أن تكون للمحقق خبرة بمصادر التراث يستعين بها على التوثيق والمراجعة والتعليق والتخريج والتفسير والترجمة، وندون هنا مصادر كل موضوع لتكون عوناً للمحقق ودليلاً ييسر له معرفة كتب التراث في كل مجال ونحاول أن نجمل أهم هذه المصادر المطبوعة ونتجاوز عن المخطوط منها لعدم تيسره للكافة، ونرتب المصادر حسب قدمها:

1ـ كتب المشتبه(*):

من الكتب التي يلجأ إليها المحقق لضبط الأسماء والكنى والألقاب المشتبهة ما يلي:

ـ كتاب مختلف القبائل ومؤتلفها ـ لمحمد بن حبيب البغدادي (ت245 هـ).

ـ كتاب التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف ـ لحمزة الأصفهاني (ت 360 هـ).

ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم ـ لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370 هـ).

ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ـ لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت382 هـ).

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها ص 61.

(*) لا نذكر ضمن هذه الكتب مصادر التخريج في الأدب والشعر والتاريخ والبلاغة لأنها كثيرة وهي أكثر مصادر التراث.

- كتاب الإكمال - لابن ماكولا المقتول سنة 475هـ.

- تكملة إكمال الإكمال - لابن الصابوني محمد بن علي الحمودي (ت 680 هـ).

- المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم - للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت723 هـ).

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

2- الكتب التي يتوثق منها من نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وهي كتب **فهارس الكتب والمؤلفين**، من ذلك:

- الفهرست - لابن النديم: محمد بن اسحاق (ت385 هـ).

- الفهرست - للطوسي: أبي جعفر محمد بن الحسن (ت460هـ).

- فهرسة ما رواه عن شيوخه - ابن خير الأشبيلي (ت575هـ).

- مفتاح السعادة - طاش كبري زاده: أحمد بن مصطفى (ت968هـ).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة: مصطفى بن عبدالله المعروف بكاتب جلبي (ت1067 هـ).

- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون - رياضي زاده: عبد اللطيف بن محمد (ت1078 هـ).

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - البغدادي: اسماعيل بن محمد أمين الباباني (ت1339 هـ).

- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين - البغدادي: اسماعيل بن محمد أمين الباباني (ت1339 هـ).

- الكنز المدفون في أسماء الكتب والفنون - البستاني: يوسف توما، صنفه سنة 1940م.

- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة.

- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان (ت1956 م).

- تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين.

- الأعلام - الزركلي: خير الدين بن محمود الدمشقي (ت1976 م).

3ـ كتب التراجم :

ـ نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء ـ اليغموري : يوسف بن أحمد (ت673هـ) .

ـ تهذيب الأسماء واللغات ـ النووي : يحيى بن شرف (ت676هـ) .

ـ وفيات الأعيان ـ ابن خلكان : أحمد بن محمد (ت681هـ) .

ـ تهذيب الكمال ـ المزِّي : يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت742هـ) .

ـ تاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الأعلام ـ الذهبي : محمد بن عثمان (ت748هـ) .

ـ سير أعلام النبلاء ـ الذهبي : محمد بن عثمان (ت748هـ) .

ـ فوات الوفيات ـ ابن شاكر الكتبي : محمد بن أحمد (ت764هـ) .

ـ الوافي بالوفيات ـ الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ) .

ـ الفلاكة والمفلوكون ـ الدلجي : أحمد بن علي توفي بعد سنة 838هـ .

ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي (ت852هـ) .

ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ـ ابن حجر العسقلاني .

ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ السخاوي : محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ) .

ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ـ الغزي : محمد بن محمد (ت1061هـ) .

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن أحمد (ت1089هـ) .

ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ـ المحبي : محمد بن أمين بن فضل الله (ت1111هـ) .

ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ـ المرادي : محمد خليل بن علي (ت1206هـ) .

ـ المسك الأذفر في تراجم علماء القرن الثالث عشر ـ الألوسي : محمود شكري (ت1335هـ) .

ـ حليــة البشــر في تــاريخ القرن الثــالث عشر ـ البيطــار: عبد الــرزاق بن حسن (ت1335 هـ).

ـ الدر المنتشـر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر ــ الألوسي: علي بن علاء الدين (ت1355 هـ).

4ـ كتب الطبقات (المذاهب والفرق):

ـ طبقات المعتزلة ـ ابن المرتضى: أحمد بن يحيى (ت335هـ).
ـ كتاب الرجال ـ الكشي: محمد بن عمر (ت340 هـ).
ـ كتاب الرجال ـ النجاشي: أحمد بن علي (ت450 هـ).
ـ طبقات الفقهاء الشافعية ـ العبادي: محمد بن أحمد (ت458هـ).
ـ كتاب الرجال ـ الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت460هـ).
ـ طبقات الفقهاء ـ الشيرازي: أبو اسحاق (ت476هـ).
ـ طبقات الصوفية ـ الساعي: محمد بن الحسين (ت412هـ).
ـ طبقات الحنابلة ـ ابن أبي يعلى: محمد بن محمد (ت526هـ).
ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ـ القاضي عياض بن موسى (ت554هـ).
ـ طبقات فقهاء اليمن ـ ابن سمرة: عمر بن علي الجعدي (ت586هـ).
ـ طبقــات الشافعيــة الكبــرى ـ السبكي: تــاج الديــن عبد الوهـــاب بــن علي (ت771 هـ).
ـ طبقات الشافعية ـ الأسنوي: عبد الرحيم بن الحسن (ت772هـ).
ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية ـ ابن أبي الــوفاء القرشي: عبد القادر بن محمد (ت775هـ).
ـ ذيل طبقات الحنابلة ـ ابن رجب: عبد الرحمن بن أحمد (ت795هـ).
ـ الــديباج المذهـــب في معرفــة أعيان المذهــب (طبقات المالكيــة) ـ ابن فــرحون اليعمري: ابراهيم بن علي (ت799هـ).
ـ تاج التراجم في طبقات الحنفية ـ ابن قطلو بغــا: أبو العدل زين العابدين قاسم (ت879هـ).

ـ مناقب الشافعي وطبقات أصحابه ـ الأسدي : أبو أحمد بن محمد (ت851هـ) .

ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ـ العليمي : عبد الرحمن بن محمد (ت928هـ) .

ـ طبقات الفقهاء ـ طاش كبري زاده : أحمد بن مصطفى (ت968هـ) .

ـ الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار) ـ الشعراني : عبد الوهاب ابن أحمد (ت973هـ) .

ـ طبقات الشافعية ـ الحسيني : أبو بكر هداية (ت1014هـ) .

ـ الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ـ المناوي : محمد بن عبد الرؤوف (ت1031هـ) .

ـ طبقات الزيدية الصغرى ـ يحيى بن الحسين (ت1099هـ) .

ـ طبقات الزيدية الكبرى ـ ابراهيم بن القاسم (ت1153هـ) .

ـ أعيان الشيعة ـ العاملي : محسن الأمين(ت1371هـ) .

ـ مختصر طبقات الحنابلة ـ الشطي : محمد جميل بن عمر (ت1379هـ) .

ـ طبقات أعلام الشيعة ـ أغا بزرك الطهراني : محمد محسن (ت1389هـ) .

5ـ طبقات القراء والمفسرين :

ـ طبقات القرّاء (أو معرفة القرّاء الكبار) ـ الذهبي : محمد بن أحمد (ت748هـ) .

ـ تذكرة الحفاظ ـ الذهبي : محمد بن أحمد (ت748هـ) .

ـ غاية النهاية في طبقات القرّاء ـ ابن الجزري : محمد بن محمد (ت833هـ) .

ـ ذيل تذكرة الحفاظ ـ الحسيني : حمزة بن أحمد (ت874 هـ) .

ـ طبقات المفسرين ـ السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ) .

ـ طبقات المفسرين ـ الداودي : محمد بن علي (ت945هـ) .

6ـ تراجم النحاة واللغويين والأدباء :

ـ الأغاني ـ الأصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ) .

ـ طبقات النحويين واللغويين ـ الزبيدي : محمد بن الحسن (ت379هـ) .
ـ كتاب النحاة ـ المرزباني : محمد بن عمران (ت384هـ) .
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ـ ابن الأنباري : عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ) .
ـ معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي (ت626هـ) .
ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ـ القفطي : علي بن يوسف (ت646هـ) .
ـ إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ـ اليمني : أبو المحاسن عبد الباقي ابن عبد المجيد (ت744هـ) .
ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة ـ الفيروزأبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ) .
ـ طبقات النحاة واللغويين ـ ابن قاضي شهبة : أبو بكر بن أحمد الأسدي (ت851هـ) .
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت911هـ) .

7ـ طبقات الأطباء :

ـ طبقات الأطباء والحكماء ـ ابن جلجل : سليمان بن حسان (ت377هـ) .
ـ إخبار العلماء بأخبار الحكماء ـ القفطي : علي بن يوسف (ت646هـ) .
ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء ـ ابن أبي أصيبعة : أحمد بن القاسم (ت668هـ) .
ـ معجم الأطباء ـ أحمد عيسى (ت1365هـ) .

8ـ علماء الأندلس وأفريقية :

ـ طبقات علماء أفريقية وتونس ـ التميمي : محمد بن أحمد بن تميم (ت333هـ) .
ـ تاريخ علماء الأندلس ـ ابن الفرضي : عبد الله بن محمد (ت403هـ) .

ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ـ الحميدي : محمد بن فتوح (ت488هـ) .

ـ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم ـ ابن بشكوال : خلف بن عبد الملك (ت578هـ) .

ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس ـ ابن عميرة الضبي : أحمد بن يحيى (ت599هـ) .

ـ التكملة لكتاب الصلة ـ ابن الأبار: محمد بن عبد الله القضاعي (ت658هـ) .

ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ـ المراكشي : محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري (ت703هـ) .

ـ صلة الصلة ـ ابن الزبير: أحمد بن ابراهيم الغرناطي (ت708هـ) .

9ـ الوزراء والقضاة :

ـ أخبار القضاة ـ وكيع : محمد بن خلف (ت306هـ) .

ـ الوزراء والكتاب ـ الجهشياري : محمد بن عبدوس (ت331هـ) .

ـ كتاب الولاة وكتاب القضاة ـ الكندي : محمد بن يوسف (ت350هـ) .

10ـ المنسوبون إلى المدن :

ـ تاريخ بغداد ـ طيفور: أحمد بن أبي طاهر (ت280هـ) .

ـ مشاهير علماء الأمصار ـ البستي : محمد بن حبان (ت345هـ) .

ـ تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي : أحمد بن علي (ت463هـ) .

ـ تاريخ دمشق ـ ابن عساكر: علي بن الحسن (ت571هـ) .

ـ ذيل تاريخ دمشق ـ ابن القلانسي : أبو يعلى حمزة (ت555هـ) .

ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ـ الفاسي : محمد بن أحمد (ت832هـ) .

ـ المختصر في كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر ـ محمد سعيد العامودي وأحمد علي .

11ـ كتب التصحيف والتحريف :

ـ التنبيه على حدوث التصحيف ـ الأصفهاني : حمزة بن الحسن (ت360هـ) .

ـ التنبيهات على أغاليط الرواة ـ البصري : علي بن حمزة (ت375هـ) .

ـ كتاب التصحيف والتحريف ـ العسكري : الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت382هـ) .

ـ كتاب التصحيف ـ الدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر (ت385هـ) .

ـ المؤتلف والمختلف ـ الدارقطني : نفسه .

ـ الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط ـ ابن القيسراني : محمد بن طاهر (ت507هـ) .

ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة ـ الصفدي : خليل بن أيبك (ت764هـ) .

12ـ كتب الأمثال :

ـ أمثال العرب ـ الضبي : المفضل بن محمد (ت170هـ) .

ـ الأمثال ـ السدوسي : أبو فيد مؤرج بن عمرو (ت198هـ) .

ـ كتاب الأمثال ـ القاسم بن سلام (ت224هـ) .

ـ جمهرة الأمثال ـ العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ) .

ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ـ البكري : عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ) .

ـ مجمع الأمثال ـ الميداني : أحمد بن محمد النيسابوري (ت518هـ) .

ـ المستقصى في أمثال العرب ـ الزمخشري : محمود بن عمر (ت538هـ) .

13ـ كتب البلدان والجغرافية :

ـ كتاب البلدان ـ اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب (ت282هـ) .

ـ الأعلاق النفيسة ـ ابن رسته : أحمد بن عمر (ت290هـ) .

ـ المسالك والممالك ـ ابن خرداذبة : عبيد الله بن أحمد (ت300هـ) .

ـ بلاد العرب ـ الأصفهاني : الحسن بن عبد الله (ت310هـ) .

- صفة جزيرة العرب - الهمداني : الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت334هـ) .
- المسالك والممالك - الاصطخري : ابراهيم بن محمد (ت346هـ) .
- الآثار الباقية عن القرون الخالية - البيروني : أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي (ت 440هـ) .
- معجم ما استعجم - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ) .
- الجبال والأمكنة والمياه - الزمخشري : محمود بن عمر (ت538هـ) .
- معجم البلدان - ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ) .
- صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز - ابن المجدور: يوسف بن يعقوب (ت 690هـ) .
- آثار البلاد وأخبار العباد - القزويني : زكريا بن محمد (ت682هـ) .
- تقويم البلدان - أبو الفداء : عماد الدين اسماعيل بن علي (ت732هـ) .
- مسالك الأبصار في ممالك الأنصار - العمري : أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت749هـ) .

الفهارس العامة

فهرس الاعلام

(ب)

(ت)

(ث)

(د)

(ر)

(ز)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

فهرس القبائل والفرق والجماعات

فهرس المواضع والبلدان

فهرس المصادر والمراجع

- **آداب المتعلمين** - الطوسي: أبو عبدالله محمد بن محمد بن الحسن (ت672 هـ). نشر ضمن كتاب (آداب المتعلمين ورسائل أخرى).
تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، ط 2 بيروت 1967 م.
- **الإبانة عن سرقات المتنبي** - العميدي: محمد بن أحمد (ت433 هـ).
تحقيق ابراهيم الدسوقي، ط دار المعارف، القاهرة 1961 م.
- **إجازات السماع في المخطوطات القديمة** - صلاح الدين المنجد. مجلة معهد المخطوطات، القاهرة 1955 م.
- **إحكام صنعة الكلام** - الكلاعي: أبو القاسم محمد بن عبد الغفور (ت القرن السادس هـ).
تحقيق محمد رضوان الداية، ط دار الثقافة، بيروت 1966 م.
- **إحياء علوم الدين** - الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت505هـ)
ط القاهرة 1346 هـ.
- **أخبار النحويين البصريين** - السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368 هـ). تحقيق طه الزيني وخفاجي، ط الحلبي، القاهرة 1955 م.
- **أخلاق الوزيرين** - التوحيدي: أبو حيان علي بن محمد (ت414هـ).
تحقيق محمد تاويت الطنجي، ط المجمع العلمي العربي، دمشق 1965 م.
- **أدب الإملاء والاستملاء** - السمعاني: عبد الكريم بن محمد (ت562 هـ).
تحقيق مكس ويسمويلر، ط ليدن 1952 م.
- **أدب الدنيا والدين** - الماوردي: أبو الحسن علي بن حبيب (ت450هـ).
تحقيق مصطفى السقا، ط 3الحلبي، القاهرة 1955 م.

- **أدب الكاتب** - ابن قتيبة : محمد بن عبد الله بن مسلم (ت276هـ)
ط ليدن ، 1900م .
- **أدب الكتاب** - الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى (ت335هـ) .
تصحيح محمد بهجة الأثري ، ط السلفية ، القاهرة 1341هـ .
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** - القسطلاني : أحمد بن محمد (ت933هـ) . ط دار الكتاب العربي بيروت ، مصورة عن ط بولاق 1323م .
- **الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان** - ابن الأثير: ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم (ت637هـ) .
تحقيق حفني محمد شرف ، ط الأنجلو المصرية ، القاهرة 1958م .
- **أسرار البلاغة** - الجرجاني : عبد القاهربن عبد الرحمن (ت471هـ) .
تحقيق هـ. ريتر، ط وزارة المعارف ، استانبول 1954م .
- **أشعار أولاد الخلفاء** - الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى (ت335هـ) .
تحقيق هيورث دن ، مط الصاوي ، القاهرة 1936م .
- **أصول نقد النصوص ونشر الكتب** - برجستراسر.
إعداد محمد حمدي البكري ، ط دار الكتب المصرية القاهرة 1969م .
- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** - السخاوي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ) .
تحقيق فرانز روزنتال ، ترجم التعليقات والمقدمة صالح أحمد العلي ، ط بغداد 1963م .
- **الأغاني** - الأصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ) .
ط دار الكتب المصرية - القاهرة .
- **أمالي مصطفى جواد** = فن تحقيق النصوص .
- **الإمتاع والمؤانسة** - التوحيدي : أبو حيان علي بن محمد (ت414هـ) .
تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** - القفطي : علي بن يوسف (ت646 هـ) .
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط دار الكتب المصرية ، القاهرة - 50 - 55 - 1973م .

- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** - الحافظ بن كثير: اسماعيل بن عمر القرشي (ت774هـ). مط صبيح، القاهرة 1370هـ.
- **البحث الأدبي** - شوقي ضيف. ط دار المعارف، مصر 1972م.
- **بديع القرآن** - ابن أبي الإصبع المصري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد (ت654هـ).
تحقيق حنفي محمد شرف، ط مكتبة نهضة مصر، القاهرة 1957م.
- **البرهان في وجوه البيان** - ابن وهب: اسحاق بن ابراهيم بن سليمان (ت القرن الرابع هـ).
تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط بغداد 1967م.
- **البصائر والذخائر** - التوحيدي: أبو حيان علي بن محمد (ت 414هـ).
تحقيق ابراهيم الكيلاني، دمشق 1964م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** - السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ).
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط الحلبي، القاهرة 1965م.
- **البلغة في تاريخ أئمة اللغة** - الفيروز أبادي: محمد بن يعقوب (ت816هـ).
تحقيق محمد المصري، ط وزارة الثقافة، دمشق 1972م.
- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** - ابن عذاري المراكشي (ت القرن السابع هـ).
تحقيق كولان وليفي بروفنسال، تصوير دار الثقافة بيروت 1967م.
- **البيان والتبيين** - الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ).
تحقيق عبد السلام هارون ط 2 لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1960م.
- **تاريخ الأدب العربي** - كارل بروكلمان.
ترجمة عبد الحليم النجار، ورمضان عبد التواب، والسيد يعقوب بكر، ط دار المعارف، مصر.
- **تاريخ بغداد** - الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ).
مط السعادة، القاهرة 1931م.
- **تاريخ التراث العربي** - فؤاد سزكين.
ترجمة فهمي أبو الفضل، ومحمود حجازي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1971م.

- **تحرير التحبير** - ابن أبي الإصبع المصري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد (ت654هـ).
تحقيق حفني محمد شرف، ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة 1383هـ.
- **تحقيق النصوص ونشرها** - عبد السلام هارون. ط 4 مكتبة الخانجي، القاهرة 1397 هـ/ 1977م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت911هـ). مط الخيرية، مصر 1307هـ.
- **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم** - ابن جماعة: بدر الدين محمد بن ابراهيم (ت733هـ). ط حيدر أباد - الهند 1353هـ.
- **التعريف بآداب التأليف** - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ).
تحقيق ابراهيم السامرائي، مستل من مجلة الدراسات الاسلامية، العدد الثالث، بغداد 1970م.
- **التعريفات** - الجرجاني: الشريف علي بن محمد (ت814هـ).
ط مكتبة لبنان، بيروت 1969م.
- **تقييد العلم** - الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ).
تحقيق يوسف العش، ط المعهد الفرنسي، دمشق 1949م.
- **التكملة لكتاب الصلة** - القضاعي: ابن الأبار أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت658هـ).
تحقيق عزة العطار الحسيني، مط السعادة، القاهرة 1925م.
- **التنبيه على حدوث التصحيف** - الأصفهاني: حمزة بن الحسن (ت360هـ).
تحقيق محمد أسعد طلس، دمشق 1388هـ/ 1968م.
- **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور** - ابن الأثير: ضياء الدين نصر الله ابن أبي الكرم (ت637هـ).
تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، ط المجمع العلمي العراقي، بغداد 1956م.

ـ **جـذوة المقتبس في ذكـر ولاة الأندلـس** ـ الحميـدي : أبو عبـد الله محمـد بن أبي نصر (488هـ) .

ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة 1966م .

ـ **جمهرة الأمثال** ـ العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ) .

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش .

ط المؤسسة العربية الحديثة للتوزيع ، القاهرة 1964م .

ـ **حلبة الكميت** ـ النواجي : شمس الدين محمد بن الحسن (ت859هـ) .

ط القاهرة 1938م .

ـ **حلية الفرسان وشعار الشجعان** ـ ابن هذيل الأنـدلسي : علي بن عبد الرحمن (ت القرن الثامن هـ) .

تحقيق محمد عبد الغني حسن ، ط دار المعارف ، القاهرة 1949م .

ـ **الحيـوان** ـ الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ) .

تحقيق عبد السلام هـارون ، ط القاهرة 1325 هـ . وط القـاهرة 1969 مصورة دار الكتاب العربي .

ـ **خريـدة القصر وجريـدة العصر** ـ الأصفهـاني : عماد الدين محمـد بن محمد الكـاتب (ت597هـ) .

قسم شعراء العراق ، ط بغداد 1955 و 1964 و 1973م .

قسم شعراء الشام ، ط دمشق 1964م .

قسم شعراء مصر ، ط القاهرة 1951م .

قسم شعراء المغرب والأندلس ، ط القاهرة 1964م .

ـ **دمية القصر وعصرة أهل العصر** ـ الباخرزي : أبو الحسن علي بن الحسن (ت467هـ) .

تحقيق عبد الفتاح الحلو ، ط دار الفكر العربي ، القاهرة 1968م .

ـ **ديوان أبي تمام (شرح الخطيـب التبريزي)** ـ الخطيب التبريزي : أبو زكـريا يحيى بن علي (ت502هـ) .

تحقيق محمد عبده عزام ، ط دار المعارف ، مصر 64 - 1965م .

ـ **الرجال** ـ الحلي : تقي الدين بن الحسن بن علي (ت بعد سنة 707هـ) .

تحقيق محمد صادق بحر العلوم ، مط الحيدرية ، النجف 1972م .

- **رسائل الجاحظ** - الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ) .
تحقيق عبد السلام هارون ، مط السنة المحمدية ، القاهرة 1385هـ/ 1964م .
- **رسائل الجاحظ** - الجاحظ .
تحقيق طه الحاجري وكراوس ، ط لجنة التأليف ، القاهرة 1943 م .
- **الرسالة العذراء** - ابراهيم بن المدبر (ت286هـ) .
تحقيق زكي مبارك ، ط 2 دار الكتب المصرية ، القاهرة 1931 م .
- **روضة المحبين ونزهة المشتاقين** - ابن قيم الجوزية : محمد بن أبي بكر (ت751هـ).
تصحيح أحمد عبيد ، مط الترقي ، دمشق 1349هـ .
- **زهر الآداب وثمر الألباب** - الحصري : أبو اسحاق ابراهيم بن علي (ت 456 هـ) .
تحقيق علي البجاوي ، ط 2 الحلبي ، القاهرة 1969 م .
- **سحر البلاغة** - الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ) .
تصحيح أحمد عبيد ، مط الترقي دمشق .
- **سمط اللآلي في شرح الأمالي** - البكري : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت487 هـ) .
تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط لجنة التأليف ، القاهرة 1936 م .
- **شذرات الذهب** - ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن أحمد (ت1089هـ) .
ط القاهرة 1351هـ .
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** - العسكري : أبو أحمد الحسن بن عبدالله (ت382هـ) .
تحقيق عبد العزيز أحمد ، مط الحلبي ، القاهرة 1963م .
- **شرح مقامات الحريري** - الشريشي : أحمد بن عبد المؤمن (ت619هـ) .
ط المنيرية ، القاهرة 1953م .
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** - القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي (ت821هـ) .
ط دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- **الصناعتين** - أبو هلال العسكري : الحسن بن عبد الله (ت395هـ) .
تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، ط القاهرة 1952 م .
- **طبقات الشعراء** - ابن المعتز: عبد الله بن المعتز (ت296هـ) .
تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط دار المعارف ، القاهرة 1956 م .

ـ **طبقات فحول الشعراء ـ**الجمحي : محمد بن سلام (ت231هـ) .
تحقيق محمود محمد شاكر، مط المدني، القاهرة 1974م .
ـ **طبقات النحاة واللغويين ـ**ابن قاضي شهبة : أبو بكر بن أحمد (ت 851هـ) .
تحقيق محسن غياض، ط النجف 1974م .
ـ **العقد الفريد ـ**ابن عبد ربه : أحمد بن محمد (ت327هـ) .
تحقيق أحمد أمين وابراهيم الابياري وعبد السلام هارون. ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، تصوير مكتبة المثني بغداد 1967م .
ـ **علم التاريخ ـ**هرنشر.
ترجمة عبد الحميد العبادي، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1944م .
ـ **علم التاريخ عند المسلمين ـ**فرانز روزنتال .
ترجمة صالح أحمد العلي، ط بغداد 1963 م .
ـ **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء ببجاية ـ** الغبريني : أحمد بن أحمد بن عبد الله (ت704هـ) .
تحقيق عادل نويهض، ط لجنة التأليف، القاهرة 1969 م .
ـ **عيار الشعر ـ**ابن طباطبا العلوي : محمد بن أحمد (ت322هـ) .
تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول سلام، ط المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1956م .
ـ **عيون الأخبار ـ**ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم (ت267هـ) .
ط دار الكتب المصرية، القاهرة .
ـ **غاية النهاية في طبقات القراء ـ** ابن الجزري : شمس الدين محمد بن محمد (ت833هـ) .
تحقيق برجستراسر، ط مكتبة الخانجي، القاهرة 1932 م. تصوير مكتبة المثنى ـ بغداد .
ـ **غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة ـ** الوطواط : جمال الدين محمد بن ابراهيم بن يحيى (ت718هـ). مط الأدبية، القاهرة 1318هـ.

- **الغصون اليانعة في شعر المائة السابعة** - ابن سعيد المغربي: علي بن موسى بن سعيد (ت685هـ).
تحقيق ابراهيم الابياري، ط 2 دار المعارف، القاهرة 1967م.
- **الغيث المسجم في شرح لامية العجم** - الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ). المطبعة الأزهرية، القاهرة 1305هـ.
- **فن تحقيق النصوص (أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص)** - مصطفى جواد، أعدها للنشر عبد الوهاب محمد علي، مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الأول، بغداد 1977م.
- **فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين** - الأشبيلي: محمد بن خير (ت575هـ). تحقيق فرنشسكة قدارة زيدين، ط 2 تصوير المكتب التجاري - بيروت 1963م.
- **الفهرست** - ابن النديم: محمد بن اسحاق (ت385هـ).
تحقيق رضا تجدد، طهران 1971، وط فلوجل، ليبسيك 1872م.
- **قواعد تحقيق المخطوطات** - صلاح الدين المنجد، الطبعة الرابعة، دار الكتاب الجديد، بيروت 1970م.
- **الكامل في اللغة والأدب** - المبرد: محمد بن يزيد الثمالي (ت285هـ).
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة، ط دار نهضة مصر، القاهرة 1956م.
- **كتاب الرجال** = الرجال.
- **كتاب الكُتَّاب** - ابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن محمد (ت346هـ).
نشره لويس شيخو ط 2، الكاثوليكية، بيروت 1927م.
- **كتاب المكافأة** - ابن الداية: أحمد بن يوسف بن ابراهيم البغدادي (ت340هـ). ط القاهرة 1332هـ.
- **كشاف اصطلاحات الفنون** - التهانوي: محمد بن علي الفاروقي (ت1158هـ). ط كلكتا 1862م.
- **الكشف عن مساوىء شعر المتنبي** - الصاحب بن عباد (ت385هـ).
تحقيق محمد حسن آل ياسين، مط المعارف، بغداد 1965م.

ـ **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** ـ أحمد شلبي .
الطبعة الثامنة عشرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987م .
ـ **اللباب في تهذيب الأنساب** ـ ابن الأثير: عز الدين علي بن محمد (ت 630هـ) .
ط مكتبة القدسي، القاهرة 1357هـ .
ـ **لسان العرب** ـ ابن منظور: جمال الدين محمد بن المكرم الأنصاري (ت 716هـ). ط بولاق، مصر.
ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ـ ابن الأثير: ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم (ت637هـ) .
تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط دار نهضة مصر، القاهرة 1962م .
ـ **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء** ـ الراغب الأصفهاني : حسين بن محمد (ت502هـ) .
ط دار مكتبة الحياة، بيروت 1961م .
ـ **مراتب النحويين** ـ أبو الطيب اللغوي : عبد الواحد بن علي (ت351هـ) .
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة 1955م .
ـ **مصارع العشاق** ـ السراج : أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسين (ت500هـ) .
ط دار صادر، بيروت 1958م .
ـ **مصطلح التاريخ** ـ أسد رستم . ط 3، المكتبة العصرية، بيروت 1955م .
ـ **معجم الأدباء** ـ الحموي : ياقوت بن عبد الله (ت626هـ) .
تحقيق مرجليوث، ط أمين هندية، القاهرة. تصوير مكتبة المثنى ـ بغداد .
ـ **معجم الشعراء** ـ المرزباني : محمد بن عمران (ت384هـ) .
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط الحلبي، القاهرة 1960م .
ـ **المعيد في أدب المفيد والمستفيد** ـ العلموي : عبد الباسط بن موسى بن محمد (ت981هـ). ط المكتبة العربية ـ دمشق 1349هـ .
ـ **المغرب في حلى المغرب** ـ المغربي : علي بن موسى بن سعيد (ت685هـ) .
قسم الاندلس ـ ط دار المعارف مصر 53 - 1955م .
قسم مصر جـ 1 ط جامعة فؤاد الأول، القاهرة 1953م .

قسم القاهرة المسمى بالنجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ــ ط دار الكتب المصرية، القاهرة 1970م.
- **مفاتيح العلوم** - الخوارزمي: محمد بن أحمد بن يوسف (ت387هـ).
مطبعة الشرق، القاهرة 1342هـ.
- **المقال عن المنهج** - ديكارت.
ترجمة محمود الخضيري، ط دار الكاتب العربي، القاهرة 1968م.
- **مقدمة ابن الصلاح** - الشهرزوري: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت643هـ).
المطبعة القيمة، بمباي 1357هـ/ 1938م.
- **مقدمة ابن الصلاح (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح)** - العراقي: زين الدين عبد الرحمن بن الحسين (ت806هـ).
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، القاهرة 1969م.
- **من غاب عنه المطرب** - الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ).
طبع ضمن مجموعة (التحفة البهية والطرفة الشهية). مطبعة الجوائب 1302هـ.
- **مناهج البحث العلمي** - عبد الرحمن بدوي. ط دار نهضة مصر، القاهرة 1963م.
- **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي** - فرانز روزنتال.
ترجمة أنيس فريحة، ط 4 دار الثقافة، بيروت 1983م.
- **المنتحل** - الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ).
صححه أحمد أبو علي، ط المطبعة التجارية، الاسكندرية 1901م.
- **منهج البحث الأدبي** - علي جواد الطاهر.
الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1988م.
- **منهج البحث الأدبي عند العرب** - أحمد جاسم النجدي. ط وزارة الثقافة والفنون، بغداد 1978م.
- **منهج البحث التاريخي** - حسن عثمان. ط. 3 دار المعارف، القاهرة 1970م.
- **منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأوروبي** - عثمان موافي. ط الاسكندرية 1972م.

- **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري** - الآمدي : أبو القاسم الحسن بن بشر (ت370هـ) .
تحقيق السيد أحمد صقر، ط دار المعارف، القاهرة 1965م .
- **الموشى** - الوشّاء : أبو الطيب محمد بن أحمد بن اسحاق (ت325هـ) .
تحقيق كمال مصطفى ، ط 2 ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة 1953م .
- **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء** - المرزباني : محمد بن عمران (ت 384هـ) .
تحقيق علي البجاوي ، ط دار نهضة مصر، القاهرة 1965م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** - ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن ابن محمد (ت577هـ) .
تحقيق ابراهيم السامرائي ، ط 2 ، مكتبة الأندلس ، بغداد 1972م .
- **النقد التاريخي** - عبد الرحمن بدوي .
(تضمن : المدخل إلى الدراسات التاريخية لأنجلوا وسينوبوس) . ط دار النهضة العربية ، القاهرة 1963م .
- **النقد المنهجي عند العرب** - محمد مندور.
(تضمن : منهج البحث في الأدب واللغة - لانسون وماييه) . ط القاهرة 1969م .
- **نقد الشعر** - قدامة بن جعفر (ت337هـ) .
تحقيق كمال مصطفى ، ط 2 ، مطبعة السعادة ، القاهرة 1962م .
- **نكت الهميان في نكت العميان** - الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ) .
تحقيق أحمد زكي ، ط الجمالية ، القاهرة 1911م .
- **نهاية الإرب في فنون الأدب** - النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ) . ط دار الكتب المصرية ، القاهرة 1342هـ .
- **الوافي بالوفيات** - الصفدي : السابق .
جـ 1 ، 2 : تحقيق ريتر، فيسبادن 1961م .
جـ 3 ، 4 : تحقيق دريد رينغ ، فيسبادن 1972م .
جـ 7 : تحقيق إحسان عباس ، فيسبادن 1969م .
جـ 8 : تحقيق محمد يوسف نجم ، فيسبادن 1971م .
مصورتها في المكتبة المركزية بجامعة بغداد .

- **الورقة** - ابن الجراح : محمد بن داود (ت296هـ) .
تحقيق عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج ، ط 2 ، دار المعارف ، القاهرة 1953 م .
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه** - الجرجاني : القاضي علي بن عبد العزيز (ت392هـ) .
تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة 1966 م .
- **وشاح الدمية** - البيهقي : علي بن زيد (ت565 هـ) .
مخطوطة حسين جلبي بتركيا ، صورتها في المكتبة المركزية بجامعة بغداد رقم (م خ 125) .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** - ابن خلكان : شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ) .
تحقيق إحسان عباس ، ط دار صادر - بيروت 68 - 1971 م .
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر** - الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ) .
تصحيح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 2 ، السعادة ، القاهرة 1956 م .

DR. YAHIA WAHIB AL-JUBOURI

RESEARCH METHODS
AND
TRANSCRIPT ANALYSIS



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
TUNIS